الجمهورية الجزائرية الديمقراطية الشعبية

المدرسة الوطنية العليا للعلوم السياسية

قسم علم الاجتماع السياسي

والعلاقات الدولية

الآليات الاقتصادية الدولية لدعم الانفتاح الاقتصادي والسياسي في الجزائر

مذكرة لنيل شهادة الماستر في علم الاجتماع السياسي والعلاقات الدولية تخصص: شؤون اقتصادية ودولية

دراسة وصفية

إعداد الطالبة :

*زينب بومعزة .

إشراف الأستاذ:

* ناجي عمارة .

السنة الجامعية: 2013 / 2014

الجمهورية الجزائرية الديمقراطية الشعبية

المدرسة الوطنية العليا للعلوم السياسية

قسم علم الاجتماع السياسي

والعلاقات الدولية

الآليات الاقتصادية الدولية لدعم الانفتاح الاقتصادي والسياسي في الجزائر

مذكرة لنيل شهادة الماستر في علم الاجتماع السياسي والعلاقات الدولية تخصص: شؤون اقتصادية ودولية

دراسة وصفية

إعداد الطالبة :

*زينب بومعزة .

إشراف الأستاذ:

* ناجي عمارة .

أعضاء لجنة المناقشة:

الأستاذة : بوضياف عبير.....رئيسة.

الأستاذ: ناجي عمارة.....مشرفا.

الأستاذة : شابي عبير.....مصححة.

السنة الجامعية: 2013 / 2014

الاهداء

موجه إلى والدتي الغالية وإلى روح والدي الزكية،إلى أخواتي وأخواي الأعزاء،

إلى زوجة أخي وابنهما خليل رستم،

إلى صديقاتي نادية، فاطمة ونزيهة،

إلى كل الأحباب والأقارب،

إلى كل الأساتذة الكرام، وإلى كل زملاء الدفعة الثالثة المتخرجين في 2014/2013.

الشكر

الحمد والشكر لله الذي أكرم علي بإتمام هذه الدراسة، ووفقني في انجازها.

متقدمة بالشكر للأستاذ المشرف

عمارة ناجي.

وشكر خاص لوالدتي وإخواني لمدهم يد العون لي.

دون أن أنسى بان أتوجه بالشكر لكل من دعمني ووقف إلى جانبي من قريب أو من بعيد.

خطة الدراسة

مقدمة

الفصل الأول: الإطار المفاهيمي والنظري للانفتاح السياسي والاقتصادي .

المبحث الأول: مدخل مفاهيمي للعولمة والانفتاح السياسي والاقتصادي

المطلب الأول : ضبط المصطلحات المركزية

المطلب الثاني : مفهوم الانفتاح السياسي والاقتصادي

المطلب الثالث : الانفتاح السياسي والاقتصادي مؤشرات، أسباب وأهداف

المبحث الثاني : المقاربات النظرية المفسرة للانفتاح السياسي والاقتصادي

المطلب الأول : مقاربة الاقتصاد السياسي.

المطلب الثاني : المقاربة النظمية.

المطلب الثالث :المقاربات النيو– ليبرالية.

الفصل الثاني: التجربة الجزائرية للانفتاح السياسي والاقتصادي

المبحث الأول: البيئة الداخلية والانفتاح السياسي والاقتصادي

المطلب الأول: لمحة مختصرة عن الأوضاع السياسية والاقتصادية الجزائرية.

المطلب الثاني: الضغوطات الداخلية المؤدية للانفتاح السياسي والاقتصادي.

المطلب الثالث: الدور الداخلي في ضبط الإصلاحات السياسية والاقتصادية.

المبحث الثاني: الدور الأطراف الخارجية في دفع الانفتاح السياسي والاقتصادي

المطلب الأول: الانفتاح الجزائري والمؤسسات الدولية المانحة.

المطلب الثاني: انضمام الجزائر إلى OMC والانفتاح الاقتصادي والسياسي.

المطلب الثالث: الانفتاح الجزائري بين الشراكات والشركات الدولية النشاط .

الفصل الثالث: انعكاسات الدور الاقتصادي الدولي على الانفتاح الجزائري

المبحث الأول: مخرجات الانفتاح السياسي والاقتصادي

المطلب الأول: الآثار السياسية للانفتاح.

المطلب الثاني: الإفرازات الاقتصادية للانفتاح .

المطلب الثالث: المخلفات الاجتماعية للانفتاح.

المبحث الثاني: تقييم الدور الاقتصادي الدولي في الانفتاح الجزائري

المطلب الأول: ايجابيات التدخل الخارجي.

المطلب الثاني: سلبيات التدخل الخارجي.

المطلب الثالث: اقتراحات لتفعيل الانفتاح السياسي والاقتصادي.

الخاتمة.

قائمة الجداول

رقم الجدول	عنوان الجدول	الصفحة
01	أهم محددات مراحل عملية الدمقرطة (ضمنها عملية الانفتاح)	17
02	دراسات البنك الدولي لحال الديمقراطية في الجزائر لعام 2005.	57
03	تطور الميزان التجاري، الصادرات والواردات خلال الفترة ما بين 2002/1990	59
04	تطور الميزان التجاري، الصادرات والواردات خلال الفترة ما بين2003 /2012.	60
05	توزيع الاستثمارات الأجنبية في الجزائر حسب القطاعات	67
06	بيانات التصريح بالاستثمار 2012/2002	67
07	مؤشرات الحكم الراشد في الجزائر بين 2005-2008	76-75
09	المؤشرات الكلية للاقتصاد الجزائري ما بين (1989 – 2012)	79-78
10	تطور درجة الانفتاح الاقتصادي في الجزائر خلال الفترة 2012-1990	86

قائمة الأشكال

رقم الشكل	عنوان الشكل	الصفحة
01	مراحل عملية الدمقرطة (ترسيخ الديمقراطية)	16
02	مخطط يشرح تأثير البيئتين الداخلية والخارجية على النظام السياسي على الانفتاح السياسي والاقتصادي للنظام السياسي	32
03	تطور الميزان التجاري، الصادرات والواردات في الفترة الممتدة بين 2002/1990	60
04	تطور الميزان التجاري، الصادرات والواردات خلال الفترة بين2003 /2012	61
05	توزيع المشاريع الاستثمارية الأجنبية المصرح بها حسب الأقاليم	68
06	مبالغ المشاريع الاستثمارية المصرحة حسب الأقاليم	69
07	عدد الوظائف للمشاريع الاستثمارية الأجنبية المصرح بها حسب الأقاليم	70
08	الاستثمار الجزائري في القطاعات الاقتصادية بمساهمة القطاع الخاص 2010/2001	78
09	منحنيين يبينان تطور معدلات البطالة في الجزائر بين(1989 و2012)	80
10	منحنيين يبينان تطور معدل التضخم في الجزائر بين (1989 و2012)	82-81
11	منحنيين يبينان تطور نسبة الناتج المحلي الخام في الجزائر بين (1989 و2012)	83
12	منحنيين يبينان رصيد ميزان المدفوعات بين (1994 و2011)	85-84
13	منحنى يبين تغير درجة الانفتاح الاقتصادي في الجزائر بين (2003 و2012)	87
14	الأطراف المفعلة للانفتاح السياسي والاقتصادي	96

قائمة المختصرات والرموز

GATT	General Agreement on Tariffs and Trade
NATO	North Atlantic Treaty Organization
OMC WTO	Organisation Mondiale du commerce World Trade Organization
ONG	Organisation non gouvernementale
BM WB	Banque mondiale World Bank
BIRD IBRD	Banque internationale pour la reconstruction et le développement International Bank Reconstruction and Development
FMI IMF	Fonds monétaire international International Monetery Fund
PNUD	Programme des Nations Unies pour le développement
FMN MNF	Firmes Multinationales Multinational Firms
R&D	Recherche et développement

الملخص باللغة العربية

الملخص:

تبرز أهمية الانفتاح السياسي والاقتصادي في دورها الرئيسي في ترقية ودفع التنمية الاقتصادية والسياسية. لهذا السبب سيعالج هذا الموضوع مصداقية الفواعل الاقتصادية الدولية (صندوق النقد الدولي، البنك العالمي، منظمة التجارة العالمية، الشركات الدولية النشاط والاتفاقات الاقتصادية الإقليمية والدولية) في تفعيل عملية الانفتاح المتبناة من قبل الحكومة الجزائرية، والتي تستدعي توسيع دور المجتمع المدني والقطاع الخاص حسب الطرح الليبرالي الدولي. وعليه تحاول هذه الدراسة تبيين اثر التدخل الخارجي على المستوى السياسي والاقتصادي الجزائري، مركزين على الوضعية الداخلية والمؤشرات الرئيسة لعملية الانفتاح في المجالين الاقتصادي والسياسي، دون أن ننسى دور الإرادة السياسية في هذه العملية مسلطين الضوء على الإصلاحات التي أجرتها الحكومة الجزائرية.

وكنتيجة نهائية نستنتج أن: الانفتاح الاقتصادي والسياسي لابد أن يكون بمبادرة داخلية، وأن الممارسات النيوليبرالية الدولية غير فعالة وغير مجدية، دون الأخذ بعين الاعتبار الخصوصية المحلية للجزائر.

الكلمات المفتاحية:

- الانفتاح السياسي، الانفتاح الاقتصادي، المجتمع المدني، القطاع الخاص، الآليات الاقتصادية للعولمة.

الملخص باللغة الفرنسية

Résumé :

L'importance donnée a L'ouverture économique et politique, est dûe au rôle majeur qu'elle peut jouer dans la promotion du développement économique et politique. C'est pour cette raison, on va traiter ce thème pour explorer la crédibilité des acteurs économiques internationaux (FMI, BM, OMC, FMN , les accords économiques régionaux et internationaux) dans le soutien de la libéralisation adoptée par le gouvernement algérien, dont elle exige un élargissement du rôle de la société civile et le secteur privé dans libéralisation économique et politique, selon les néolibéraux.

Cette étude essaye également de mettre en évidence, l'impact de l'intervention extérieure sur le plan politique et économique interne Algérien, en concentrant sur la situation locale et les indicateurs principaux de la libéralisation économique et politique, sans oublier l'influence de la volonté politique dans ce processus, en marquant les réformes misent en place par les responsables algériens.

On conclue à la fin, que l'ouverture économique et politique doit être incitée par les acteurs locaux algériens, et que les pratiques néolibérales ne sont pas valables, ni efficaces sans prendre en considération la particularité locale algérienne.

Les mots clés :

- **L'ouverture économique ,l'ouverture politique , la société civile ,le secteur privé , les mécanismes économiques de la mondialisation.**

الملخص باللغة الانجليزية

Abstract:

The Importance of economical and political opening, is in its major role to promote economical and political development. For this reason, we treat this subject to explore the credibility of international economic actors (**I.M.F**, **W.B**, **W.T.O**, regionals and internationals economics agreements in supporting, the liberalization adopted by Algerian government, basing on the role of civil society and private sector on economical and political liberalization process, according to neoliberalisme.

This study try to put highlight on Impact of foreign intervention on Algerian domestic affairs in political and economical level, we concentrating on local situation and main indicators of political and economical liberalization, and do not forget the Importance of political will in this process, specially reforms putting by Algerian government.

In the end, we conclude that the economical and political opening, must be initiated by political elite , and that the neoliberals practices are not efficacy, without taking in consideration the Algerian locale particularities.

Key words :

- **Economic opening ,political opening, civil society, private sector , globalization's economics mechanism.**

مقدمة

أفرزت الممارسات النيو– ليبرالية **منذ منتصف الثمانينات** من القرن 20م، تزايدا مكثفا للاعتماد المتبادل بين الوحدات السياسية والاقتصادية لتجسيد حكومة وسوق عالمية موحدة، خاصة بعد التطورات السريعة في مجال التكنولوجيا والاتصالات مما أدى إلى تسارع ظاهرة العولمة المتزامنة مع حدثين بارزين هما:

– الأول تصدع الاتحاد السوفييتي وتحوله عن نهجه الاشتراكي الشيوعي إلى الليبرالي الديمقراطي، مما أدى بالضرورة إلى اكتساح موجة التغيير الديمقراطي دولا كثيرة، لم تشأ أن تضع نفسها خارج هذا السياق الذي أصبح دوليا.

– والثاني هو حرب الخليج الثانية التي حملت في طياتها مفاهيم جديدة مثل: النظام الدولي الجديد، الذي تعتبر الأحادية القطبية أهم ملامحه، والمتضمنة لشعارات مثل:الاقتصاد الحر، الديمقراطية، الحرية ..الخ.

وعليه كان **مطلع التسعينات** نقطة انعطاف في مسار العلاقات الدولية والاقتصادية، أين شكل النظام العالمي سياقا ملائما لكثير من عمليات التغيير والتحول، المدعومة من قبل الدول الغربية التي شكلت منهجا متعدد الأطراف، مع الأمم المتحدة ووكالاتها جنبا إلى جنب مع المنظمات الاقتصادية الدولية ،خاصة مع **أحداث 2001/09/11** أين زاد التأكيد على وضع معايير دولية لتعميم الليبرالية السياسية والاقتصادية، من خلال الاهتمام بالحكم الراشد والإصلاح السياسي والاقتصادي وتحرير الاقتصاد في الدول النامية. ولتجسيد ذلك تهاطلت الحلول الجاهزة على تلك الدول باعتبارها الوسيلة المثلى لحل مشاكلها، وهذا ما ثبت بعد تفجر موجات التغيير في الدول العربية **2011/2010**، وفقدان حكوماتها السيطرة على شؤونها الداخلية، مما أدى بها إلى السقوط في مأزق امني عويص. الأمر الذي شكل تهديدا للجزائر التي لا تخرج عن النطاق الاستراتيجي للدول الغربية، لهذا ركزنا في هذا البحث على تأثير الفواعل الاقتصادية الخارجية على التوجه الليبرالي الجزائري والذي عولج في إطار الإشكالية التالية:

I. – إشكالية الموضوع:

❖ **في ظل المستجدات الحاصلة والمتغيرات الدولية الراهنة، ما مدى مصداقية الفواعل الاقتصادية الدولية في تفعيل الانفتاح الاقتصادي والسياسي في الجزائر؟**

لمعالجة هذه الإشكالية لابد من طرح الأسئلة الفرعية التالية:

1. ماهية الانفتاح على المستويين الاقتصادي والسياسي؟
2. هل حدوث الانفتاح هو بفعل الأطراف الخارجية أم بدفع داخلي أو الاثنين معا؟
3. هل الانفتاح سيعطي نتائج ايجابية على السياسة والاقتصاد في الجزائر؟

وللإجابة على التساؤل الرئيسي والأسئلة الثانوية لابد من اختبار الفرضيات التالية:

II. – الفرضيات :

يمكننا صياغة الفرضيتين التاليتين للإجابة عن الإشكال المطروح :

- ✓ يتوقف إحداث الانفتاح الاقتصادي والسياسي الناجع في الجزائر، على الإرادة الداخلية أو على دوافع ونوايا الأطراف الاقتصادية الدولية.
- ✓ تفعيل الانفتاح الاقتصادي والسياسي في الجزائر، يكون بتمتين العلاقة بين المحددات الرئيسية للظاهرتين محل الدراسة (الحكومة، المجتمع المدني والقطاع الخاص) .

III. – أهمية الدراسة :

– في ظل التناقضات الحاصلة في الساحة الدولية وتداعياتها، زادت أهمية ظاهرة الانفتاح التي تدرس في إطار التحول السياسي والاقتصادي والتي تندرج ضمن دراسات الدمقرطة.

– كما تبرز أهميتها كون أن هذه الظاهرة لا تستثني المنطقة العربية ومن ضمنها الجزائر، خاصة بعد موجات التغيير في الدول العربية. وبناءا على تلك الأهمية يسعى هذا البحث إلى تحقيق أغراض معينة.

IV. – أهداف الدراسة :

–هناك غايتين علمية وعملية، الأولى تكمن في انجاز دراسة ذات طابع علمي بإتباع مداخل فكرية واستخدام مناهج البحث العلمي، من خلال تفحص التأثير الخارجي على عملية الانفتاح الاقتصادي والسياسي، للوصول إلى نتائج يقينية نسبيا.

– محاولة اختبار العلاقة بين المتغيرين الاقتصادي والسياسي بحكم أن الدراسات الليبرالية تربطهما دائما.

– أما الثانية فيكمن في اكتساب المهارة في ربط الجانب النظري مع الميداني، أي تعلم الإسقاط والتطبيق في الميدان الواقعي.

V. – دوافع اختيار هذه الدراسة :

يعود اختيار هذا الموضوع لأسباب ذاتية وموضوعية :

أ) الدوافع الذاتية :

– إن أول ما دفعني لاختيار هذا الموضوع هو اهتمامي بالانفتاح السياسي والاقتصادي، خاصة وأن تخصصي يفرض علي الاهتمام به باعتباره واقع بارز في الساحة الدولية، وبالضبط في الوطن العربي الذي شهد تطورات سريعة لعمليات التغيير التي أدت إلى مضاعفات سياسية، اقتصادية وبالخصوص أمنية على كامل الإقليم العربي.

– الرغبة في توسيع معارفي ومكتسباتي، مع التعمق في دراسة هذا الموضوع الذي ركزت على شقه السياسي في مذكرة الليسانس .

ب) الدوافع الموضوعية :

– محاولة الربط بين المتغيرين السياسي والاقتصادي لظاهرة الانفتاح، مع التركيز على العلاقة بينهما بطريقة منطقية، منظمة ومحايدة.

– إثراء المكتبة ومحاولة إحراز إضافة، ولو كانت من خلال إعادة تنظيم الأفكار وترتيبها.

VI. – أدبيات الدراسة والدراسات السابقة :

1) الكتابات الأجنبية :

– الانطلاقة كانت من دراسات شاملة لعملية الدمقرطة من خلال دراسات **David HELD** حول الديمقراطية العالمية **Cosmopolitan Democracy** وتحدثه عن طرق ترسيخ الديمقراطية إلى جانب طرح **FUKUYAMA Francis** الذي ركز على السلم الليبرالي في ظل السلم الديمقراطي، بالإضافة إلى كتابات **صامويل هنتنغتون HUNTINGTON .S** التي تدور حول الموجة الثالثة للتحول الديمقراطي، والتي ترجع العجز الديمقراطي لدول الجنوب إلى الثقافة والقيم الدينية وضعف مؤشرات التنمية الاقتصادية.

– ثم تم التركيز على كتابات**O'DONNELL** و**SCHMITTER** حول الليبرالية السياسية **Political Liberalization**، إلى جانب دراسة **Michael BRATTON** عن الليبرالية السياسية والانتقال السياسي بالإضافة إلى دراسة **Edmond .J. KELLER** الليبرالية السياسية في إفريقيا في 1996.

– إسهامات المفكرين الليبراليين في المجال الاقتصاد السياسي، خاصة **SMITH .A** و**RICARDO . D.** وغيرهم من المعاصرين حول الانفتاح الاقتصادي، وبالخصوص التجاري الذي محصلته في النهاية تحقيق

المنافع والمكاسب المشتركة، وبالتالي السلام والتعاون في المحصلة بواسطة الدور الذي تلعبه الفواعل الدولية في دفع الانفتاح السياسي والاقتصادي حسب الليبراليين الجدد.

2) أهم الدراسات السابقة :

تعالج الدراسات السابقة إما الشق السياسي لوحده سواء كانت ظاهرة التحول أو التنمية أو الدمقرطة، وإما الجانب الاقتصادي في بعض أو كل نواحيه .

1/ رضوان بروسي– **الدمقرطة والحكم الراشد في إفريقيا: دراسة في المداخل النظرية، الآليات والعمليات ومؤشرات قياس نوعية الحكم**–(مذكرة مقدمة لنيل شهادة الماجستير في العلوم السياسية تخصص: تنظيمات سياسية وإدارية)– كلية الحقوق قسم العلوم السياسية – جامعة باتنة – 2009/2008. تناولت هذه الدراسة على ما يلي :

1. المداخل النظرية الخاصة ببحث مسالة الدولة وإشكالية التنمية .
2. الحكم الراشد كمقاربة للتنمية : دراسة في المفهوم، وآليات وعمليات التطبيق في إفريقيا .

❖ **النقاط التي ركزت عليها الدراسة:**

ركزت هذه الدراسة على الشق السياسي للدمقرطة في الجانب النظري والمتمثل في الليبرالية السياسية.

2/ بوزيدة حميد–**النظام الضريبي الجزائري وتحديات الإصلاح الاقتصادي في الفترة (2004/1992)** (أطروحة لنيل درجة دكتوراه دولة في العلوم الاقتصادية)– كلية العلوم الاقتصادية وعلوم التسيير– جامعة الجزائر– 2006/2005 .تناولت هذه الدراسة ما يلي :

- الضريبة وتعبئة رأسمال التنمية كموجه للاستثمار،النظام الضريبي الجزائري والإصلاح الضريبي فيها، المحددات الاقتصادية والإصلاح الاقتصادي للاقتصاد الجزائري، المحددات المالية للنظام الضريبي الجزائري وفعاليته، تحديات النظام الضريبي .

❖ **النقاط التي ركزت عليها الدراسة:**

ركزت على الجانب المالي وبالخصوص النظام الضريبي الجزائري، الذي تعرض إلى جملة من الإصلاحات مع التركيز على مساهمة الضريبة في إنعاش الاقتصاد ومواطن الخلل فيها، كما أنها تناولت الوضع الاقتصادي الجزائري لحقبة مهمة في دراستي، أي أنها وفرت لي معطيات جد مهمة.

3/ زريق نفيسة – **عملية الترسيخ الديمقراطي في الجزائر وإشكالية النظام الدولاتي"المشكلات والأفاق** "(مذكرة مقدمة لنيل شهادة الماجستير في العلوم السياسية والعلاقات الدولية تخصص: تنظيمات سياسية وإدارية)– كلية الحقوق قسم العلوم السياسية –جامعة باتنة– 2009/2008.تناولت هذه الدراسة ما يلي:

- ضبط المفاهيم الأساسية، مثل الديمقراطية، التحول الديمقراطي والترسيخ الديمقراطي .
- أسباب التحول الديمقراطي، وأهم الإصلاحات الدستورية، الآليات الحزبية، السياسية والقانونية للترسيخ الديمقراطي ودور البيئة الداخلية والدولية لترسيخ الديمقراطية في الجزائر .

❖ **النقاط التي ركزت عليها الدراسة:**

ألقت الضوء على الوضع السياسي في الجزائر، وأهم الإصلاحات الدستورية والقانونية .

4/ عبدوس عبد العزيز– **سياسة الانفتاح التجاري ودورها في رفع القدرة التنافسية للدول "دراسة حالة الجزائر**"–(أطروحة مقدمة لنيل شهادة دكتوراه دولة في العلوم الاقتصادية تخصص: اقتصاد التنمية)– كلية العلوم الاقتصادية والتجارية وعلوم التسيير– جامعة تلمسان– 2011/2010 . تناول هذا البحث الجانب النظري :

– المقاربة الاقتصادية لسياسة الانفتاح الاقتصادي والمقاربة الاقتصادية للمنافسة والتنافسية الدولية، أما في الجانب العملي فتناولت سياسة الانفتاح التجاري ومؤشرات التنافسية الدولية بصفة عامة وبالخصوص في الجزائر.

❖ **النقاط التي ركزت عليها الدراسة:**

ركزت هذه الرسالة على المجال الاقتصادي وبالذات التجاري، فتميزت بالشمولية خاصة في الجانب النظري المتمثل في الليبرالية الاقتصادية بكل أبعادها النقدية المالية، والتجارية، ودور الانفتاح في دفع التنافسية لدولة نامية مثل الجزائر.

VII. – منهجية ومنهج الدراسة:

– الدارس لهذا الموضوع يجد نفسه مضطرا لإتباع عدة مناهج ومداخل في دراسته للوصول إلى تحليلات دقيقة وموضوعية، لهذا لابد من استخدام المناهج التالية حسب طبيعة الموضوع :

– **المنهج التاريخي:** يهدف إلى عرض مسيرة التجربة الانفتاحية في المجالين الاقتصادي والسياسي بالجزائر، والتطورات والإصلاحات التي شهدها بلدنا منذ أواخر الثمانينات إلى يومنا هذا.

– **المنهج المقارن:** حيث يساعدنا على مقارنة حالة الانفتاح السياسي والاقتصادي بين فترتين زمنيتين 1989 الى1999 ومن 1999 إلى 2012 .

– **المنهج الوصفي:** الذي يدخل في إطار المنهج المسحي، ويسمح بتوفير معرفة ومعلومات حول الانفتاح السياسي والاقتصادي وتأثير العوامل الخارجية الدولية على سلوك النظام السياسي والاقتصادي وقدرته على التكيف مع الأوضاع الراهنة. في إطار هذا المنهج تم استخدام الملاحظة والمقابلة لدعم بعض الأفكار، كما تم تتبع **حالة الجزائر**.

– **المنهج الإحصائي:** تم استخدامه بكثرة في الجانب الاقتصادي باستعمال الجداول والأعمدة، النسب المئوية والمنحنيات التي تتطلب بيانات وإحصائيات، لتقييم مؤشرات الأداء الاقتصادي والتعليق عليها من اجل التحقق من يقينية النتائج ، لكن هذا لا ينفي استعماله في المجال السياسي .

– أما **المداخل والمقاربات النظرية،** فقد اعتمدت الدراسة على المقاربة النظمية التي تعالج تأثير البيئتين المحلية والدولية على النظام السياسي الجزائري المتواجد ضمن نسق كلي مترابط، وتدرس قدرة النظام على التكيف والاستجابة مع كل المتغيرات والمؤثرات الداخلية والخارجية.

– كما تم إتباع مدخل الاقتصاد السياسي وهو ما يفرضه موضوع الدراسة، حيث يساعدنا على فهم تأثير الاقتصاد على السياسة والعكس ويمكننا من استيعاب العلاقة بين ظاهرة الانفتاح في المجالين .

– وبما أننا ندرس التأثير الخارجي للفواعل الدولية، اعتمدنا على المقاربة النيو– ليبرالية باتجاهاتها الثلاث السلام الليبرالي، العولمة الاقتصادية والمؤسساتية الجديدة، والتي كلها تتحدث على دعم الانفتاح السياسي والاقتصادي، الذي يساعد على انتهاج الديمقراطية واقتصاد السوق لتحقيق التنمية في الدول النامية .

VIII. **حدود الدراسة:**

تفرض متغيرات الموضوع التي يتضمنها عنوان الدراسة المتمثل في" الآليات الاقتصادية الدولية لدعم الانفتاح الاقتصادي والسياسي في الجزائر"، باعتبارها السباقة في التحول الليبرالي من بين الدول العربية.

1/ الحدود الزمنية: معالجة الإشكال المطروح أعلاه يتطلب دراسة تطور ظاهرة الانفتاح الاقتصادي والسياسي في الجزائر خلال نطاقها الزمني أي من1989 إلى 2012.

2/ الحدود المكانية: الجزائر هو الحيز الميداني للدراسة متتبعين حالة الانفتاح التجاري من خلال تربص بوزارة التجارة، بمديرية فرعية لتجارة البضائع بالمديرية الرئيسية للعلاقات مع منظمة التجارة العالمية.

أما بالنسبة للمجال المالي،الاستثماري والإنتاجي وللانفتاح السياسي تم تتبع دراسات ومراجع متخصصة.

IX. – الصعوبات:

يصطدم الباحث عند إجراء دراسته بصعوبات وهذا ما صادفته، عند معالجة هذا البحث نذكر منها:

– قلة المراجع التي تعالج كلا المتغيرين وضيق الوقت .

– موضوع متشعب حيث يركز على متغيرين متداخلين في التأثير، وللتمكن من الإحاطة بالموضوع تم إلقاء الضوء على مؤشرات كلا المتغيرين السياسي والاقتصادي، وتتبعهما خلال الفترة المدروسة، إلى جانب التأثير الخارجي للفواعل الاقتصادية.

– ندرة الدراسات العلمية والأكاديمية التي تعالج العلاقة بين المتغيرين السياسي والاقتصادي.

– صعوبة إسقاط المفاهيم النظرية على الظواهر ومعالجتها ميدانيا، خاصة في المجال السياسي .

X. – تقسيم الدراسة :

تمت معالجة الإشكالية المطروحة من خلال ثلاث خطوات :

1 .**الجزء الأول** يتضمن الإطار المفاهيمي والنظري للانفتاح السياسي والاقتصادي، حيث تم ضبط مفهوم الانفتاح على المستويين السياسي والاقتصادي، مع الإشارة إلى مفهوم العولمة الذي يتضمن كلا المفهومين السابقين، وإلى مدلول المنظمات الدولية، واهم المقاربات النظرية التي تفسر الموضوع.

2.أما **القسم الثاني** يركز على التجربة الجزائرية للانفتاح السياسي والاقتصادي، من خلال عرض لمحة مختصرة عن الأوضاع السياسية والاقتصادية للجزائر آنذاك، وأسباب الانفتاح مع إدراج الإصلاحات السياسية (دستورية وقانونية، إدارية وسياسية) والاقتصادية (مالية وجبائية، نقدية وتجارية). كما يدرس تأثير الفواعل الاقتصادية الدولية المتمثلة في المؤسسات المانحة ومنظمة التجارة العالمية، إلى جانب التجمعات الاقتصادية الدولية، الشراكات الدولية والشركات الدولية النشاط من خلال استثماراتها الأجنبية المباشرة على مسار الانفتاح السياسي والاقتصادي.

3.وفي **الفصل الثالث** نحاول التعرض لانعكاسات تدخل الآليات الاقتصادية الدولية على مسار الانفتاح السياسي والاقتصادي في الجزائر على المجالات الجوهرية، مع تقييم دور تلك الفواعل الدولية، وطرح بعض الاقتراحات.

الفصل الأول

الإطار المفاهيمي والنظري للانفتاح السياسي والاقتصادي

الفصل الأول: الإطار المفاهيمي والنظري للانفتاح السياسي والاقتصادي

تمهيد :

تعاظم دور الفواعل الدولية المنادية بمفاهيم ليبرالية مثل: اقتصاد السوق والديمقراطية، في ظل سياسة عالمية لا تعترف بالدول كوحدات منغلقة، خاصة بعد تزايد المطالب الداخلية والضغوط الخارجية التي سرعت وتيرة موجات التغيير، من خلال المزيد من الانفتاح السياسي والاقتصادي المرسخين للاقتصاد الحر والتعددية السياسية من اجل تجسيد الديمقراطية الليبرالية .

المبحث الأول: مدخل مفاهيمي للعولمة والانفتاح السياسي والاقتصادي

يعد الانفتاح تحصيل حاصل لظاهرة العولمة، التي ساهم في تفعيلها عدة ميكانيزمات من بينها المنظمات الدولية، لهذا وفي البداية لابد من ضبط المفاهيم الجوهرية لهذه الدراسة.

المطلب الأول : ضبط المصطلحات المركزية

العالمية والعولمة لفظان متداخلان ومختلفان في آن واحد، ففي حين أن العالمية لغة مشتقة من لفظ عالم، عالمي أي قبول عالمي لشيء أو أمر ما. ويقصد بها اصطلاحا بالانفتاح والتقارب بين الشعوب من اجل الارتقاء بالثقافات والخصوصيات، المعارف والأفكار إلى العالمية. فماذا يقصد بالعولمة ؟

الفرع الأول: مفهوم العولمة

ـ" تم استخدام كلمة **Global** في نهاية القرن 19م باللغة الانجليزية للدلالة على العالم بأسره، بمعنى **Spherical** أي كروي نسبة إلى الكرة الأرضية. أما كلمتا **Globalize** يعولم و**Globalism** "مذهب العولمة" ذكرتا لأول مرة سنة 1944، في حين دخل لفظ العولمة **Globalization** القاموس لأول مرة سنة 1961 من قبل الإعلامي الأمريكي **MCLUHAN** قاصدا به القرية الكونية.([1])

والعولمة في اللغة العربية تعني: تعميم الشيء وتوسيع دائرته ليشمل العالم كله، وهي مشتقة من فعل عولم يعولم. لكن تعود جذور العولمة إلى العهد الروماني عند رواد الفكر الغربي، في حين يرى بعض الباحثين العرب أنها ترجع إلى فترة ما قبل مجيء الإسلام، ووصلت أوجها مع ازدهار التجارة في ظل الحكم الإسلامي، وهناك من يرى أنها بدأت مع الثورة الصناعية حسب الفكر الليبرالي، وزاد تداولها في الربع الأخير من القرن 20م، خاصة في العقد الأخير منه مع تسارع التطور التكنولوجي لوسائل الإعلام والاتصال. ولضبط مفهوم العولمة نتعرض للتعاريف التالية:

([1]) - جون بيلس وستيف سميث – **عولمة السياسة العالمية** – مركز الخليج للأبحاث – الإمارات العربية المتحدة – 2004 . ص : 27.

1) **Emanuel RICHTERR** ترى العولمة أنها :

" التشابك العالمي الذي جمع في لحمة واحدة المجتمعات التي كانت سابقا على كوكبنا متباينة ومنعزلة حولها إلى مجتمعات ذات اعتماد متبادل ووحدة من عالم واحد " ([1]).

2) **سيار الجميل** يرى العولمة بأنها :

" ظاهرة تاريخية كبرى لها أنماط متعددة الوجوه ومناهج متنوعة الحقول ومخاطر لا متناهية، ليس في إعادة إنتاج نظام الهيمنة القديم بل في إنتاج نظام مهيمن واسع في متغيراته القيمية على امتداد القرن المقبل"([2]).

3) **المعنى الضيق للعولمة : حسب ستيفان كراسنر Stephen D. KRASNER** .

Stephen D . KRASNER (1999, p.36) s'exprime en termes semblables :

« [Globalization is] the increase in international flows of ideas, people, goods, and factors. »

"العولمة هي التزايد في التدفقات الدولية للأفكار، الناس، السلع والعوامل" ([3]) أي(عناصر الإنتاج).

- كما يعرفها "صندوق النقد الدولي سنة 1997 "بأنها الاندماج المتسارع للاقتصاد العالمي عبر التجارة وتدفق رؤوس الأموال وانتقال التكنولوجيا وانتشار شبكات الاتصال وتيار التثاقف ".([4])

هذان التعريفان يركزان على الجانب الاقتصادي للعولمة، الأول يركز على الدول كفواعل رئيسية فيها والثاني يشير إلى فواعل أخرى من خلال لفظ عالمي، لكن واقعيا تتعدد أبعادها حسب التعريفان التاليان:

4) **المعنى الواسع للعولمة:** حسب كل من **إسماعيل صبري عبد الله** و**بول كولير** برفقة **دفيد هوفلر**.

1. **إسماعيل صبري عبد الله**" الكوكبة أو العولمة هي التداخل الواضح لأمور الاقتصاد والاجتماع والسياسة والثقافة والسلوك، دون اعتداد يذكر بالحدود السياسية للدول ذات السيادة أو الانتماء إلى وطن محدد أو لدولة معينة، ودون الحاجة إلى إجراءات حكومية." ([5])
2. **بول كولير** و**دفيد هوفلر** فيعتبران أن "العولمة ليست مجرد ظاهرة اقتصادية فهي تغير علاقات السلطة والثقافة والبيئة ."([6])

([1]) - جون بيلس وستيف سميث – نفس المرجع السابق – ص: 29.

([2]) - عبد الواحد العفوري– **العولمة والجات (التحديات والفرص)** – مكتبة مدبولي للنشر – الطبعة الأولى- القاهرة- 2000. ص: 13.

([3]) - David BOLDUC et AYOUB GREEN Antoine**– La Mondialisation et ses Effets Revue de la littérature** – Université Laval – Québec Canada - 2000. P :07.

([4]) - محمد منذر – **مبادئ في العلاقات الدولية من النظريات إلى العولمة** – مجد المؤسسة الجامعية للدراسات والنشر والتوزيع – الطبعة الأولى- لبنان – 2002.ص : 294-295.

([5]) - نداء الشريفي وصادق مطرش – **تجليات العولمة على التنمية السياسية دراسة استقرائية استنباطية** – دار جهينة – عمان -2007 . ص :21.

([6])- بول كولير– دفيد هوفلر– **العولمة والنمو والفقر بناء اقتصاد عالمي شامل** – ترجمة هشام عبد الله – المؤسسة العربية للدراسات والنشر المركز الرئيسي –الطبعة العربية الأولى - بيروت –2003.ص: 169.

حسب ما سبق يمكن اعتبار العولمة :

ظاهرة قديمة ومتجددة في آن واحد، متعددة الأبعاد ومتباينة الجوانب محددها الأساسي هو الاقتصاد وبالخصوص التجارة وتتضمن ما يلي:

- ✓ **انفتاح** الدول على العالم الخارجي في كافة المجالات ؛
- ✓ **اختراق** فواعل جديدة وعديدة للحدود الجغرافية والسياسية للدول ؛
- ✓ **ارتباط** المصالح الدولية من خلال الاتفاقات والمعاهدات الدولية ثنائية ومتعددة الأطراف ؛
- ✓ **اختزال** الزمان والمكان بفعل التطور التكنولوجي في كل المجالات خاصة الاتصالات ؛
- ✓ **انخراط** كل الاقتصاديات الوطنية تقريبا في الاقتصاد العالمي من خلال **OMC** ؛
- ✓ **استعمار** بشكل جديد من خلال تدفق المعلومات والاستثمارات الدولية المخترقة للسيادة الوطنية.

في حين" يرى التيار الليبرالي الجديد أن العولمة ظاهرة تلقائية، ناتجة عن الثورة الصناعية الثالثة، وما أثمرته من تقدم تكنولوجي، إذ ينكر أن تكون مقصودة أو مدفوعة من قبل دول بعينها، لهذا لا سبيل أمام دول الجنوب لتجنب سلبياتها، إلا بالاندماج مع قوى العولمة في أسرع وقت لتحصيل المكاسب، وإلا فإن قوى العولمة ستسحق دول الجنوب."([1]) فالعولمة طرح ليبرالي غامض ومتناقض تقابلها الهيمنة حسب المنظور الواقعي، وهما في المحصلة وجهان لعملة واحدة ألا وهي الإمبراطورية أو القطبية الأحادية التي تترسخ بفعل فاعل"، هذا الأخير يقوم بتوظيف آليات لتجسيدها على ارض الواقع ، فماذا يقصد بالآليات؟

الفرع الثاني: مفهوم الآلية

آلية: هي اسم مؤنَّث منسوب إلى آلة "حركة آليَّة، الهندسة الآليَّة، كما تعتبر وسيلة أو إمكانيّة أو أداة "([2]). الآلية مشتقة من آلة وهي لفظ تقني فيزيائي صناعي، تستخدم في العلوم الاجتماعية بمعنى وسيلة توظف لإدارة مخطط أو برنامج، أو أداة لتحقيق أهداف معينة. فتطور أي ظاهرة مرهون بوجود آليات، أدوات أو وسائل تجعلها في حالة حركية وديناميكية ونمو. هذه الآليات حسب موضوعنا قد تكون منظمات دولية حكومية أو غير حكومية، إجراءات دولية وغيرها، فما المقصود بالمنظمة الدولية ؟

([1]) - جهاد عودة – **النظام الدولي نظريات و إشكاليات**- دار الهدى للنشر والتوزيع – الطبعة الأولى- الجزائر- 2005 . ص: 86.
([2]) – بدون اسم الكاتب - **معنى آلية في قاموس المعاني. قاموس عربي .**
http://www.almaany.com/home.php?language=arabic&lang_name

الفرع الثالث : مفهوم المنظمات الدولية

حسب **سامي عبد الحميد المنظمة الدولية** هي:

" كل هيئة دائمة تتمتع بالإرادة الذاتية وبالشخصية القانونية الدولية، والتي تتفق مجموعة من الدول على إنشائها، كوسيلة من وسائل التعاون الاختياري بينها في مجال أو مجالات معينة يحددها الاتفاق المنشئ للمنظمة ."([1]) وبصفة أ كثر تفصيلا يمكن اعتبار

المنظمات الدولية:

هي أحد فواعل النظام الدولي المؤثرة في السياسة الدولية، وأحد أطراف القانون الدولي. وهي مؤسسات تنشأ باتفاق بين دول، بموجب قانون أساسي منشئ لها غير قابل للتغيير من قبل أطراف جديدة راغبة في الانضمام، قد يسمى هذا القانون بالعقد أو النظام الأساسي أو الميثاق أو الدستور، ومهما كانت تسميته فهو يتضمن المبادئ التي ترتكز عليها المنظمة وعلى الأهداف التي تسعى لتحقيقها من اجل تحقيق المصلحة المشتركة للجماعة الدولية المكونة لها، وتتمتع بشخصية قانونية مستقلة، تختلف شروط العضوية فيها من منظمة إلى أخرى ويختلف نظام التصويت فيها بناءا على الاتفاق المنشئ، لها مقر وأمين عام وهي دائمة النشاط .

قد تكون المنظمة عامة الاختصاص مثل الأمم المتحدة وعصبة الأمم سابقا أي تعنى بكل الميادين: السياسية، الاقتصادية، الاجتماعية، الثقافية، البيئية، الصحية.. الخ. كما قد تكون خاصة الاختصاص مثل: منظمة الصحة العالمية، منظمة العمل الدولية، صندوق النقد الدولي، المنظمة العالمية للتجارة وغيرها من المنظمات. وقد يطلق عليها منظمة عالمية أي تسمح بانضمام كل الدول ذات السيادة التي تكون محبة للسلام كالأمم المتحدة وفروعها المتخصصة، أو قد تكون منظمة إقليمية أي أن أعضاؤها من إقليم متقارب مثل الاتحاد الأوروبي أو الاتحاد الإفريقي. هذه المنظمات مهما كان نوعها، أو حجمها أو طبيعتها نجدها قد ساهمت "في ظهور العولمة من خلال تزايد مظاهر الترابط والتفاعل والتعاون والاندماج الدولي الأمر الذي أدى إلى تقلص وتآكل السيادة تحت تأثير حاجة الدول إلى التعاون فيما بينها ."([2])

([1]) – خليل حسن – **التنظيم الدولي – النظرية العامة والمنظمات العالمية البرامج والوكالات المتخصصة** – دار المنهل اللبناني للدراسات – المجلد الأول – الطبعة الأولى – بيروت – 2010 . ص: 70.

([2])-زايد عبيد الله مصباح - **السياسة الدولية بين النظرية والممارسة** – دار أمواج للنشر والتوزيع – لبنان – 2002 . ص: 103.

المطلب الثاني : مفهوم الانفتاح السياسي والاقتصادي .

يتكون مصطلحي الانفتاح السياسي والانفتاح الاقتصادي من كلمتين مركبتين، لهذا لابد أولا من ضبط مفهوم الانفتاح على حدا مع التفريق بينه وبين ألفاظ مشابهة له.

الفرع الأول: الانفتاح والمفاهيم ذات الصلة

يعتبر الانفتاح ظاهرة جد قديمة تميزت بها الحكم الإسلامي العربي بفعل التجارة والحج.

1. **تعريف الانفتاح :**

تنحدر كلمة الانفتاح من الفعل فتح فتحا خلاف أغلقه في اللغة العربية، حيث يقال انفتح على الشيء أي انكشف عنه([1]). تم استخدمها من قبل اليونانيين القدماء كمفهوم واسع وهو الانفتاح على العالم الخارجي معبرين عنها بلفظ" **Cosmopolitan** أي **Kosmopolites** باللاتينية وتعني المواطن العالمي أو الشخص العالمي المنفتح والمتحرر من كل أنواع القيود ، فهي كلمة مركبة مكونة من **Kosmos** تعني عالم وتقابلها **World** بالانجليزية، **polites** يقصد بها **citizen** أي مواطن"([2]). ويقابل لفظ الانفتاح باللغة الانجليزية **liberalization**، **openess**،**opening** وتعني كلها التحرير والانفتاح وجعل الشيء ليبرالي كما توحي كلها بوجود حالة سابقة من الانغلاق.

كان أول استخدام لكلمة **Liberal** أي ليبرالي في القرن 16م في المجال الاجتماعي بأوروبا بمعنى"الرجل الحر المنسلخ من كل القيود، الذي ينصر الحرية الفردية المدنية، السياسية والاقتصادية.([3]) ثم استعملت الليبرالية في علم **السياسة** في عصر التنوير، مشددة على العقد الاجتماعي وسيادة القانون وتشجيع الديمقراطية الليبرالية القائمة على مبدأ الحرية معتبرة أن الأفراد هم محور المجتمع "([4]). وعبر عن الانفتاح أو الليبرالية في علم **الاقتصاد** بأنها" حركة تحرير السوق الوطنية من التنظيمات المقيدة، وهي لا تشمل سوق معينة ". ([5])

الانفتاح: ويتضمن عملية تحرير أي مجال من مجالات الحياة من القيود والعراقيل من خلال إلغاء الحدود المثبطة للحريات العامة للشعوب.

([1]) – بدون مؤلف – **المنجد في اللغة والأعلام** – دار المشرق المكتبة الشرقية – الطبعة 22 – بيروت – 1973 . ص: 567.

([2]) - **Concise Oxford English Dictionary** – Eleventh Edition – P:401.

([3])- إدريس سهيل وعبد النور جبور – **المنهل قاموس فرنسي عربي** – دار الآداب ودار العلم للملايين- الطبعة السابعة – بيروت – 1983 . ص: 611 .

-Pierre Gion – **Dictionnaire Quillet Flammarion** – laibrairie quillet flammarion – paris – 1974 . p : 913.

([4]) – **الليبرالية إيديولوجية مراوغة**

wikipedia, the free encyclopedia,liberalism .**www. Wikipedia.fr/ar**

([5]) – عجة الجيلالي – **التجربة الجزائرية في تنظيم التجارة الخارجية : من احتكار الدولة إلى احتكار الخواص** – دار الخلدونية - الجزائر – 2007. ص: 120 .

2. **تعريف التغيير:**

"التغيير يحصل عند قيام أنماط جديدة من التفاعلات أو عند زيادة حدتها"([1]) وهو عملية تبديل ديناميكي صاعد تتطلب مركزية التنسيق والمتابعة والرقابة وضبط المسارات بشكل متوازن على المستوى الأمني والسياسي والاقتصادي والاجتماعي والثقافي و" للتغيير أربع آليات أساسية هي التحول، التأقلم، الإجبار باللاعنف والتفكك". ([2])

3. **تعريف التحول:**

هو عملية تغيير من حالة إلى نقيضها أو ضدها كما" تُعبّر عن الانتقال والتغيير من حالة إلى أخرى "([3]) ليست بالضرورة باتجاه الأحسن. التغيير والتحول لهما اتجاهين الأول ايجابي والثاني سلبي.

4. **تعريف الإصلاح:**

يعرفه **ميشال كروزيي M. CROZIER** بأنه" سلسلة الإجراءات والتدابير التي يتم إدخالها على بنية الهيكل التنظيمي القائم بهدف تحسين النمط الوظيفي لعناصر النظام، والرفع من فعالية الأدوار التي تؤديها الأنظمة الفرعية بطريقة مطردة ومنتظمة هدفه رفع مستوى الأداء." ([4])

كما يعرفه **حسن البشير الطيب** هو: جهد سياسي، إداري، اقتصادي، اجتماعي وثقافي هادف لإحداث تغييرات أساسية إيجابية في السلوك والتنظيم والعلاقات والأساليب والأدوات، تحقيقا لتنمية قدرات وإمكانات الجهاز الإداري بما يؤمن له درجة عالية من الكفاءة والفعالية في إنجاز أهدافه.([5]) يفترض في الإصلاح تحقيق الأفضل. وبعد التعرض إلى المفاهيم المتداخلة مع الانفتاح، نستنتج أن:

– **الانفتاح** هو عملية تغيير من خلال إجراء تعديلات وإصلاحات، تضفي إلى عملية انتقال من حالة منغلقة إلى حالة منفتحة. وبالتالي الانفتاح يشمل كل من التغيير والإصلاح، ويمهد لعملية التحول.

الفرع الثاني: الانفتاح السياسي

تتضمن دراسات الدمقرطة عملية الانفتاح السياسي والتي تتمثل في الليبرالية السياسية، لهذا تم تطوير المدخل الانتقالي انطلاقا من المرحلة الأولى التي تبدأ بعملية الانفتاح السياسي، من قبل باحثين غربيين

([1])- ناصيف يوسف حتى– **النظرية في العلاقات الدولية** – دار الكتاب العربي – الطبعة الأولى – لبنان – 1985 . ص: 47.
([2]) – جين شارب – **من الديكتاتورية إلى الديمقراطية إطار تصوري للتحرر**- ترجمة خالد دار عمر- مؤسسة البرت اينشتاين – الطبعة الثانية – بوستن الولايات الامريكية المتحدة – 2003. ص:33..
www.aeinstein.org
([3]) - وفا عبد الباسط - **النظريات الحديثة في مجال النمو** - دار النهضة العربية- القاهرة- 2000 . ص: 06.
([4])- Michel CROZIER – **L'acteur et le système** – édition du seuil collection – Paris – 1977.p:84.
([5]) – بومدين طاشمة - **دراسات في التنمية السياسية ببلدان الجنوب** - ديوان المطبوعات الجامعية- الجزائر - 2011. ص : 19 -20 .

من أهمهم" **أودينيل (G.O'DONNELL)** وزملائه عام 1986 في دراسة بعنوان **(Transitions from authoritarian rule :Tentative conclusions about uncertain democracies)** إلى جانب دراسة "جون لينز 1995 **(Juan LINZ)** " في دراسة بعنوان: **"Between states: Interim Governments and Democratic Consolidation"** ويميز هؤلاء الباحثين بين مرحلة الانتقال والتحول المبدئي المتمثل في الليبرالية السياسية من الحكم التسلطي إلى نظام غير متسلط وبين مرحلة ترسيخ الديمقراطية الليبرالية. يرى اغلب المنظرين بأن المسيرة باتجاه الديمقراطية تكون متدرجة عن طريق مراحل، لكن لا يوجد عدد محدد من المراحل، إلا أن **SCHMITTER** و **O'DONNELL** يقترحان طوران رئيسيان يؤديان في النهاية إلى الديمقراطية : الليبرالية (التحرير أو الانفتاح) **Liberalization** والدمقرطة **Democratization** .

- حسب **SCHMITTER** و **O'DONNELL** الليبرالية السياسية:

هي عملية التخفيف من القيود المفروضة على القاعدة الجماهيرية في ممارسة الحياة السياسية، خاصة في مجال الحقوق والحريات.([1])

- كما يرى **KORANY** ; **BRYNEN** و **NOBLE** أن الانفتاح السياسي أو الليبرالية السياسية:

هي عملية جوهرية لبناء وظائف الدمقرطة المستقبلية.([2]) ونظرا إلى أهمية تلك العملية في حدوث التحول بنجاح، لابد على النظام أن يقوم بإصلاحات وتعديلات .

الانفتاح السياسي: هو كل حركة أو تطور من نظام قائم على أقل مشاركة سياسية، أو أقل محاسبة سياسية إلى آخر أكثر منه، تستدعي الليبرالية:

1- وضع إجراءات لتجاوز الرقابة السياسية المشددة .

2- توسيع المجال العام للحريات والحقوق المدنية والسياسية، خاصة تلك المؤثرة في حرية التعبير عن خطاب سياسي وحرية إنشاء تنظيمات سياسية لتحقيق المصالح المشتركة.([3]) وبالتالي يمكن اعتباره عملية التخفيف من الرقابة المفروضة في الحياة السياسية، مع الحفاظ على بعض الأساليب التسلطية.

البعض يعبر عن **الانفتاح أو الليبرالية بالتحول الليبرالي** الذي: يعني توسيع نطاق الحريات المسموح بها للأفراد، الانفتاح على السوق، والحد من التدخل في العملية الانتخابية لصالح الحزب الحاكم.([1]) إذن:

([1]) - Edmond J. KELLER – **Structure , Agency and Political Liberalization in Africa** – African association of political science (Afr.j.polit) vol.1 no.2.202- 216. 1996 . p : 203.

([2]) - Ibid .p: 204.

([3]) – عباس المرشد – **مؤتمر التغيير الديمقراطي : السلطوية المحدثة في البحرين أحجية بقاء الاستبداد** – تاريخ الزيارة ،2013.
Alwefak.net/cms/2013/08/31/22432/

الانفتاح السياسي :

هو مرحلة تمهيدية سابقة للمرحلة الانتقالية لعملية التحول السياسي نحو الديمقراطية، تتضمن عملية تغيير إصلاحي من طرف النخبة الحاكمة بوضع إجراءات مرنة، تساعد على تحرير المواطن من الرقابة المفروضة عليه، خاصة في الحياة السياسية من خلال الاعتراف بالحقوق والحريات المدنية والسياسية وحتى الاقتصادية، وذلك بتوفير ظروف وفرص جديدة أكثر عدالة تفرز نخب سياسية جديدة تطالب بالسلطة وتساهم في ترسيخ الديمقراطية بهدف تحقيق تنمية سياسية.

نستنتج مما سبق أن الانفتاح السياسي يتضمن ما يلي :

- **تغييرا** قد يكون شاملا أو إصلاحيا، يبادر به النظام السياسي عن طريق رسم السياسة العامة للدولة، من خلال صنع قرارات تختلف عن السياسات السابقة،
- **إصلاحات** تتمثل في إجراءات تعديلية في القوانين مهما كانت إدارية، تجارية، سياسية ودستورية بهدف تحقيق نتائج ايجابية تنعكس على الحياة الاجتماعية.

ويضفي الانفتاح السياسي إلى:

- **التحول السياسي:** الذي يتمثل في" الكيفية التي يتم على أساسها إحداث التغيير السياسي في قمة الهرم السياسي والاجتماعي".([2]) والتحول السياسي قد يؤدي إلى الديمقراطية كما قد يعزز وضع النظام التسلطي السابق، في حالة التحول إلى الديمقراطية، تمر عملية الدمقرطة بالمراحل التالية:

شكل رقم (01) : مراحل عملية الدمقرطة (ترسيخ الديمقراطية)

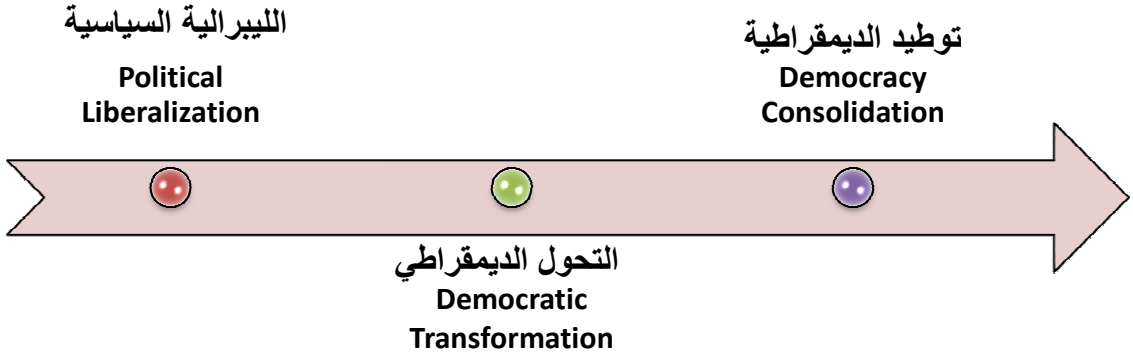

المصدر: من إعداد الطالبة.

([1])- احمد منيسي – **التحول الديمقراطي في دول المغرب العربي**- مركز الدراسات السياسية الإستراتيجية- القاهرة- 2004. ص : 295-296.
([2]) – محمد سمير عياد – **إشكالية العلاقة بين التنمية السياسية والتحول الديمقراطي (ورقة بحث قدمت في الملتقى الوطني حول التحولات السياسية وإشكالية التنمية السياسية في الجزائر : واقع وتحديات)** – فرع العلوم السياسية – جامعة الشلف – الجزائر– 2010 . ص: 05.

جدول رقم (01) : أهم محددات مراحل عملية الدمقرطة

المرحلة	الانفتاح السياسي	التحول الديمقراطي	توطيد الديمقراطية
محددات كل مرحلة	1.ضمان النخبة الحاكمة للحريات المدنية والسياسية ، 2.إجراء إصلاحات سياسية، دستورية وإدارية ، 3.المطالبة بالديمقراطية والتعددية الحزبية ، 4. مجتمع مدني نشيط ومتنوع ، 5. بداية تحرير الاقتصاد .	1. تعددية سياسية ، 2.فصل بين السلطات ، 3.نظام تمثيلي ، 4.تبني آلية التداول على السلطة من خلال اعتماد الاقتراع العام، 5.نظام فعال للاتصال وحرية الصحافة ، 6.ضمان الحريات العامة من بينها الحرية الاقتصادية، 7.تبني إطار مؤسساتي للأحزاب والمجتمع المدني.	1. انتخابات حرة ونزيهة ، 2. مسؤولية السلطة التنفيذية ، 3. فعالية السلطة التشريعية ، 4. استقلالية السلطة القضائية ، 5.ضمان حقوق الفرد وحرية الصحافة ، 6.مصداقية وفعالية الوظيف العمومي، 7.تعبئة المجتمع المدني وتفعيله لآليات المراقبة، 8.اعتماد آلية اقتصاد السوق . 9.ارتفاع معدلات النمو الاقتصادي والتنمية.

المصادر :

1/ Michael BRATTON – **Civil Society and Transition in Africa** – (Institute of Development Research IDR) Report – Vol n°6 - 1999 . p: 10-11.

2/ هدى متيكس – **دراسة النظم السياسية في العالم الثالث (اتجاهات حديثة في علم السياسة)** – اللجنة العلمية للعلوم السياسية والإدارة العامة- القاهرة- 1999. ص: 142.

3/- David HELD - **Compte Rendu de la discussion en ligne sur la promotion de la démocratie**-direction de la recherche sur les politiques affaires étrangères et commerce international- canada-20/04/2007

http://www.international.gc.ca/cip-pic/discussions/democracy-Démocratie/policy-politiques/index-asp?

الفرع الثالث: الانفتاح الاقتصادي :

ارتبط مفهوم الانفتاح الاقتصادي كاتجاه سياسي أكثر منه اقتصادي في السنوات التي برز فيها بالعولمة الاقتصادية التي كان إحدى إفرازاتها، ويطلق على أي سياسة اقتصادية منفتحة متبناة من قبل الحكومة لإنعاش اقتصادها، وتتطلب خوصصة قطاعها العام، وتقليص التدخل المباشر للدولة في النشاطات الاقتصادية، تشجيع القطاع الخاص وتحرير التجارة الخارجية، وضع سياسات لتخفيض الحواجز الجمركية أمام الاستيراد. والانفتاح الاقتصادي هو حافز لإرساء قواعد الحكم الراشد.([1])

([1]) -Strom c.THACKER – **Does Democracy Promote Economic Openess?** – BOSTEN University- 2004. P:06.

1/ يعرف **عبد الهادي محمد والي** الانفتاح الاقتصادي بنقيضه، حيث "يعبر الانغلاق الاقتصادي عن تقييد الاستثمار."([1]) كما يشير الانفتاح الاقتصادي تارة إلى إباحة وتحرير الاستثمار أو السماح للرأسمال المحلي والأجنبي بالنمو الأفقي والرأسي، وقد يرتبط بمبدأ سياسة الحرية الاقتصادية المؤدية إلى الانفتاح التجاري الذي ينادي بعدم تدخل الدول حسب طرح منظمة التجارة العالمية.([2])إذا يقصد بالانفتاح الاقتصادي أن الأسواق حرة أي هناك تدخل ضعيف للدولة في الأسواق، وأن نظام التصدير والاستيراد مفتوح. ([3])

2/ تعريف **محمد علي سلامة** للانفتاح الاقتصادي:

هي سياسة و"أسلوب لإدارة الاقتصاد الوطني على أساس تحقيق التفاعل الصحيح بين الاقتصاد الراغب في الانفتاح والاقتصاد العالمي، بما يحقق الاستغلال الأمثل للموارد المتاحة في إطار خطة وطنية شاملة طويلة المدى.([4])

– تعتبر سياسة الانفتاح الاقتصادي بانها السياسة المنتهجة والمطبقة من قبل الدولة المنفتحة على العالم الخارجي، في علاقاتها الاقتصادية للسير بالتنمية بأسرع معدل ممكن، حيث تتماشى هذه السياسة مع منطق العصر الذي يتميز بتطور العلاقات الاقتصادية الدولية، وقيام التكتلات الاقتصادية بين دول العالم والأسواق المشتركة. حيث تسعى سياسة الانفتاح الاقتصادي إلى تحرير الطاقات الإنتاجية من كل المعوقات وتحرير القطاع الخاص من كل المخاوف أو العقبات وفتح الباب للاستثمارات الأجنبية لكل الضمانات والالتحاق بسرعة وبأحدث تكنولوجية إنتاجية ممكنة في العالم، كما يعني الانفتاح تخفيف القيود مثل القيود على الاستيراد والصرف الأجنبي والاستثمارات الخارجية والأجور والضرائب.([5]) وبالتالي يتطلب الانفتاح على الاقتصاد العالمي إحداث إصلاحات في المجال الاقتصادي من خلال ما يعرف: بالتصحيح الهيكلي أو إعادة الهيكلة، التكييف الهيكلي، التقويم الهيكلي، التعديل الهيكلي والإصلاح الهيكلي. ([6])

([1])-عبد العزيز عبدوس– **سياسة الانفتاح التجاري ودورها في رفع القدرة التنافسية للدول "دراسة حالة الجزائر"**- (أطروحة مقدمة لنيل شهادة دكتوراه دولة في العلوم الاقتصادية تخصص: اقتصاد التنمية)- كلية العلوم الاقتصادية والتجارية وعلوم التسيير- جامعة تلمسان – 2011/2010 . ص: 02.

([2]) – نفس المرجع – ص: 02.

([3]) - عبد الكريم بن عراب – فريد كورتل – **أشكال ومحددات الاستثمار الأجنبي المباشر مع الإشارة لواقعه بالدول العربية وبعض الدول النامية** – الجزائر-

http://www.google.dz/url?sa

([4]) - محمد علي سلامة - **الانفتاح الاقتصادي وأثاره الاجتماعية على الأسرة** - دار الوفاء لدنيا الطباعة والنشر- الإسكندرية - مصر- 2002 ,ص: 83.

([5]) – محمد علي سلامة –نفس المرجع . ص: 90.

([6]) - وفا عبد الباسط - **النظريات الحديثة في مجال النمو** - دار النهضة العربية- القاهرة - 2000 . ص:05 .

الانفتاح الاقتصادي :

هو عملية وسياسة تحرير المجال الاقتصادي بكل فروعه المالي، التجاري الإنتاجي والاستثماري من كل القيود، كتخفيف القيود على الضرائب والأجور والأرباح وعلى الاستيراد والصرف الأجنبي، وفتح المجال لتدفق الاستثمارات الدولية، فتح المجال للقطاع الخاص دون نفي دور القطاع العام وأهمية قيام قطاع مختلط بينهما لنجاح الانفتاح الاقتصادي، ويفترض أن يحسن القدرة الإنتاجية للمؤسسات المنتجة ويزيد من كفاءتها لتنويع الصادرات.

والانفتاح الاقتصادي غالبا ما يؤدي إلى الاندماج مع الاقتصاد العالمي والدخول في عمليات تكاملية .

المطلب الثالث : الانفتاح السياسي والاقتصادي مؤشرات، أسباب وأهداف

الانفتاح السياسي والاقتصادي مفهومان واسعان يتضحان بشكل أفضل بذكر المؤشرات الدالة عنهما.

الفرع الأول : مؤشرات الانفتاح على المستويين السياسي والاقتصادي

المؤشرات تساعدنا على توضيح معنى الانفتاح لأنه مفهوم مجرد، وتمكننا من الإحاطة بمضمونه.

1/ مؤشرات الانفتاح السياسي : المؤشرات الدالة على الانفتاح السياسي لأي نظام سياسي نذكر ما يلي:

1.مبادرة السلطات الحاكمة بتقديم تنازلات سياسية من خلال القيام بتعديلات وإجراءات تغييرية دستورية وقانونية، يتم فيها الاهتمام بما يلي:

- ✓ حصر مهمة الجيش أو المؤسسة العسكرية دستوريا .
- ✓ إلغاء قيادة الحزب الواحد مع الفصل بين الحزب والدولة .
- ✓ تطوير المنظومة القانونية، للإعلام، قانون الأحزاب، القانون الانتخابي، النظام الحزبي وغيرها من القوانين.([1])
- ✓ نظام انتخابي محكم يتم اختياره حسب وجهة نظر مختلف الأطراف الفاعلة سياسيا بعد مساومات مكثفة بين النخبة والعناصر المعارضة، وذلك لتجنب الأعمال غير المشروعة.

2.جعل القضاء فرع مستقل، بحيث لا يكون تحت إشراف وزير العدل، ويجب على القضاء الإشراف على الشؤون المالية والإدارية بعيدا عن تدخل السلطة التنفيذية.([2])

([1]) - نفيسة زريق– **عملية الترسيخ الديمقراطي في الجزائر وإشكالية النظام الدولاتي "المشكلات والأفاق "** (مذكرة مقدمة لنيل شهادة الماجستير في العلوم السياسية والعلاقات الدولية تخصص: تنظيمات سياسية وإدارية) - كلية الحقوق قسم العلوم السياسية - جامعة باتنة – 2009/2008. ص: 48-49-50.

([2]) - عبد العظيم محمود حنفي– **استراتيجيات الانتقال الديمقراطي** - المركز العربي للأبحاث ودراسة السياسيات – سلسلة دراسات وأوراق بحثية –الدوحة – 2011 . ص: 11-10.

www.dohainstitute.org.

3. استطلاع الرأي العام من خلال تنظيم استفتاءات وانتخابات حرة ونزيهة.

4.مساحة واسعة للحقوق وإعطاء ضمانات للحريات الفردية والجماعية .

5.مجال مفتوح لقيام تنظيمات سياسية حرة من خلال تنظيمات حزبية أي" إعطاء تصريحات للأحزاب التي قدمت طلب تأسيس" وإنشاء جمعيات، بحيث لابد أن" تعبر الأحزاب إلى جانب المؤسسات السياسية عن القوى الاجتماعية والتيارات الحزبية ليزيد التناسق بين البناء السياسي والاجتماعي وتزيد فرص تحقيق الاستقرار" .([1])

6.جعل المعارضة أكثر رسمية وفتح المجال أمامها للمنافسة على السلطة لإرساء الديمقراطية.([2])

تعتبر هذه أهم مؤشرات الانفتاح السياسي باعتباره المناخ المناسب لإنجاح عملية التحول السياسي ،كخطوة تمهيدية للمرحلة الانتقالية التي تبدأ بإجراء انتخابات حرة ونزيهة، من اجل تغيير ملامح النظام القديم.هذه التغييرات لابد أن تلازمها إصلاحات اقتصادية بحكم الارتباط الوظيفي بين السياسة والاقتصاد.

2/ مؤشرات الانفتاح الاقتصادي : تثبط سياسة الانغلاق استغلال الطاقات التنموية لأي بلد، لهذا لابد من تبني سياسات انفتاحية على الاقتصاد العالمي، فلا يمكن أن نقول أن دولة منفتحة اقتصاديا، إلا إذا تم تعديل أو إصلاح سياساتها الاقتصادية للتوجه نحو اقتصاد حر من خلال الحد من تدخل الدولة في النشاط الاقتصادي وكان اقتصادها يتسم بالمميزات التالية :

1- تحرير الأسعار والتخلي عن الدعم المباشر والغير مباشر.

2- الخوصصة وإصلاح القطاع العام .

3- تحرير التجارة الخارجية بشكل تدريجي .

4- إصلاحات نقدية تخص سعر الفائدة ومنح الائتمان مع إتباع تسيير مالي امثل، وأخرى مالية للسيطرة على عجز الميزانية من خلال إصلاحات ضريبية (الضريبة على الدخل ،الضريبة على أرباح الشركات إلى جانب إلغاء المعاملة التفضيلية للقطاع العام).

5- إعادة التوازن لميزان المدفوعات .

6- إصلاحات الصرف الأجنبي لتجنب تعاظم دور السوق الموازية للعملات الأجنبية .([3])

([1]) - رشيد تلمساني – **أوراق كارنيغي "الجزائر في عهد بوتفليقة :الفتنة الأهلية والمصالحة الوطنية"** – مركز كارنيغي للشرق الأوسط – العدد07- بيروت – 2008 . ص:03.

http://www.carnegieendowment.org/programs/arabic

([2]) – Michael BRATTON – **Civil Society and political transition in Africa** – IDR (Institute Development Research) report - vol11- n°6 – 1994 .p:10.

([3])- علي بطاهر - **سياسات التحرير والإصلاح الاقتصادي في الجزائر-** مجلة اقتصاديات شمال إفريقيا – العدد الأول – جامعة الشلف – 2002. ص: من 186 الى201.

www.univ-chlef.dz/renaf/Articles.../article_07.pdf

صحيح يعتبر الانفتاح سمة من سمات الاقتصاديات المتقدمة، إلا أن عملية الانفتاح تتطلب الدراسة والتريث فيه باللجوء إلى خبراء مختصين، ليس فقط على المستوى الدولي ولكن على المستوى المحلي أيضا لمراعاة الخصوصية الداخلية للاقتصاد خاصة والمجالات الأخرى عامة، وذلك لتجنب الآثار السلبية له. هذه الأخيرة التي يمكن التعرف عليه من خلال مؤشرات تقييم الأداء بعد الانفتاح الاقتصادي.

✓ **مؤشرات تقييم الأداء الاقتصادي**

1. مؤشر معدلات نمو الناتج المحلي الإجمالي.
2. معدل تكوين رأس المال الثابت المحلي الإجمالي.
3. معدل القيمة المضافة للقطاع الصناعي .
4. معدلات تضخم أسعار المستهلك.
5. معدلات نمو الصادرات ومؤشر خدمة الدين الخارجي . ([1])

3/ العلاقة بين الانفتاح السياسي والانفتاح الاقتصادي :

يعتبر الانفتاح السياسي أولى مراحل الانتقال إلى الديمقراطية، وشرط سابق وضروري لإحداث الإصلاحات الاقتصادية، من خلال إجراء تغيير دستوري وتعديل الإطار القانوني الذي يساعد على تفعيل مؤسسات المجتمع المدني الممثلة للمصالح الاجتماعية، والمساعدة على قبول السياسات الليبرالية وإصلاح السوق.([2])

تكمن العلاقة بين الانفتاح السياسي والانفتاح الاقتصادي في الصلة بين منظمات المجتمع المدني والقطاع الخاص المتضمن لرجال الأعمال، الذين يمثلون احد مؤسسات المجتمع المدني الفاعلة في المجال السياسي والمؤثرة على صنع القرار. وهنا "غالبا ما توجد موضوعات تنظيمية مع الهيئات التشريعية والأجهزة المنتخبة للحكومة التي تتطلب علاقة متينة بين المشرعين، والذين يتم التشريع من أجلهم. حيث أن الأجهزة العامة تنتظر من المنظمات غير الحكومية، التي تمثل الأعمال والمهن التي يتعاملون معها، أن تقدم معلومات دقيقة وموضوعية لتسهيل عمليات اتخاذ القرار. فكلما زادت الدرجة التي تظهر بها المنظمة أفضل ممارسات الحوكمة، زادت مصداقيتها مع الأجهزة الحكومية. إن الصورة العامة

([1])– وفاء المهداوي واحمد جاسم محمد – **الاقتصاد الصيني ومنهج التدرج في التحول نحو اقتصاد السوق(سياسات ومؤشرات)** – المجلة العراقية للعلوم الاقتصادية – السنة العاشرة – العدد 33 – العراق -2012 .ص: 190-191-192-193-194.
www.iasj.net/iasj?func=fulltext&aId=65427

([2]) - Marija DZUNIC – **Political Liberalization and economic reforms (mutual effects)** – series : Economics and organization – faculty of economics –Serbia – 2006 . p:97.
facta.junis.ni.ac.rs/eao/eao2006/eao2006-10.pdf

لأي مؤسسة غير حكومية وسمعتها تخضع دائما لفحص مستمر، وكلما عكست ممارسات المنظمة تطبيقا أفضل لقواعد الحوكمة والالتزام القوي بقرارات السياسة المسؤولة، حافظت على دوام سمعتها الطيبة بين المؤسسات."([1]) وبالتالي يوجد تداخل وتقاطع بين المجتمع المدني والقطاع الخاص ودورهما في عملية الانفتاح، الذي يؤدي إلى فك الخناق عن السياسة والاقتصاد في البلاد للتمكن من تحقيق التنمية.

ومن هنا نستنتج ما يلي:

✓ **متطلبات وشروط نجاح دور المجتمع المدني والقطاع الخاص في تفعيل الانفتاح:**

بما أن التنمية عملية تتطلب تكاثف الجهود الحكومية، الفردية والمجتمعية لتحقيق نتائجها في كل المجالات، خاصة في ظل الرأسمالية التي لا تنفي دور القطاع العام أمام الخاص، وإنما تقوى بوجود قطاع مختلط بين الحكومة والخواص، فانه لابد من مراعاة الشروط التالية لكي يبرز دور **المجتمع المدني والقطاع الخاص** في عملية الانفتاح المتضمنة للتغيير وتتمثل فيما يلي :

1.إصلاح المنظومة التربوية والتعليمية والاستثمار في العنصر البشري، لان الرأسمال الاجتماعي والبشري أهم من الرأسمال المالي، حيث انه سيوفر للدولة خبراء ومختصين في كل الميادين.

2.إنشاء خزان للمعلومات والبيانات التي تحتاجها الحكومة لصناعة قراراتها الداخلية والخارجية، بناءا على بدائل وخيارات يطرحها فكر جديد مبدع .

3.قطاع خاص قوي قادر على التوظيف الأمثل للموارد المتاحة أمامه، وقادر على تكوين القيمة المضافة من خلال تمتع أرباب العمل بثقافة عالية واحترافية فيما يخص تقدير وتوظيف المال بعقلانية ورشادة. لهذا يتطلب الانفتاح برجوازية متمكنة كما يقول**BARRINGTON Moore** في مقالته (الأصول الاجتماعية للدكتاتورية والديمقراطية، 1966)" لا ديمقراطية دون برجوازية "([2]) .

4. ترسانة تشريعية متينة ومرنة، توفر الأرضية الضرورية للقطاع الخاص وتضمن حماية أعمالهم وأرباحهم، وهنا تتدخل السلطات في التشريع وفي رسم السياسات الاقتصادية التي يجب أن تكون واقعية وقابلة للتطبيق، أي أنها مسؤولة عن وضع الاستراتيجيات والخطط والإجراءات اللازمة، مع تحمل عبء اختيار الأدوات المناسبة لتنفيذ تلك السياسات على ارض الواقع.(حسب النظرية الواقعية **TENBERGEN**)

([1])- ميشلن اولسن – **القيادة من خلال الحوكمة الرشيدة** – مركز المشروعات الدولية الخاصة للتنمية (قضايا الإصلاح الاقتصادي 25 عام من تعزيز الديمقراطية عبر الإصلاح الاقتصادي) - الولايات الأمريكية المتحدة – 2010. ص: 04.

www.cipe.org

([2]) – عبد العظيم محمود حنفي– **استراتيجيات الانتقال الديمقراطي** - المركز العربي للأبحاث ودراسة السياسيات – سلسلة دراسات و أوراق بحثية –الدوحة – 2011 . ص: 16.

.**www.dohainstitute.org**

5. إدارة اقل بيروقراطية وتغلغل أكثر للحكومة فيها من خلال تفعيل نظام رقابة صارم يشجع الاستثمار المحلي والأجنبي.

6. دور فعال للدول في أدائها لمهامها التشريعية، التنظيمية، التوزيعية، وكفاءتها في زيادة معدلات الناتج الإجمالي، وقدرتها على توفير قروض مصرفية يشجع الاستثمار الخاص، إلى جانب محافظتها على استقرار مؤشرات الاقتصاد الكلي والاستقرار السياسي والتشريعي، احتكامها إلى حكم القانون وتقوية البنية التحتية والتركيبة الاجتماعية وغيرها من المتطلبات التي لابد أن توفرها الدولة.

7.مجتمع مدني واعي وقادر على توفير المعلومات للسلطات المعنية بالتشريع، من خلال رصد خصائص البيئة السياسية والاقتصادية وحتى الاجتماعية. لفهم دور المجتمع المدني أكثر، انظر **الملحق رقم (01) ص: 103**.

ففي إطار تحقيق التنمية التي تأخذ وقت طويل لتجني ثمارها، باعتبارها عملية متطورة ومرحلية وباعتمادها على التخطيط قصير، متوسط وطويل الأجل، يتحقق الانفتاح السياسي والاقتصادي بواسطة الإصلاحات التي لابد أن تراعي خصوصيات البيئة الداخلية بكل عناصرها ومكوناتها. لهذا يرى **لاري دايموند Larry DIAMOND** أن التنمية الاقتصادية هي السبب الرئيسي لحدوث التحول الديمقراطي، لأنها تؤدي إلى زيادة الثروة القومية، وهذا ما يؤدي إلى رفع كفاءة جميع الخدمات والتعليم، وبالتالي خلق طبقة اجتماعية وهي الطبقة الوسطى القادرة على الاعتماد على نفسها، وتنمية المجتمع المدني الذي لابد أن يتسم بالتعددية والفاعلية وكل هذه المتغيرات تعتبر مؤهلات ضرورية للتحول إلى الديمقراطية. فالتنمية الاقتصادية تدعم ثقافة الديمقراطية من خلال مشاركة المواطنين."([1]) وهذا ما أكده **HUNTINGTON Samuel** بان مستوى التنمية الاقتصادية والنمو الاقتصادي والثقافة الغربية هي محفزات لحدوث تحول ديمقراطي ناجع والذي تسبقه ليبرالية سياسية واقتصادية، **للمزيد من الاستفسار انظر الملحق رقم(02) ص: 104.**

هذه العوامل والمحفزات قد تكون سياسية واقتصادية داخلية، وقد تكون مؤثرات خارجية، مقترحا ضرورة تدخل عوامل البيئة الدولية لإنجاح الانفتاح، وبالتالي تعزيز التحول وترسيخ الديمقراطية، وهذا ما سنتعرض له في العوامل الخارجية.

([1]) - عبد العظيم محمود حنفي- **إشكاليات العلاقات بين الداخلي والخارجي وفق رؤى المدارس الكبرى**
<http:// www.aljazeera.net/NR/exres/42417B-D503-4848-B87F-98c45F93A11E.htm>

الفرع الثاني : مسببات الانفتاح السياسي والاقتصادي

تختلف أسباب الانفتاح من دولة لأخرى، إلا أن أهمها تتجسد في عوامل داخلية(سياسية واقتصادية) وأخرى دولية يلي:

1. العوامل الداخلية المؤدية للانفتاح السياسي والاقتصادي:

كانت الأسباب التي أدت إلى الانفتاح السياسي والاقتصادي معقدة ومتداخلة بين سياسية، اقتصادية.

1/ العوامل السياسية:

1- تغير إدراك القيادة السياسية بسبب ضغط العوامل الداخلية المؤثرة على النخبة الحاكمة .

2- الانقسامات داخل النخبة الحاكمة بين إصلاحيين ومحافظين، أدت إلى زيادة إمكانية الخلاف داخلها ومع الجهات الفاعلة الأخرى من منظمات المجتمع المدني.([1])

3- أزمة الشرعية المتمثلة في فقدان النظام شرعيته بسبب عجزه عن ضبط الأوضاع ، وانهيار في البناء الدستوري والأداء الحكومي حسب **لوسيان باي**.

4- فقدان الثقة بالقيادة وقصور عمليات التنشئة الاجتماعية والسياسية([2]) تؤدي إلى التوترات الاجتماعية التي تدفع بالنخبة إلى توسيع القاعدة الجماهرية للنظام .

5- تطور وسائل الإعلام وتدفق المعلومات بسهولة ومساهمتها في تسارع الأحداث، أدى إلى نمو الوعي لدى الجماهير.

6- تزايد حجم الفجوة بين النخبة الحاكمة والقاعدة الشعبية بسبب غياب القنوات الوسيطة بينهما.

7- تدهور الأوضاع الاقتصادية يؤدي إلى اهتزاز شرعية النظام السياسي، وبالتالي مطالبة الجماهير بتغيير النخب المسيرة للنظام السياسي القائم .

2/ العوامل الاقتصادية:

1- المشكلة الاقتصادية المتمثلة في الندرة النسبية للموارد مقابل تزايد الحاجات الإنسانية المستمرة والدائمة واستحالة تحقيق الاكتفاء الذاتي مع عدم الاستغلال الأمثل للموارد.

([1]) – نفس المرجع .

([2])- عبد الحليم الزيات السيد– **التنمية السياسية (دراسة فى علم الاجتماع السياسي**)– دار المعرفة الجامعية – الجزء الثاني- جامعة الإسكندرية – 2002 . ص: 63.

2- ضعف الأداء الحكومي في كافة المجالات بسبب عدم استقرار الحكومات، أدى إلى إفراز مشكلات الاقتصاديات الوطنية المتمثلة فيما يلي :

- ✓ البطالة وضعف التشغيل والفقر.
- ✓ مشكلة توزيع الدخل والتي يقصد بها في التنمية السياسية حسب لوسيان باي **Lucien PAY:** أزمة توزيع الثروة .([1])
- ✓ مشكلة التضخم وانخفاض قيمة العملة وأزمة المديونية الخارجية .
- ✓ ضعف معدلات النمو الاقتصادي وضعف مؤشرات التنمية الاقتصادية.
- ✓ ضعف القدرة الإنتاجية وسوء استخدام الموارد المتاحة.
- ✓ مشكلة التبعية إلى الخارج وتبعية الاقتصاد الوطني إلى المحروقات .
- ✓ عدم نجاعة السياسات الاقتصادية التنموية لتضمنها اختلالات في التخطيط والتسيير وفي المتابعة والرقابة .
- ✓ المعضلة الغذائية وعدم تغطية حاجيات الشعب، لا عن طريق الاستيراد ولا عن طريق الإنتاج المحلي (عدم تحقيق الاكتفاء الذاتي)

3- ضعف مردودية اقتصاديات الدول المنفتحة، لأنها غير منتجة أو تابعة لقطاع واحد .

العوامل الخارجية المسببة للانفتاح السياسي والاقتصادي:

تعتبر المؤثرات الخارجية من ابرز العوامل المحركة لعملية الانفتاح في كل المجالات خاصة السياسية والاقتصادية.

1. انهيار أسعار النفط في الأسواق الدولية : يؤدي إلى مشاكل اقتصادية واجتماعية، وبالتالي يساهم في تراجع شرعية النظام السياسي خاصة بالنسبة للدول الريعية .
2. مسايرة الشرعية الدولية : التي تحاول اغلب الدول النامية احترامها، تلك الشرعية مرتبطة بالقيم الغربية الليبرالية، من خلال انتهاج اقتصاد السوق، تبني الديمقراطية واحترام حقوق الإنسان لأنه" في اعتقاد القادة التحوّل الديمقراطي سوف يأتي بالعديدٌ من المنافع لدولتهم، مثل زيادة الشرعية

([1]) – عبد الحليم الزيات السيد - نفس المرجع .ص:73.

الدولية، والحد من العقوبات التي تفرضها الدول المانحة على دولهم، ومنحهم العديدٌ من المساعدات الاقتصادية والعسكرية ." ([1])

3. الدول الديمقراطية : تزايد حدة المنافسة بين تلك الدول الديمقراطية على مناطق النفوذ باسم المصلحة الوطنية، من اجل المحافظة على معدلات نمو وتنمية عالية. أدى إلى استعمال مسالة الانفتاح كورقة ضغط من اجل القيام باتفاقية أو شراكة أو معاهدة ثنائية أو متعددة الأطراف. "يتعلق الأمر بالسياسة الأمريكية خاصة في تعزيز التحول من خلال العمل الدبلوماسي، أو تقديم المساعدات الاقتصادية، أو الضغوط والقيود في التجارة والمعونات، أو تصريحات الرؤساء وكبار المسؤولين الأمريكيين، وسياسات دول أوروبا المؤيدة للتحول الديمقراطي، مما يعزز إمكانيات التحول، ويتيح الفرصة للتخل عن الشمولية، وظهور الإصلاحيين، والمطالبين بالمزيد من الديمقراطية ومواجهة احتمالات الإخفاق."([2]) حسب**HUNTINGTON** للاستفسار أكثر **انظر الملحق رقم(03) ص:105.**

4. المنظمات الدولية : العالمية والعامة الاختصاص كمنظمة الأمم المتحدة من خلال وكالاتها وفروعها، كالوكالات المتخصصة في التنمية، وصندوق النقد الدولي والبنك الدولي للإنشاء والتعمير والمنسقة مع ال**GATT** سابقا وحاليا مع منظمة التجارة العامية. وحتى التحالفات العسكرية التي"كان الانضمام إليها مثل حالة حلف **NATO** مشروطا بمبادئ الديمقراطية، احترام الحريات الفردية وحقوق الإنسان، دولة القانون، فض النزاعات بالطرق السلمية هادفا وساعيا بذلك إلى بناء أوروبا ديمقراطية يسودها الأمن والسلام ."([3])

5. الشركات الدولية النشاط : هي احد فواعل الدبلوماسية غير الرسمية، التي صار نشاطها دولي محاولة السيطرة على المناطق المستقرة والجنان الضريبية، وتعمل على التقسيم الدولي للعمل والتخصص مسرعة بذلك عجلة العولمة بالضغط من اجل الانفتاح الاقتصادي والسياسي.

6. تقنيات ووسائل الإعلام ومواقع التواصل الاجتماعي: حيث أن"التطور الهائل في نُظم الاتصالات وشبكات الإذاعة المرئية والمسموعة وسهولة التقاطها في كل أنحاء العالم، رغم إرادة بعض

([1]) - محمد مختار قنديل– **دور المجتمع المدني في التحول الديمقراطي بعد الثورة** – مركز ابن خلدون للدراسات الإنمائية – مصر– 2011 . ص: 88 .

([2])- عبد الغفار رشاد القصبي- **التطور السياسي والتحول الديمقراطي (الحراك السياسي وإدارة الصراع)** – الطبعة الثانية - جامعة القاهرة – 2006 . ص :93 .

([3]) - **حلف شمال الأطلسي في عامه الستين – حلف قيم و مبادئ أم حلف عسكري ؟**
<http://www.aljazeera .net/.../B794.72-08-91 BA - 43E8-8A2E-37028D08>

الحكومات ومحاولتها حجب وصول مثل هذه الأخبار إلى شعوبها."([1]) وحاليا الشبكة المعلوماتية والبث الفضائي والجوال، التي تقوم بكسر احتكار الدولة للمعلومة.

7. المنظمات الدولية غير الحكومية **ONG** : ويطلق عليه اسم المجتمع المدني العالمي، ظهر مفهومه في تسعينات القرن الماضي 20م، هذه التجمعات نجحت في استثمار آليات الاتصال الحديثة للتحرك عبر الحدود الإقليمية، حيث يكمن دورها في عملية الإصلاح من خلال :
   - ✓ دعم المنظمات والحركات المحلية لتعزيز مواقفها التفاوضية مع الحكومات .
   - ✓ معهد المجتمع المفتوح **Open Society Institute** الذي لعب دورا مهما في عملية الانتقال الديمقراطي في الدول الاشتراكية الأوروبية من خلال إنشاء عدة بوابات وتأسيس مواقع على شبكات الانترنت بكل اللغات والتواصل مع المنظمات المحلية والانفتاح عليها .وهذا ما حصل في بعض الدول العربية .
   - ✓ تساهم في الحراك السياسي من خلال برامج توعية وورش عمل وتدريب وتطوير المهارات والدعم التقني لتأسيس مواقع على الانترنت وتنظيم حملات.([2])
8. أثر العدوى أو الانتشار: يرجع إلى المحاكاة أو العدوى أو ما يسميه **هانتغتون** "أثر كرات الثلج" فالتحول الديمقراطي عندما ينجح في دولة، يشجع ويعزز احتمالات النجاح في دولة أخرى لها ظروف مماثلة أو قريبة من إقليم الدولة.([3])

الفرع الثالث: أهداف الانفتاح السياسي والاقتصادي

لكل من الانفتاح السياسي والاقتصادي مساعي معينة مستقبلية، تسعى لتحقيق ثمار التنمية بكل أبعادها السياسية، الاقتصادية الاجتماعية وحتى البشرية، تختلف من حالة إلى أخرى ومن نظام إلى آخر.

1/ **غايات الانفتاح السياسي:** يهدف الانفتاح إلى تحقيق أغراض.

1. مسايرة التحولات الحاصلة في العالم، وهذا أمر يضر بالمصلحة الوطنية والصالح العام ويزيد من فجوة التخلف السياسي ويؤدي إلى نتائج كارثية .([4])

([1]) – عبد الغفار رشاد القصبي- نفس المرجع – ص: 87.
([2]) - صالح بن محمد الخثلان – **السياق الدولي للإصلاح السياسي في الوطن العربي** – المجلة العربية للعلوم السياسية (حماد مجدي ، هلال علي الدين) - العدد - مركز دراسات الوحدة العربية – بيروت- 2006 . (ص من 127-141) ص: 134-135-136.
([3]) – هانتنغتون صامويل – **الموجة الثالثة التحول الديمقراطي في أواخر القرن العشرين**- ترجمة عبد الوهاب علوب- دار سعاد الصباح- الطبعة الأولى – الكويت- 1993. ص: 43.
([4])- صالح بن محمد الخثلان– **السياق الدولي للإصلاح السياسي في الوطن العربي** – المجلة العربية للعلوم السياسية (حماد مجدي ، هلال علي الدين) - العدد - مركز دراسات الوحدة العربية – بيروت- 2006 . (ص من 127-141) ص: 137.

2. محاولة كسب الوقت لإعادة توزيع السلطة بين النخب القديمة بصورة جديدة في النظام السياسي.
3. التوجه نحو نظام ديمقراطي مستقر نسبيا، وبالتالي تحقيق تنمية سياسية بالتركيز على ما يلي :
   - ✓ الدفاع عن حقوق الإنسان والحريات العامة والارتقاء بها بحمايتها واحترامها.
   - ✓ تحرير مجال الإعلام وجعله أكثر استقلالا .
   - ✓ مجال التنظيمات السياسية والمجتمعية، من خلال دعم المشاركة في الحياة السياسية في كل مستوياتها وترسيخ قنوات تواصل بين الحاكم و المحكومين.
   - ✓ في مجال العدالة وسيادة القانون باحترام القانون بواسطة استقلال ونزاهة القضاء.
   - ✓ بناء مؤسسات رسمية أكثر فعالية وصلابة تتمتع بسلطتها وصلاحياتها الخاصة في ظل قاعدة الفصل بين السلطات، مع تفعيل نظام اتصالي بينها، ونظام رقابة يساعد على احترام حكم القانون.
   - ✓ رسم سياسة عامة تخدم الصالح العام من بينها سياسات اقتصادية واجتماعية رشيدة.
4. يسعى الانفتاح السياسي إلى تحقيق التكامل والاستقرار السياسيين، ومنه دفع عجلة التنمية .

2/ أغراض الانفتاح الاقتصادي:

هي اقتصادية، اجتماعية وسياسية يصعب الفصل بينها نتيجة تداخلها مع بعضها البعض، فقد يكون الهدف اقتصادي لكن أبعاده سياسية أو اجتماعية، ونفس الشيء بالنسبة إلى الغايات السياسية.

1. تسعى إلى زيادة حجم الإنتاج وتحقيق الاكتفاء الذاتي وبالتالي الأمن الغذائي في الدول المنفتحة.

- في المجال الفلاحي: رفع إنتاجية الأراضي الزراعية باستعمال التكنولوجيا الحديثة والاستفادة من الخبرات الأجنبية، التوسع في زراعة المحاصيل الزراعية الموجهة للتصدير لان جودة المحاصيل سيعطيها مزايا نسبية وتنافسية، إمداد الصناعة بالمواد الأولية من المحاصيل الزراعية والمنتج الفلاحي.([1])
- في المجال الصناعي: تنشيط قطاعات الإنتاج بتوفير الأموال اللازمة من خلال الخصخصة إما بالتنازل عنها لصالح القطاع الخاص المحلي، أو إدخال شركاء أجانب شرط الحفاظ على شروط الملكية والربحية، الانتقال بالصناعات المحلية من الإنتاج ذو الحجم الصغير والمتوسط إلى الحجم

([1])– محمد علي سلامة- **الانفتاح الاقتصادي وأثاره الاجتماعية على الأسرة**- دار الوفاء لدنيا الطباعة والنشر- الإسكندرية - مصر- 2002 . ص: 137.

الكبير، اعتماد المنافسة بين الإنتاج المحلي والأجنبي وتعزيز القدرة التنافسية.([1]) لكن مع شرط عدم نفي القطاع العام.

- في المجال التجاري: تحسين معدلات التبادل التجاري لأنها تمكن الدول من الاستفادة من التدفقات التجارية والمالية بينها وبين العالم الخارجي، التخصص وتقسيم العمل الدولي الذي يؤدي إلى اتساع نطاق الأسواق العامية، العمل على تخفيض أسعار السلع والخدمات، لان الانغلاق الاقتصادي من خلال الإجراءات الحمائية يسبب ارتفاع الأسعار بفعل السلوك الاحتكاري، حماية الاقتصاد الوطني من سياسة الإغراق، تنويع مصادر الاستيراد والتصدير، تخفيض القيود والرسوم الجمركية .([2])

2. معالجة اختلالات سوق العمل بسبب اختلال التوازن بين الطلب على العمل والعرض عليه، مما يؤدي إلى البطالة ولمعالجة ذلك تساعد سياسة الانفتاح الاقتصادي إلى العمل على إيجاد فرص عمل جديدة، تحسين كفاءة وفعالية المؤسسات في ظل المنافسة، يؤدي إلى زيادة الكفاءة الإنتاجية وتحسين جودة الإنتاج، وبالتالي إنعاش سوق العمل واكتساب خبرات ومهارات جديدة للعمالة المحلية لتصبح في مستوى العمالة الأجنبية، اكتساب والتدرب على التكنولوجيا الحديثة، تقليص الفجوة في أجور العمال فغالبا يؤدي تحرير التجارة إلى تخصيص مكافئات لدى المهارات.
3. تهدف إلى تطوير قطاع النقل حيث ترتبط عملية الاستيراد والتصدير بمفهوم التبادل التجاري وانتقال السلع من مكان إلى آخر.
4. كما لها أهداف سياسية واجتماعية من خلال تدعيم الأداء الحكومي في الحياة الاقتصادية.

([1]) - نفس المرجع . ص: 137 .

([2]) – يسرى احمد عبد الرحمن واحمد محمد احمد السريتي – **قضايا اقتصادية معاصرة** – الدار الجامعية – الإسكندرية – 2007. ص: 253.(نقلا عن عبد العزيز عبدوس– **سياسة الانفتاح التجاري ودورها في رفع القدرة التنافسية للدول "دراسة حالة الجزائر"**- (أطروحة مقدمة لنيل شهادة دكتوراه دولة في العلوم الاقتصادية تخصص : اقتصاد التنمية) - كلية العلوم الاقتصادية والتجارية وعلوم التسيير- جامعة تلمسان – 2011/2010 . ص:38-39.)

المبحث الثاني : المقاربات النظرية المفسرة للانفتاح السياسي والاقتصادي

المطلب الأول : مقاربة الاقتصاد السياسي.

" أكد**Ngaire WOODS وودز** على ترابط السياسة والاقتصاد داخل العلاقات الاجتماعية. حيث تندمج السياسة في الاقتصاد ويندمج الاقتصاد في السياسة، فالاقتصاد لا يفسر كل شيء، كما انه لا يوجد معنى مناسب لعالم السياسة إذا لم تحدد الأبعاد الاقتصادية."([1])

1/ على مستوى الاقتصاد السياسي: حيث يركز هذا المدخل على العوامل الاقتصادية المؤثرة على **بلورة السلوك السياسي** و**المؤسسات السياسية** حسب **انطوني داون**"**Anthony DOWNS** الذي يرى أن تحقيق الديمقراطية السياسية مرهون بتوفر الشروط الاقتصادية التالية :

- ✓ وجود اقتصاد أكثر توجه نحو السوق، ومستوى اقتصادي تكنولوجي عال .
- ✓ تقاليد ثقافية أكثر تسامح واقل انغلاقا وأكثر قابلية للحلول الوسط ومستوى عال من التعليم .
- ✓ درجة عالية من التمدن وتعددية اجتماعية بما فيها طبقة برجوازية قوية ومستقلة ." ([2])

أما **آدم سميث SMITH . A** في كتابه ثروة الأمم **أشار إلى** المجتمع المدني معبرا عنه بالمجال الذي تتبلور وتنسج فيه العلاقة المتبادلة في حقل الأعمال دون تدخل الدولة في تلك العلاقة، التي لابد أن تنشأ بين طبقات المجتمع الثلاث: النبلاء، البرجوازيين والعمال.([3]) منطلقا من أن الفرد يوظف دوره في المجتمع، باعتباره منتجا للسلع التي يطلبها السوق وهو اسمنت المجتمع في آن واحد معبرا بذلك عن الرابط الاقتصادي والرابط الاجتماعي.([4]) وهو بذلك يشجع الأعمال الحرة المجسدة في القطاع الخاص الذي يعطي دعامة للمجتمع المدني. كما أكد على مسالة الانفتاح الاقتصادي خاصة من خلال التبادل التجاري في نظريته حول الميزة المطلقة، والتي عدلها **دافيد ريكاردو RICARDO.D** في نظرية الميزة النسبية، مطورا إياها بعد انتقادها من قبل كل من **هكشر واولين(HICHSHER, OHLIN)** في نظرية نسب عناصر الإنتاج. هذه الأخيرة التي انتقدها **ليونتيفLEONTIEF** في نظرية التضارب لحالة الولايات المتحدة الأمريكية، ثم جاءت بعدها نظريات جديدة وصولا إلى نظرية التنويع الإنتاجي والتجارة الدولية

([1]) – Jan Aart SCHOLTE – Global Trade and Finance in the – **Globalization of World Politicism** : an introduction to international relations Baylis John and Steve Smith – 2th Edition – Oxford University Press – Newyork -2001 .p:519.

([2]) – نصر محمد عارف – **ايستومولوجيا السياسية المقارنة (النموذج المعرفى النظرية- المنهج)**– مجد المؤسسة للدراسات والنشر والتوزيع – الطبعة الأولى – القاهرة – 2002 .ص: 317- 318.

([3]) – بشارة عزمي – **المجتمع المدني دراسة نقدية** – مركز الوحدة العربية – بيروت – 1998 .ص:89.

([4]) - GUEDON Jean-Mikaël **-LE LIEN SOCIAL CHEZ ADAM SMITH : LE MARCHÉ, LA SYMPATHIE, L'ÉTAT**-.2008 -PARIS.p : 106
http://www.revueithaque.org/fichiers/Ithaque5/08Guedon.pdf

لكل من**Paul KRUGMAN بول كروغمان Kalven LANCASTER كلفن لانكاستر**.([1]) في حين أن **توماس فريدمان Thomas FRIEDMAN** يتحدث عن الدول ذات الاقتصاد الريعي ومعضلة الديمقراطية فيها، حيث يرى انه لابد من تنويع الإنتاج الطاقوي، باعتماد **الطاقات المتجددة** لتجنب **تقلبات أسعار المحروقات** ولتفعيل الانفتاح السياسي والاقتصادي ومنه الديمقراطية .

2/ على مستوى الاقتصاد السياسي الدولي: نوعا من السلطة يدور التحليل حولها تتمثل في :

1.**سلطة الأسواق وسلطة الدول** المؤثرة على محصلة التفاعلات في العلاقات الدولية ([2]) إلى جانب

2.استراتيجيات **المؤسسات المالية الدولية ووكالات التنمية الدولية** في فرض برامجها من خلال المشروطية الاقتصادية والسياسية. بطرح فكرة الحكم الراشد أو"الحاكمية الذي استعمله البنك الدولي في منتصف الثمانينات لأنه أصبح من الاهتمامات الكبرى في الخطابات السياسية. فالمؤسسات الدولية تنظر إلى الديمقراطية من زاوية التنمية باعتبارها الحكم الرشيد، من هنا تبرز أهمية الحكم الرشيد للتنمية. الذي تبرز أبعاده فيما يلي:

1) البعد المؤسسي: أين ترسخ دعائم الإدارة الجيدة لشؤون الدولة والمجتمع .
2) البعد الاقتصادي: تحسين مستويات الأداء الاقتصادي عبر إجراء إصلاحات هيكلية .
3) فعالية مؤسسات المجتمع المدني في مواجهة الدولة، من خلال خضوع تلك المؤسسات للقانون.
4) **دور الفواعل الدولية** في دعم الشفافية والمساءلة في دول العالم النامي، على الصعيد الدبلوماسي والاقتصادي وحتى العسكري.([3]) وهذا ما تتعرض له الجزائر من اجل التوجه إلى الليبرالية.

المطلب الثاني: المقاربة النظمية .([4])

يبرز مقترب تحليل النظم **لدافيد ايستون David EASTON** الطابع الديناميكي الحركي للنظام السياسي من خلال تفاعله مع محيطه بكل أنظمته المختلفة. إذ أن النظام السياسي نظام مفتوح يؤثر ويتأثر بالأنظمة الأخرى. حيث تتم استجابة النظام السياسي لتأثيرات وضغوطات البيئة الداخلية والخارجية، من

([1]) - حسام علي داود وآخرون- **اقتصاديات التجارة الخارجية –** دار المسيرة للنشر والتوزيع والطباعة – الطبعة الأولى- الأردن - 2002 . ص: 33-61.

([2]) – وليد عبد الحي– **تحويل المسلمات في نظريات العلاقات الدولية " دراسة مستقبلية"** – مؤسسة الشروق للإعلام والنشر – الطبعة الأولى – الجزائر – 1994 . ص: 139.

([3])- الحكم الراشد والإمدادات -

http://www.mouwazaf-dz.com/t267-topic

([4]) - عبد الحليم الزيات السيد– **التنمية السياسية (دراسة في علم الاجتماع السياسي**)– دار المعرفة الجامعية – الجزء الأول - جامعة الإسكندرية – 2002 . ص: 200 .

خلال القدرة على التكيف لأنه يمتلك مقدرات للاستجابة في مواجهة هذه الضغوط والتوترات من خلال مخرجاته المتباينة والمتماشية مع الظروف المحيطة، وهذا ما يبينه الشكل التالي:

شكل رقم (03): مخطط يشرح تأثير البيئتين الداخلية والخارجية على الانفتاح السياسي والاقتصادي للنظام السياسي:

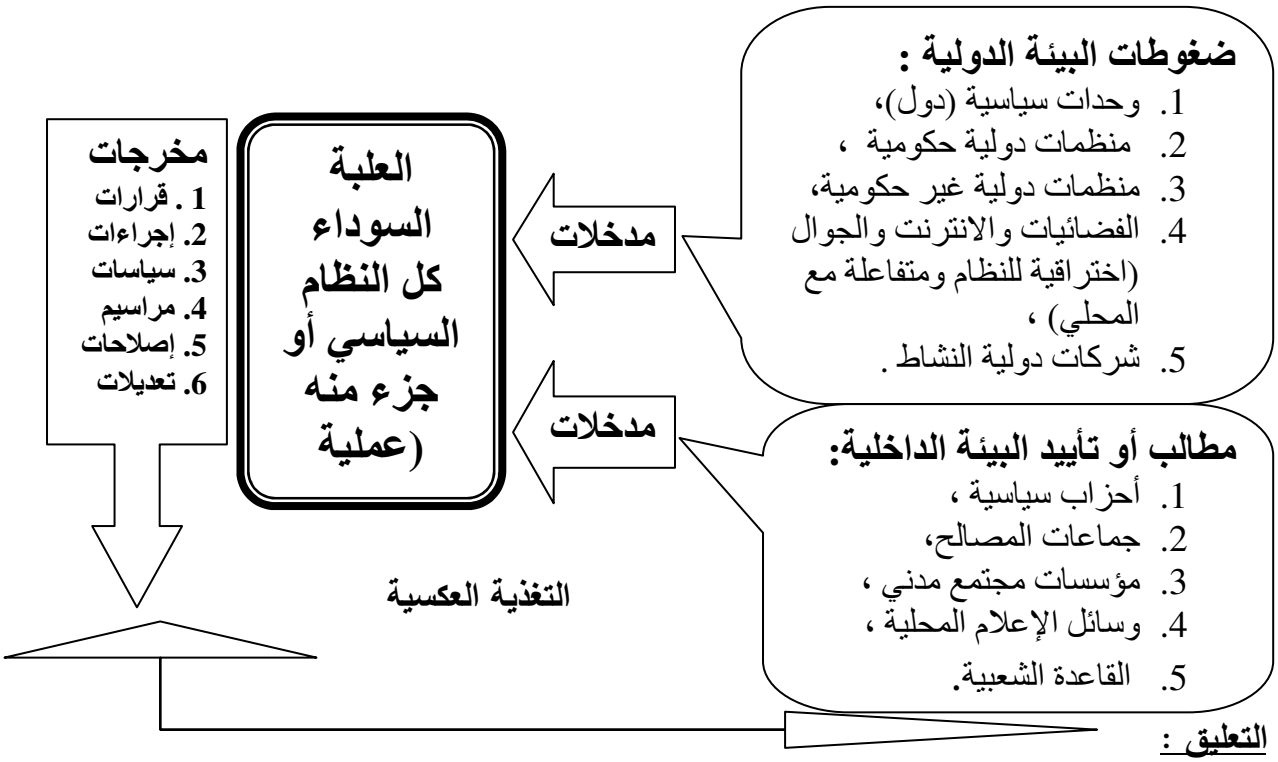

التعليق :

- باستعمال نموذج **EASTON** في تفسير سلوكات النظام السياسي الجزائري، المتواجد ضمن نسق كلي مترابط بحيث أي تغير يحصل لأحد عناصره يؤدي إلى تغيير في النسق الكلي، هذه العناصر قد تكون اقتصادية، اجتماعية، سياسية، إدارية، ثقافية، مؤسساتية وبنيوية .
- المدخلات : تتمثل في مطالب الأحزاب السياسية، جماعات المصالح، ومؤسسات المجتمع المدني ،وسائل الإعلام المحلية، مطالب الجماهير الموجهة للنظام من اجل إزالة القيود والعوائق للانفتاح في الممارسات السياسية والحياة الاقتصادية، وهذا ما حدث في ثمانينات القرن20م، حيث تصاعد سقف المطالب إلى أن خرج الشعب إلى الشارع منتفضا في مظاهرات ومسيرات احتجاجية لتغيير الوضع القائم آنذاك. أما الضغوط الخارجية فتجسدت في ضرورة تبني الطرح الغربي اقتصاد السوق والديمقراطية .
- المخرجات: محصلة لعملية تحويل المدخلات إلى قرارات وإجراءات لإصلاح المجالين السياسي والاقتصادي، من تعديل الدستور والقوانين الجامدة عديمة الجدوى .

- عملية التحويل : حيث تمت المفاضلة من قبل النخبة السياسية الجزائرية بين الأولويات في ظل الضغوط المحلية والدولية، وبناءا على ذلك، تم إصدار قرارات وإجراءات بشان ضرورة الإصلاح والتعديل والتي توحي بمدى انفتاح النظام الجزائري الذي أدهش العالم آنذاك .
- التغدية العكسية: المخرجات الصادرة عن النظام في شكل سلوكات أو قوانين أو إجراءات، والتي لم ترضي الفواعل الداخلية الجديدة التي راحت تطالب بمزيد من الانفتاح الأمر الذي لم يلبي حاجات الجهات الضاغطة، تعود في شكل مدخلات تتم إعادة تجميعها بصيغة أكثر دقة، وهكذا يبقى النظام السياسي مع بيئته في حالة شد ومد إلى أن يحدث الانفتاح ومن بعده التنمية بكل أبعادها، خاصة السياسية والاقتصادية. يتحدث **ايستون EASTON** عن "دورة حياة الأنظمة السياسية"، والتي تتبلور حول مجموعة من الوظائف الهامة والحيوية التي بدونها لا يستطيع أي نظام سياسي أن يستمر وأن يحافظ على بقاؤه من خلال التكيف مع محيطه موظفا قدراته التي تحدث عنها **ALMOND Gabriel** المتمثلة في :

✓ القدرة التوزيعية، القدرة الرمزية، القدرة الاستخراجية، القدرة التنظيمية، القدرة الاسترجاعية .([1])

المطلب الثالث :المقاربات النيو– ليبرالية

يستند الفكر النيو–ليبرالي إلى الحرية الفردية في العمل والسوق وفي المشاركة السياسية، معتمدا على الفواعل الخارجية المتمثلة في مؤسسات النظام الاقتصادي الدولي، التجمعات والتكتلات الإقليمية الاقتصادية وغير الاقتصادية والمؤسسات الدولية الحكومية وغير الحكومية التي تنطلق في عملها بإعطائها الأولوية لأعمال القطاع الخاص خاصة الشركات المتعددة الجنسيات"([2]) والى مؤسسات المجتمع المدني الدولي.

1/ السلام الليبرالي والتأثيرات الخارجية على الانفتاح:

فكرة السلام الليبرالي جزء من أطروحة السلام الديمقراطي، التي تنفي وجود الحروب بين الديمقراطيات بسبب وجود ضوابط في النظام الديمقراطي تجنبه الصراع، إذا ما اشتدت المنافسة بين تلك الدول. وترى أن الدول غير ديمقراطية هي المسببة للحروب، ولذلك لابد من تعميم النموذج الديمقراطي الليبرالي الغربي لتعميم السلام والاستقرار الدوليين، معتبرا "**فرنسيس فوكوياما**" **Francis FUKUYAMA** في كتابه" نهاية

([1]) - عبد الحليم الزيات السيد – نفس المرجع السابق – ص: 203.

([2]) - Mahfoud BENNOUN – **L'Amérique de l'Etat providence au pouvoir néolibéral** – ENAG Edition-ALGER-1992 . p :56.

التاريخ أن" الليبرالية الديمقراطية هي الحل الأمثل لمشاكل الدول النامية وأزماتها المعقدة، كما ترى" **مارى سلوتر Mary SLOTER** أن مفهوم السلام الليبرالي :

- هو تعبير مكثف عن دول ليبرالية ذات سياسة تقوم على التمثيل الديمقراطي،
- تنادي بالحقوق المطلقة للفرد في الميدانين الاقتصادي والسياسي،
- وتسعى إلى توسيع نطاق السوق الخاصة، أو تكثيف العلاقات التجارية في السوق الدولية، للوصول إلى عالم تستغني فيه الحكومات عن شن الحروب، وعلى هذا فالعلاقات بين الدول تقوم على عدة معايير أهمها:الحقوق المدنية والسياسية والعدالة القضائية، واقتصاد السوق الحر، فالديمقراطية الليبرالية تتبنى التجارة الحرة، ونظاما حرا في الحركة الدولية، خاصة بين الليبراليات التي لها فرصة تحقيق السلام الدائم في العالم.([1]) إذن غياب الديمقراطية الليبرالية يؤدي إلى تقويض ثمار التنمية،([2]) ويسبب الفوضى الدولية، لهذا لابد من الانفتاح والتحول إلى الديمقراطية الليبرالية.

2/ العولمة وتأثيرها على الانفتاح السياسي والاقتصادي:

جوهر الرؤية الليبرالية للعولمة، هو الاعتقاد الراديكالي الصارم بأن العولمة ظاهرة إيجابية، ينبغي على الجميع التكامل معها واللحاق بها."**توماس فريدمان Thomas FRIEDMAN** هو من أبرز المدافعين عنها حيث يؤكد أن العولمة هي نظام دولي جديد، يعتمد على التكامل بين رأس المال والتكنولوجيا، والمعلومات التي تتخطى الحدود القومية، ومن ثم فإن العولمة ظاهرة اقتصادية تكنولوجية بالأساس، تقيس قوة الدولة بعدد شبكات الإنترنت، وكيفية استخدام الدول للمعلومات.

تعتمد العولمة على **مؤسسات دولية** مثل **البنك الدولي**، و**صندوق النقد الدولي**، و**منظمة التجارة العالمية**، فالبعد الاقتصادي هو الأبرز والأكثر قوة وتأثيرا، فيما تمل الأمم المتحدة ومنظماتها التابعة الأبعاد: الاجتماعية، والسياسية، والثقافية للعولمة. كما تؤكد على أهمية دور المنظمات الدولية غير الحكومية، و**الشركات متعددة الجنسيات FMN**، في خلق حالة من الترابط بين أجزاء العالم. وتمتد النظرة الإيجابية للعولمة، لتشمل الاعتماد المتبادل الذي يزيد من الرفاهية لجميع سكان العالم ويرفع من مستوى الخدمات، ويوفر سلعا لم تكن لتتوفر له لولا العولمة .([3])

تساعدنا هذه النظرية على فهم الانفتاح السياسي والاقتصادي باعتباره جزء من ظاهرة العولمة التي تعني: ظهور اقتصاد عالمي مفتوح، ونشأة نظام أوثق يتخطى نسق الدولة القومية، ويقوض السلطات

([1]) - جهاد عودة– نفس المرجع - ص: 76-77.

([2]) – حنفي عبد العظيم محمود – **استراتيجيات الانتقال الديمقراطي** - المركز العربي للأبحاث ودراسة السياسيات – الدوحة – 2011 . ص: 17 . **www.dohainstitute.org**.

([3]) – جهاد عودة – نفس المرجع – ص: 85-86 .

لصالح الشركات المتعددة الجنسيات، وغيرها من المؤسسات العابرة للقوميات، وتفترض الليبرالية الجديدة أن **للمتغيرات الاقتصادية في ظل العولمة الأولوية على المتغيرات السياسية والثقافية.**

3/ المؤسساتية الجديدة وتفسيرها للانفتاح السياسي والاقتصادي:

يؤكد الفكر المؤسساتي على مسالة التعاون بين الدول في ظل مؤسسات إقليمية أو عالمية، حيث تتنازل الحكومات على بعض صلاحياتها بموجب الاتفاق الملزم بينها بغرض تحقيق أهداف ومصالح مشتركة بالطرق السلمية حتى لو استغرقت وقتا طويلا.

ويطالب **مورافيسك MORAVISK** بأن تقوم الدول بتمثيل مصالح مواطنيها في ظل وجود مؤسسات دولية على الصورة التي وضعها في افتراضاته، من خلال طرحه لفكرة **المجتمع المدني العالمي** المتمثلة في المؤسسات الدولية غير الحكومية الناشطة في مختلف المجالات: اقتصادية، سياسية، وثقافية، بحيث يمكن لها المساهمة في نشر الثقافة الديمقراطية وبالتالي تحفز عملية الانفتاح السياسي والاقتصادي وحتى الاجتماعي. في حين يركز آخرون على دور المنظمات الدولية القائمة على المبادئ التالية:

1- الدولة أهم من الفواعل الدولية الأخرى وأن هذه الأخيرة تخضع للدول.

2- إمكانية التعاون في البنية الفوضوية للنظام الدولي والمؤسسات الدولية. ([1])

3- عملية التكامل على الصعيدين الإقليمي والعالمي في تزايد، مستشهدين بنجاح الإتحاد الأوربي .

4- حوافز التعاون إذ تدخل الدول في علاقات تعاونية، بالرغم من أن دولة أخرى ستكسب أكثر منها في التفاعل.

([1]) – نفس المرجع . ص : 83-84 .

خلاصة الفصل الأول :

نستنتج مما سبق ذكره أعلاه ما يلي :

- ✓ أن هناك اعتماد متبادل وتفاعل بين الانفتاح السياسي والاقتصادي، من خلال إجراء إصلاحات دستورية، سياسية، إدارية، تشريعية واقتصادية وحتى اجتماعية، تعمل على تحرير كل المجالات من حالة الانغلاق، من خلال توسيع مساحة الحريات العامة والحقوق، إنشاء التنظيمات السياسية والمجتمعية، المنافسة الحرة والنزيهة على السلطة بواسطة آلية الانتخاب والانفتاح على الأسواق العالمية وترك المجال مفتوح أمام تدفق الاستثمارات الدولية. ولتفعيل عملية الانفتاح السياسي والاقتصادي لابد من وضع آليات تقوي وتدعم أهم متغيرات الانفتاح هما المجتمع المدني والقطاع الخاص، حيث تشارك وتساهم في جعل الأداء الحكومي أكثر نجاعة وفعالية، خاصة إذا تم الاهتمام بالجانب الاجتماعي لتجنب المضاعفات الجانبية التي تحدث بسبب الفراغ بين المجالين.

- ✓ نظريا تعد مقاربة **الاقتصاد السياسي** الأكثر ملائمة لتفسير ظاهرة الانفتاح السياسي والاقتصادي على المستوى المحلي والدولي. كما أن **المقاربة النظمية أو التفاعلية** توضح لنا تأثير البيئتين المحلية والدولية على مخرجات النظام السياسي الجزائري الذي بادر إلى الانفتاح. أما **المقاربات النيو–ليبرالية** فهي تربط تفسيرها بمفاهيم مثل التعاون التجاري، المصلحة المشتركة والسلام في ظل المنظمات الدولية الحكومية، المنظمات الدولية غير الحكومية، الشركات الدولية النشاط التي تعمل جاهدة على الضغط المكثف على الدول النامية لتشجيع الاستثمار الدولي فيها، والنيو–ليبرالية تقدم نفسها الأسلوب الأمثل والأنسب الذي لا بديل له لتحقيق التنمية.

- ✓ وفي الفصل الموالي نحاول التأكد من مدى تفسير تلك المقاربات لواقع الانفتاح السياسي والاقتصادي.

الفصل الثاني

التجربة الجزائرية للانفتاح السياسي والاقتصادي

الفصل الثاني: التجربة الجزائرية للانفتاح السياسي والاقتصادي

تمهيد:

عرفت الجزائر تحولات عديدة مست كل أبعاد الحياة الاجتماعية، الثقافية، السياسية والاقتصادية، والتي كانت نتيجة تراكمات وفجوات عميقة منذ الاستقلال إلى يومنا هذا، الأمر الذي أدى إلى انفجار الأوضاع في الشارع الجزائري، وبالتالي انعكست تلك الأحداث على الأداء الحكومي الذي لجأ إلى تغيير نهجه من الأحادية والاشتراكية إلى التعددية السياسية والرأسمالية مع تأثير الضغط الدولي الذي سنعالجه في هذا الفصل، إلى جانب تتبع الظروف والأسباب الداخلية التي أدت للانفتاح.

المبحث الأول: البيئة الداخلية والانفتاح السياسي والاقتصادي

كانت الأوضاع الداخلية في الجزائر تحصيل حاصل للتفاعل والتداخل بين الفواعل الداخلية للنظام السياسي، الاقتصادي والاجتماعي الذي كان قائما في واقع متضارب.

المطلب الأول: لمحة مختصرة عن الأوضاع السياسية والاقتصادية الجزائرية

الفرع الأول: تطور الأوضاع السياسية الجزائرية المهيئة للانفتاح.

بعد الاستقلال عاشت الجزائر فراغا وفوضى كبيرة، مما دفع بالنظام السياسي ذو الحزب الواحد إلى انتهاج طريقة التسيير الذاتي في الاقتصاد، وحاول القضاء على بقايا الاستعمار من خلال فك الارتباط والقطيعة معه، مما جعل الساحة السياسة تشهد توترات واضطرابات حادة مما جعلها تتسم بما يلي :

1/ طريقة معالجة النظام السياسي ذو النهج الاشتراكي الشمولي المشاكل الداخلية :

اتسمت القرارات المعتمدة من قبل الحكومة بالاستقلال النسبي، لكن قلة الموارد المالية والبشرية المؤهلة جعل النظام يعتمد سياسات ظرفية وحلول مؤقتة لمعالجة أزماتها خاصة مسالة السكن، بسبب نقص الآليات المستعملة حيث" أن عدم الاهتمام وعدم الإسراع بتطوير وتشجيع وتنظيم المقاولات المتخصصة في البناء جعل من القدرة الوطنية على بناء السكنات بالمعايير العلمية والقانونية غير كافية بل وعاجزة تماما عن مواجهة الطلب السنوي المتراكم للسكن، كما أن هذه الوضعية جعلت المضاربة في السكنات تنمو بشكل رهيب، مما([1]) أدى إلى ارتفاع أسعار السكن، كما أن السكنات بمختلف صيغها حتى

([1]) - عبد القادر زيان - **مسودة حول الواقع الاجتماعي في الجزائر** – تاريخ الزيارة في 15/يناير/2013 - منشور من طرف :المنسق العام **http://zianeprof.blogspot.com/search/label/**

الاجتماعية منها تم بيعها مخالفة للتشريع دون أي رادع أو قانون".([1]) وغيرها من الملفات كالتشغيل، التكفل الصحي، التعليم، الضمان الاجتماعي وخاصة قضية إعادة توزيع الدخل، أي أن مخرجات النظام من خلال التغذية العكسية أفرزت مطالب جديدة اجتماعية واقتصادية لتتحول فيما بعد لتصل سياسية في شكل مدخلات حسب **EASTON**.

2/ تنامي قوة المجتمع المدني الجزائري:

تزايد نسبة التعلم والانفتاح على العالم الخارجي، عن طريق تدفق المعلومات عبر الأقمار الاصطناعية والبث الفضائي، الذي شهده العالم بأسره خاصة في نهاية الثمانينات، "حيث كسرت الثورة التقنية في مجال الاتصالات احتكار الدولة للمعلومة، وهذا ما عزز الوعي السياسي الذي يعد من شروط التحرك الشعبي للضغط باتجاه الإصلاح."([2]) فتكونت بذلك تشكيلة متنوعة من التنظيمات الاجتماعية من جماعات إسلامية ومنظمات نقابية وجمعيات تعنى باهتمامات الشباب، المرأة، الصحة، الترفيه، النشاطات الرياضية، التكوين، التعليم، التراث والثورة التحريرية وجمعيات التضامن الوطني والعمل الخيري، كلها راحت تطالب بتغيير الأوضاع القائمة.

3/ حراك اجتماعي:

قمع الحريات العامة في الجزائر أدى إلى بروز تنظيمات سرية نشطت في الأزمة الاقتصادية ودفعت الجماهير الشعبية إلى الشارع منتفضا في شكل مسيرات ومظاهرات تعبيرا عن الاستياء عن الأوضاع المتردية وساعيا إلى تغييرها.([3])

4/ مبادرة النخبة الحاكمة إلى محاولة الإصلاح السياسي:

كانت المبادرة من قبل القيادة السياسية لإحداث التغيير السياسي،([4]) بالرغم من معارضة المحافظين فأدى إلى انقسام النخبة السياسية الحاكمة بالصراع بين المحافظين والمجددين (الإصلاحيين)، لكن واقع عملية دمرقطة المجتمع الجزائري بين أكتوبر 1988 و11جانفي 1992 بدأت بالانفتاح بواسطة آلية التأقلم من خلال إزالة القيود تدريجيا. فكان لابد من وجود ضابط خاصة مع عدم إعادة إنتاج نظام قيمي

([1]) - عبد القادر زيان - نفس المرجع والموقع

([2])- صالح بن محمد الخثلان – **السياق الدولي للإصلاح السياسي في الوطن العربي** – المجلة العربية للعلوم السياسية (حماد مجدي ، هلال علي الدين) - العدد 08 - مركز دراسات الوحدة العربية – بيروت- 2006 . (ص من 127-141) . ص: 136-137.

([3]) - بوزيد بومدين – **حدود قوة الشارع في التغيير السياسي وسبل تعزيز التحول الديمقراطي محاولة في فهم تعثر التجربة الديمقراطية في الجزائر** - المجلة العربية للعلوم السياسية (حماد عدنان السيد) - العدد 12- مركز دراسات الوحدة العربية – بيروت- 2006 . (ص من 51 إلى 63) . ص: 51.

([4]) - عبد النور ناجي– **النظام السياسي الجزائري من الأحادية إلى التعددية السياسية** – مديرية النشر لجامعة قالمة – منشورات جامعة قالمة - الجزائر -2006 .ص: 163

مجتمعي ملائم للأوضاع، وبالتالي أدى عدم توافق النخبة الحاكمة باتسام عملية الانفتاح بالتردد وعدم الوضوح، وهذا أمر طبيعي لان من سمات الانفتاح حسب الإطار النظري عدم اليقين.

5/ تعديلات وإصلاحات:

كانت التعديلات في البداية سريعة ومفاجئة ولم تأخذ بعين الاعتبار الجانب الاجتماعي، لكن حاليا يتم إجراءها تدريجيا لتفادي مضاعفات مفاجئة وعكسية بالرغم من فجواتها وعدم استمرارها.

6/ أحزاب سياسية متعددة:

ظهور كم هائل من الأحزاب السياسية التي تميزت بالفعالية والنشاط وكثرة مطالبها، بالرغم من القيود القانونية، لكن بعد الفتنة الكبرى تراجع أداء الأحزاب التي صارت تعاني من مشاكل عديدة ولا تتسم بالمصداقية. ([1])

7/ انتخابات واستفتاءات:

تبني آليات ديمقراطية تتمثل في تصويت الشعب على الدستور الجديد وتنظيم انتخابات بلدية تشريعية ورئاسية، فكانت أول انتخابات بلدية في 12/جوان/1990 ثم تنظيم انتخابات تشريعية ثانية في 26/ ديسمبر/1991، لكن إيقاف المسار الانتخابي باسم "إنقاذ الديمقراطية الفتية والنظام الجمهوري وحماية الدولة "([2]) كلف الجزائر خسائر مادية وبشرية هائلة في الفتنة الكبرى. تعرقل المسار الانفتاحي في البداية، لكن منذ دستور 1996 في عهد الرئيس اليمين زروال ضمن استمرار هذه الممارسة، ثم تم إجراء "استفتاء في 1999/09/16 حول قانون الوفاق المدني".([3]) في عهد الرئيس عبد العزيز بوتفليقة الذي مهد للمصالحة الوطنية وضبط الواقع الأمني نسبيا.

8/ عدم استقرار الحكومات:

توالى على قيادة الدولة خمسة رؤساء منهم من كان رئيسا للجمهورية ومنهم من كان رئيسا للدولة، منذ 1989الى يومنا هذا. ([4]) كما كانت الحكومات غير مستقرة منذ عام 1988، كل هذا اثر على الانفتاح.

([1]) – عبد القادر زيان - **الواقع السياسي الجزائري (مسودة حول الواقع السياسي الحزبي في الجزائر)** – تاريخ الزيارة في 15/يناير/2013 - منشور من طرف :المنسق العام

http://zianeprof.blogspot.com/search/label/

([2]) - خالد نزار- **الجزائر :إيقاف تقهقر مبرمج**- تاريخ تصفح الموقع 2010/01/27

.http://www.aljazeera.net/MR/esceres/1B06EDD-E0B5-429D-D56-D58E5C7356D7.htm

([3])– نفس المرجع والموقع – ص: 08.

([4]) – عبد النور ناجي – **النظام السياسي الجزائري من الأحادية إلى التعددية السياسية** – مديرية النشر لجامعة قالمة – منشورات جامعة قالمة - الجزائر -2006 .ص: 214.

9/ تذبذب السياسة العامة للوزارات وانعكاس ذلك على السياسات الاقتصادية المتبعة:

حيث أن لكل وزير أسلوبه الخاص في رسم السياسات العامة وتحديد الأولويات، كما انه بمجرد تغير الوزير يتم إلغاء ما تم رسمه سابقا، إما بسبب عدم نجاعة تلك السياسات أو بقصد تحقيق المصلحة العامة أو بهدف إنكار أو التشكيك في كفاءة من كان قبله أو قد تكون نظرته للأولويات والأمور مغايرة تماما، وبالتالي تكون الأدوات المستخدمة لتجسيد السياسات مغايرة بالكامل .

10/ نتائج الانفتاح وبالذات الانتخابات:

لم ترض عدة أطراف في النظام والمؤسسة العسكرية وحتى أطراف خارجية من تغير بنية النظام السياسي الجزائري بالكامل بعد انتخابات 1990، الأمر الذي أدى إلى انقلاب عسكري في جانفي 1992 تم من خلالها فرض حالة الطوارئ عد استقالة الرئيس بن جديد وحله للبرلمان، الأمر الذي ولد حالة فراغ دستوري وسياسي حادة كادت تؤدي إلى انهيار الدولة الجزائرية.

11/ مشاركة سياسية:

اتسمت المشاركة السياسية للمواطنين في بداية الانفتاح بالايجابية لكن حاليا تتميز بأنها سلبية، من خلال" بروز ظاهرة العزوف الذي سببته عدم مصداقية الأحزاب السياسية "([1]) التي نفرت المواطن منها خاصة الشباب بسبب انعدام الثقة في قدراتها، وتعود عدم فاعلية الأحزاب إلى القوانين المقيدة لها كقانون الانتخابات والنظام الحزبي وعدم وعي المناضلين في الأحزاب نفسهم.

الفرع الثاني: الواقع الاقتصادي للانفتاح السياسي والاقتصادي

كان الوضع الاقتصادي في تلك الحقبة مزريّا حيث زادت المديونية من بينها الديون العسكرية، كساد الزراعة وتعطل المؤسسات الإنتاجية، تصاعد معدلات البطالة وإفلاس شركات واختلاسات بالجملة، وهذا راجع إلى طبيعة الاقتصاد الجزائري الريعي الذي يحمل في طياته مشاكل وأزمات. "حسب تصريح بنون محفوظ أن عائدات الجزائر من البترول بين 1979 –1991 بلغت 144.5 مليار$، استهلكت كلها وجلبت للبلاد ديونا ب25.7 مليار$ مهيكلة على المدى القصير، مما جعل تسييرها مستحيلا حيث تمتص أكثر من 70٪ من قيمة الصادرات."([2])

([1]) – عبد القادر زيان - نفس الموقع .
([2]) – عبد النور ناجي - **النظام السياسي الجزائري من الأحادية إلى التعددية السياسية** – مديرية النشر لجامعة قالمة – منشورات جامعة قالمة - الجزائر -2006 .ص:129-130.

وبذلك عرف الاقتصاد الجزائري مرحلتين: **الأولى** مرحلة القرار المستقل التي امتدت من 1962 إلى 1993 والتي تميزت بارتفاع إيرادات المحروقات وخاصة البترول خلال1973 -1979-1981، تميزت هذه المرحلة بقيام الدولة الجزائرية بإصلاحات اقتصادية ذاتية. و**الثانية** مرحلة القرار غير المستقل ابتداء من سنة 1993 نظرا للوضعية العامة للدولة الجزائرية منها ثقل المديونية الخارجية، الأمر الذي دفعها إلى تبني إعادة الجدولة وتبني الإصلاحات الاقتصادية التي فرضها كل من الصندوق الدولي والبنك العالمي.([1])

1/ تبعية الاقتصاد الجزائري إلى قطاع المحروقات:

وارتباط كل السياسات الاقتصادية خاصة المالية بتقلبات أسعار النفط في الأسواق المالية ، حيث شهدت الفترة بين 1975 -2000 عجزا موازناتيا.([2]) وذلك بسبب اعتماد الجزائر على عائدات المحروقات في تمويل نفقاتها العمومية الاجتماعية، الاقتصادية الثقافية والتربوية..الخ . فالمصدر الوحيد للدخل الناتج عن الريع البترولي، يمثل مؤشرا مهما للتهديد الكبير الذي يواجه الجزائر، حيث أن الانخفاض الذي عرفه سعر البترول بين عامي 1989/1986 انعكس سلبا على كافة الأوضاع الداخلية.

2/ غياب إستراتيجية تنموية واضحة:

بعد الاستقلال سطرت الجزائر طموحات تنموية ثورية، لم تراع فيها الإستراتيجية التنموية مدى وفرة وندرة الإمكانيات البشرية والمادية والمالية، والتراكم المعرفي في تحقيق الأهداف المنشودة عبر إعداد مختلف المخططات التنموية المعلنة، والتي لم تحقق أهدافها في مداها الزمني المسطر لها، مما أوصلنا في نهاية السبعينيات وبداية الثمانينيات إلى الاعتراف بالعجز عن تنفيذ هذه الإستراتيجية التنموية في حدود هامش الخطأ المقبول.([3])

3/ سوء تسيير واستغلال الموارد المالية:

تجسد ذلك من خلال "شراء مركبات أثناء أزمة الكساد التي ضربت الدول المتقدمة في بداية السبعينيات، كلف الجزائر مديونية خارجية قدرت بحوالي 13 مليار دولار بسعر الفترة".([4])

([1]) – بغداد كربالي – **نظرة عامة على التحولات الاقتصادية في الجزائر** – مجلة العلوم الإنسانية - جامعة بسكرة-2005 ص:02-03.
www.webreview.dz › ... ›

([2]) - CHIBI Abderrahim, BENBOUZIANE Mohamed and CHEKOURI Sidi Mohamed -**THE MACROECONOMIC EFFECTS OF FISCAL POLICYSHOCKS IN ALGERIA: AN EMPIRICAL STUDY –** working paper series - n°536 – Economic Research Forum – Algeria- 2010.p:2
www.erf.org.eg/cms.php?id=publication_details.

([3]) - عبد القادر زيان - **مسودة حول الواقع الاقتصادي في الجزائر** – تاريخ الزيارة في 15/يناير/2013 - منشور من طرف :المنسق العام.
http://zianeprof.blogspot.com/search/label/%

([4])- عبد القادر زيان –نفس المرجع والموقع.

4/ فشل"الحكومات الجزائرية في استحداث نظام مصرفي غير ربوي:

عدم قدرة السلطات المعنية على توجيه ومراقبة السيولة النقدية داخل الاقتصاد الوطني، والسبب يعود إلى فقدان الثقة في المؤسسات المالية والبنكية في الجزائر، نتيجة عدم فعاليتها وبطء تعاملاتها، هذه الوضعية دفعت بأصحاب الأموال إلى الإحجام عن الادخار فيها، وتفضيل تكديسها في المنازل ليسهل عليهم تداولها في الوقت المناسب دون أي تأخر، إلى جانب التعاملات البنكية الربوية التي لاقت رفضا شعبيا كبيرا ".

5/ غموض السياسات الاستثمارية:

ضعف تدفق الاستثمارات الدولية لعدة اعتبارات منها قاعدة 49-51، وعدم وضوح السياسات التنموية.

6/ التبعية المتنامية:

ارتباط الاقتصاد الجزائري بالاقتصاديات المتقدمة، وعجزه عن تحقيق الاكتفاء الذاتي عن طريق الإنتاج المحلي في كافة القطاعات ، أدى إلى تبعية الاقتصاد الوطني للسوق الخارجية.([1])

7/ إهمال التنمية الاجتماعية:

عدم التكافؤ العادل في الفرص في الاستفادة من التنمية الاجتماعية بين الأرياف والمدن، أدى إلى النزوح الريفي وترك الزراعة والالتحاق بالصناعة والخدمات. وبالتالي ضعف الإنتاج الزراعي وتزايد حاجيات السكان للغذاء افرز مشكلة غذائية حادة، خاصة مع ارتفاع أسعار المواد الاستهلاكية.

8/ ضعف القطاع الصناعي:

عدم تدعيم القطاع الاستخراجي في الصناعة بقطاع تحويلي متين وقوي، أدى لضعف الصناعة بالرغم ما صرف عليه من مبالغ ضخمة، إلى جانب محدودية كفاءة العمالة، إلى جانب الفشل في تطبيق التكنولوجيا المستوردة من الخارج والعجز في اكتساب تكنولوجيا محلية.

9/ اللجوء إلى سياسة استيرادية واسعة:

تشجيع سياسة الاستيراد للمواد الاستهلاكية الغذائية وغير الغذائية بعد تحرير التجارة الخارجية، بسبب ضعف الإنتاج وقلة الصادرات.

10/مشكلة الديون الخارجية: "التي بلغت سنة 1986 حوالي 4935000000، أما خدمة الديون فسجلت ارتفاعا في نسبتها قدرت ب 54.3٪ سنة 1985."([2])

([1]) – نفس المرجع والموقع .

([2]) – عبد النور ناجي - **النظام السياسي الجزائري من الأحادية إلى التعددية السياسية** – مديرية النشر لجامعة قالمة – منشورات جامعة قالمة - الجزائر -2006 .ص: 130.

11/ عدم نجاعة القطاع العام:

تميزت المؤسسات العمومية بضعف كفاءتها الإنتاجية وقدرتها التنافسية، أدى إلى إفلاسها في أواخر الثمانينات.

المطلب الثاني: الضغوطات الداخلية المؤدية للانفتاح السياسي والاقتصادي

كان حدوث الانفتاح السياسي والاقتصادي في الجزائر، بسبب عوامل داخلية إلى جانب ضغط المجتمع الدولي آنذاك. لكن سنحاول أولا تسليط الضوء على الأسباب المحلية في الجزائر.

الفرع الأول: الأسباب السياسية للانفتاح السياسي والاقتصادي

كانت أحداث الربيع الامازيغي الشرارة الأولى لظهور مطالب شعبية موجهة للنظام، ومن بعدها احداث05 أكتوبر 1988، التي شكلت نقطة انعطاف في التاريخ الجزائري، حيث أفرزت إعلان الرئيس الأسبق الشاذلي بن جديد عن إصلاحات لمعالجة الاختلالات الحاصلة على رأسها إصلاح دستوري.

1- ضعف استجابة النظام السياسي للمطالب المجتمعية المتصاعدة سواء كانت اقتصادية،اجتماعية أو سياسية، حيث عجز في إرضاء المطالب الشعبية المتزايدة، مما أدى إلى عدم ثقة الجماهير في النظام القائم وبالتالي خلق أزمة شرعية النظام،" وعجزه عن التكيف مع التفاعلات الحاصلة في المجتمع، وعدم قدرته على مواجهة التحديات الخارجية ".([1]) حسب طرح **David EASTON**.

2- "احتكار النظام السياسي للسلطة، واعتبار الحزب الواحد هو الدولة وعدم مصداقية مؤسسات الدولة.

3- خنق الحريات العامة من خلال استبعاد التجمعات الحزبية والتنظيمات المجتمعية ". ([2])

4- مكانة المؤسسة العسكرية في النظام السياسي وتدخله في السياسة، ([3]) عقدت الأمور آنذاك.

5- عدم وجود مشاركة سياسية في إطار شرعي مؤسسي منظم، مع تزايد قوة ووعي المجتمع المدني.

6- صراع النخب والحساسيات السياسية في السلطة بين محافظين وإصلاحيين داخل الحزب الحاكم، وذلك راجع إلى" تأثر النظام السياسي الحاكم بموجة التغيير إلى التعددية والانفتاح السياسي، الذي اجتاح العالم.([4])

7- تركيز النظام على التعبئة السياسية متجاهلا سلبياتها، خاصة إذا ما كانت مكثفة وإذا لم تجد سبلا للتعبير عنها فان عواقبها تكون وخيمة.

([1]) – نفس المرجع –ص:113.

([2]) – ثناء فؤاد عبد الله – **الدولة والقوة الاجتماعية في الوطن العربي علاقات التفاعل والصراع** – مركز دراسات الوحدة العربية – الطبعة الأولى – بيروت -2001 . ص: 184.

([3])- محمد الميلي – **الجزائر ... إلى أين ؟**- مجلة المستقبل العربي-العدد 271 -2001 .ص:20.

([4]) - بومدين طاشمة - **مسألة التنمية السياسية والتجربة الديمقراطية في الجزائر-1988 -1992** – (رسالة ماجستير في التنظيم السياسي والإداري، قسم العلوم السياسية) –جامعة الجزائر- 2001. ص:83.

الفرع الثاني: الأسباب الاقتصادية للانفتاح السياسي والاقتصادي

ساهمت الإفرازات السلبية للمخطط الخماسي الأول 1980- 1984، إلى جانب انخفاض أسعار النفط في الأسواق العالمية في التوجه إلى الانفتاح السياسي والاقتصادي، باعتبارها أسبابا مباشرة أججت الشارع الجزائري، مما أدى إلى رد فعل فوري وسريع من قبل الحكومة التي بادرت إلى تعديلات للانتقال إلى الليبرالية واقتصاد السوق وتتمثل أهم العوامل الاقتصادي فيما يلي :

1- انعكاس التناقضات السياسية على السياسة الاقتصادية، التي تميزت بالمركزية وسوء التسيير الإداري الذي افرز إدارة بيروقراطية ([1]) بامتياز.

2- طبيعة الاقتصاد الريعي التابع إلى قطاع المحروقات، تفرز مشاكل اقتصادية، اجتماعية وسياسية.

3- عدم واقعية المشاريع التنموية الاستثمارية، وعدم توفر الأدوات اللازمة لتجسيدها على ارض الواقع مع سوء استخدام الموارد المتاحة.

4- عدم الأخذ بواقع الاقتصاد الجزائري لتطويره، حيث يتم تبني النماذج الاشتراكية والقبول بالأطروحات الغربية كما هي دون تغييرها.

5- عدم تكامل السياسات الاقتصادية الموضوعة في إطار السياسة العامة بمجرد تغير الحكومات، مع سطحية الحلول، وعدم عقلانية القرارات وسوء استخدام وتوزيع إيرادات البترول.

6- ارتفاع معدلات المديونية الخارجية بسبب "عدم نجاعة السياسة المتبعة في تحمل الدولة للعجز المالي وتسديد ديون المؤسسات المانحة" .([2]).

7- انخفاض أسعار البترول هز الاقتصاد الوطني بسبب خلل التوازنات الاقتصادية الكبرى، والتي تزامنت مع انخفاض سعر الدولار الأمريكي عملة التداول في الصفقات البترولية بسبب خسارة في المداخيل بالعملة الصعبة المقدرة ب 80٪ بين 1985الى 1991 .

8- تدهور القدرة الشرائية للمواطن،([3]) وارتفاع أسعار المواد الأولية مع وقف الاستثمارات، إلى جانب ضعف الإنتاج الزراعي، وقلة مردودية المؤسسات الاقتصادية خلق مشكلة غذائية.

9- التركيز على الاستيراد خاصة للمواد غير الاستهلاكية .

كل هذه الأسباب بين سياسية واقتصادية، أدت إلى ضرورة تغيير النهج الذي كان متبنى في ذلك الوقت.

([1]) - عبد النور ناجي- **النظام السياسي الجزائري من الأحادية إلى التعددية السياسية** – مديرية النشر لجامعة قالمة – منشورات جامعة قالمة - الجزائر - 2006 . ص: 157.

([2]) – نفس المرجع السابق – ص: 158.

([3]) – محمد الميلي – **الجزائر .... إلى أين ؟** - مجلة المستقبل العربي – العدد 271 – 2001 . ص: 18.

المطلب الثالث : الدور الداخلي في ضبط الإصلاحات السياسية والاقتصادية

الفرع الأول:الإصلاحات السياسية

كان صدور دستور 1989 متضمنا إحداث إصلاحات دستورية، سياسية وإدارية. وبعده جاء دستور 1996 وتعديل 2008.

1/ الإصلاحات الدستورية:

1.**دستور فيفري 1989**:كانت هذه الوثيقة عامل الاهتزاز في العلاقة التي ظلت تربط الدولة بالمجتمع والعنصر الحاسم الذي أفضى إلى الانقلاب التام على المبادئ الدستورية التي حكمت هذه العلاقة منذ الاستقلال([1])، هذا الدستور جاء أكثر تنظيما من حيث الفصول وتوزيع المواد ومن حيث إقرار مبادئ وحقوق جديدة يأتي على رأسها التعددية السياسية([2])، كما أرسى عددا من مبادئ الفكر الديمقراطي أبرزها قانون الجمعيات السياسية.([3]) كما ألغى الدستور القاعدة التي تقضي بتجسيد رئيس الجمهورية لوحدة القيادة السياسية للحزب عن الدولة فاصلا بين الدولة و الحزب. وتم استحداث المواد التالية :

– لتمكين الأحزاب الجديدة من المشاركة السياسية صدر قانون الانتخابات بموجب القانون 13/89 المؤرخ في 7 أوت 1989، الذي تبنى طريقة الاقتراع النسبي مع أفضلية الأغلبية .([4])

– المادة 35 : تنص عن حرية الإبداع الفني والعلمي .

– ولتكريس المادة 39 اتبعها المادة 02 من القانون رقم:89/11 الصادر في:

05 جويلية 1989 والمتعلق بالجمعيات ذات الطابع السياسي على أن هذه الجمعيات تهدف إلى جمع المواطنين حول برامج تشارك به في الحياة السياسية بوسائل ديمقراطية وتسعى كل جمعية على ضرورة الحفاظ على الوحدة الوطنية، كما أن لكل جزائري الحق في الانخراط في أي من هذه التجمعات باستثناء أعضاء المجلس الدستوري والقضاء وأعضاء الجيش الوطني وموظفي مصالح الأمن، ويكفي أن يجتمع 15 شخصا يتمتعون بالجنسية الجزائرية والحقوق المدنية ويؤسسوا جمعية ذات طابع سياسي .([5])

([1])- صالح زياني- زقاع عادل - **مسار الإصلاحات الدستورية وأثرها على الممارسة السياسية في الجزائر، المشكلات والأفاق** - مجلة دراسات إستراتيجية – العدد 14 - مركز البصيرة للبحوث والاستشارات والخدمات التعليمة -الجزائر- 2011 .ص99.

([2]) – عمار بوضياف – **أهمية الدساتير في حياة الأمم والشعوب**- أصداء جامعية نشرية إعلامية تصدر عن مصلحة الإعلام والتوجيه للمركز الجامعي العربي التبسي- تبسة العدد11- 2007. ص21.

([3])- علي الصاوي - **النخبة السياسية في العالم العربي** - مركز البحوث والدراسات السياسية - القاهرة- 1996.ص101.

([4])- أحمد سويقات - **التجربة الحزبية في الجزائر 1962- 2004** - مجلة الباحث الجزائر - العدد4- 2006 . ص: 125 .

([5])- نفس المرجع السابق .ص:20.

– كما دعم المادة التي تنص على حرية التعبير بقانون الإعلام الصادر في 23افريل 1990، كما حولت الصحف العامة بفضل قانون الإعلام رقم 7/90 الصادر في 1990 إلى شركات مساهمة ذات مسؤولية محدودة .

المادة 36: تتضمن "حرية تأسيس الجمعيات وعقد الاجتماعات. ودعمت بقانون 31/90 حيث عرفت السنوات الأولى انفجارا في تأسيس جمعيات،التي زاد عددها إلى 2002 .للمزيد من التوضيح انظر **الملحق رقم (04) ص:104.**

– المادة:39 من دستور 1989 قاعدة عامة في إقرار حق المواطن في الاجتماع مع من يريد من الأفراد وكذلك الحق في تكوين وإنشاء الجمعيات ذات الأغراض المختلفة ([1]).

– مرفقا هذه المواد في الدستور بالوسائل العملية لحماية الضمانات الدستورية في حقوق الإنسان كالمجلس الدستوري، استقلالية القضاء وعدم تعسف السلطات. ([2])

– المادة 53: التي تؤكد على التعددية النقابية وسمح الحق بالإضراب، شرط أن لا تمس ميادين مثل الدفاع والأمن. ([3]) وغيرها من المواد التي تقر بالحقوق والحريات.

2.**تعديل الدستور في 1996:** كان أكثر تنظيما حيث احتوى قواعد جديدة بالنظر إلى سابقه أهمها مبدأ حياد الإدارة، حرية الصناعة والتجارة، إقرار ازدواجية القضاء، إقرار نظام الغرفتين، إنشاء المحكمة العليا للدولة وإعادة تنظيم المجلس الدستوري إلى جانب اعتماد الامازيغية كلغة رسمية.([4])

– استكمال بناء المؤسساتي وكانت العودة إلى الشرعية الدستورية بعد الانتخابات الرئاسية 1995.

– صدر أمر 07/97 المؤرخ في 06 مارس 1997 المتضمن للقانون العضوي المتعلق بالانتخابات والأمر 09/97 المؤرخ في 06 مارس 1997 المتضمن القانون العضوي المتعلق بالأحزاب السياسية.

اتسم دستور 1996 بوجود عدة ثغرات قانونية ونقائص حسب الأستاذ: عمار بوضياف.

3.تعديل الدستور في2008: اقر 14 مادة من أهمها تلك التي تحدد مدة العهدة الرئاسية، والتي صارت مفتوحة وغير محددة بمهلة معينة. حسب المادة 4: تعدّل المادة 74 من الدستور وتحرر كما يأتي: "

([1]) - عبد الله زوبيري، **دور النخبة السياسية والمجتمع المدني في التنمية (مداخلة في الملتقى الوطني حول التنمية والتحول الديمقراطي في العالم العربي)**- جامعة محمد خيضر، بسكرة. 2005. ص: 12-13

([2]) - عبد النور ناجي– **النظام السياسي الجزائري من الأحادية إلى التعددية السياسية** – مديرية النشر لجامعة قالمة – منشورات جامعة قالمة - الجزائر -2006 .ص: 150

([3]) - **الجمهورية الجزائرية الديمقراطية الشعبية، القانون رقم 89-11** - المؤرخ في 02 ذي الحجة 1409 الموافق ل 05 جويلية 1989 - المتعلق بالجمعيات ذات الطابع السياسي- الجريدة الرسمية رقم 27 تاريخ 05-07-1989 .

([4])- عمار بوضياف – **أهمية الدساتير في حياة الأمم والشعوب**- أصداء جامعية نشرية إعلامية تصدر عن مصلحة الإعلام والتوجيه للمركز الجامعي العربي التبسي- تبسة العدد11- 2007. ص21.

المادة 74: مدّة المهمة الرئاسية خمس (5) سنوات. يمكن تجديد انتخاب رئيس الجمهورية. كما تم استبدال وظيفة رئيس الحكومة بالوزير الأول حسب المادة 13: التي تستبدل وظيفة " رئيس الحكومة" بوظيفة "الوزير الأول" في المواد 83 و84 و86 و91 و118 و119 و120 و125 و129 و137 و158 من الدستور.([1])

4.إصلاحات 2012: جاءت هذه الإصلاحات لتكريس حياة سياسية أكثر انفتاحا، نتيجة التغيرات السياسية التي شهدتها معظم البلدان العربية، أجريت تعديلات تجسدت في مجموعة من المراسيم([2]) الرئاسية تضمنت بعض التعديلات في قانون الأحزاب وقانون الانتخاب.

- تعديل قانون الانتخاب من خلال رفع عدد نواب المجلس الشعبي الوطني وزيادة التمثيل النسوي للمرأة باشتراط تمثيل حصة نسائية في كل قائمة .
- وسمحت هذه القوانين بقيام أحزاب سياسية جديدة، وزادت عدد مقاعد البرلمان الجزائري، وحدّدت حصة المرأة فيه.
- التأكيد على صلاحيات اللجنة الوطنية للإشراف على الانتخابات واستقلاليتها عن الإدارة ووزارة الداخلية وهي مكونة من قضاة يعنيهم رئيس الجمهورية وتملك صلاحيات البث في النزاعات حيادية ومهنية ([3]).

كان لهذا القانون بعض النقائص التي تحسب لصالح السلطة منها نفس المادة 80 من قانون الانتخاب الذي اشترط نسبة الأغلبية المطلقة للحصول على رئاسة المجلس الشعبي البلدي، أدى إلى الانسداد في الكثير من البلديات بعد الانتخابات المحلية لشهر نوفمبر 2012، وما خلفته هذه المادة من المشاكل بين أعضاء الأحزاب المنتخبة في المجالس المحلية. ورغم موافقة البرلمان على قوانين تهدف إلى تعديل عدة جوانب للعملية السياسية في الجزائر في بداية 2012، إلا أن تلك القوانين أخفقت في دفع عملية التحوّل الديمقراطي الفعلي. حيث ما زالت جبهة التحرير الوطني المهيمن الوحيد على السلطة السياسية، ولا تزال انعدام الثقة مرتفعة للغاية بين شرائح واسعة من السكان، خاصة مع الوعود بإجراء إصلاحات أخرى. كما

([1])- **يصدر القانون المتضمن التعديل الدستوري** - حرر بالجزائر في 17 ذي القعدة عام 1429 الموافق 15 نوفمبر سنة 2008.
http://www.conseil-constitutionnel.dz/Loi-2008-ar.html

([2])- صالح زياني - عادل زقاع - **مسار الإصلاحات الدستورية وأثرها على الممارسة السياسية في الجزائر، المشكلات والأفاق**- مجلة دراسات إستراتيجية - العدد14 - مركز البصيرة للبحوث و الاستشارات و الخدمات التعليمة - الجزائر – 2011 . ص 104 .

([3])- **قانون الأحزاب** – قانون عضوي رقم 12-04-مؤرخ في 18 صفر عام 1433 الموافق 12جانفي 2012 .
- **قانون الانتخاب** - قانون عضوي رقم 12-01 مؤرخ في 18 صفر عام 1433 الموافق 12جانفي 2012.

أهملت القوانين الجديدة دور الأجهزة الأمنية في الشؤون السياسية، والرقابة المدنية الحقيقية على الميزانيات والأنشطة العسكرية، والإشراف المستقلّ على عائدات النفط.

2/ التعديلات السياسية:

1- إصلاحات سياسية قدمت مشروعي قانونيين، 89-11 الخاص بالجمعيات ذات طابع سياسي،89-13 المتعلق بالانتخابات أعطت انعكاسات سلبية.

2- تحديد صلاحيات السلطة التنفيذية وانتقال بعض صلاحيات الرئيس إلى رئيس الحكومة، إلى جانب ازدواجية السلطة التنفيذية.

3- إقرار المادة 98 التي أكدت على الثنائية البرلمانية بغرفتين (المجلس الشعبي الوطني ومجلس الأمة).

4- ثم تم تنظيم أول انتخابات محلية تعددية في 1990/06/12، قدمت قانون انتخابات جديد الذي عارضته كل الأحزاب السياسية من خلال الإضراب العام، غياب التنسيق بين الرئاسة والحكومة.

5- إجراء تعديل وزاري في 22 فيفري 1992، تقليص عدد الوزارت ودمجها مع بعضها وتفتحها نسبيا على باقي التيارات السياسية .

6- تهيئة البيئة السياسية والعودة إلى الشرعية، مع فرض سلطة الدولة والقيام بالتعبئة الاجتماعية والاقتصادية في 1993. ([1])

3/ التعديلات الإدارية:

1- رد الاعتبار للإدارة والمصلحة العمومية، كالقضاء على مشاكل البيروقراطية، تشجيع روح المبادرة على كل المستويات.

2- إقرار الحوار والعلاقات المرنة بين الهياكل والأجهزة الإدارية، العمل على إقرار اللامركزية، تقريب الإدارة من المواطن.

3- إنشاء تنظيم جديد يتضمن سلك الولاة .إعادة الاعتبار للإدارة مهام الوالي حسب التنظيم الجديد للمدن الكبرى. ([2])

لم تكن التعديلات كافية لتفعيل الانفتاح السياسي، بالإضافة إلى أن العملية كانت فجائية وفورية أثرت على تهيئة المؤسسات الجديدة وتكييفها مع الأوضاع الجديدة، حيث اتسمت المرحلة الانتقالية، بالفوضى

([1])- عبد النور ناجي – **النظام السياسي الجزائري من الأحادية إلى التعددية السياسية**- مديرية النشر لجامعة قالمة- منشورات جامعة قالمة- الجزائر-2006.ص: -172- 216

([2]) – عبد النور ناجي- نفس المرجع السابق.ص: 218.

وعدم اليقين والتردد بناءا على الإصلاحات المتبناة التي تضمنت العديد من القيود والضوابط والأطر القانونية والتنظيمية.

الفرع الثاني: الإصلاحات الاقتصادية

كانت الإصلاحات صيغة جديدة للانتقال إلى الليبرالية الاقتصادية، من خلال تبني اقتصاد السوق كآلية، نظرا لارتباطه الوثيق بالتعددية السياسية والديمقراطية.

1/ المرحلة الأولى من الإصلاحات 1988-1991

شرعت السلطات العمومية في تنفيذ العديد من الإجراءات، لتحقيق الاستقرار الاقتصادي والإصلاحات الهيكلية والتي جاءت في القوانين التالية :

1. القانون رقم 88-01 الصادر في 12 جانفي 1988([1]) من اجل استقلالية المؤسسات الاقتصادية العمومية، يمنح هذه المؤسسات درجة واسعة من الحرية في تطبيق القواعد التجارية في أعمالها وفي التسيير، وحرية تحديد أسعار منتجاتها وأجور عمالها، وإمكانية تحقيق استثمارات دون المرور بالهيئة المركزية للتخطيط .

2. قانون 88-02 الصادر بتاريخ 12 جانفي 1988: يتجسد في الإصلاح المؤسسي لنظام التخطيط الهادف إلى تفعيل التخطيط اللامركزي. حيث أصبح التخطيط يرتبط بنوعين من الاستثمارات هي استثمارات إستراتيجية تغيب فيها المردودية وتتكفل بها الخزينة العامة، واستثمارات لامركزية يمكن للمؤسسات الاقتصادية العمومية إنجازها وتحقيق المردودية متحملة كل التبعات بعيدا عن كل القيود الإدارية.

3.عودة المنافسة من خلال مرسوم 1988 الذي يلغي كل الاحتكارات المتحكمة في الاقتصاد الجزائري وغير المؤسسة عن طريق القانون.

4. نصوص قانون النقد والقرض تعمل على تشجيع الاستثمار الأجنبي المباشر في كل القطاعات غير التابعة للدولة، فإنه يرخص لغير المقيمين بتحويل أموالهم إلى الجزائر لتمويل كل الأنشطة الاقتصادية غير المخصصة للدولة أو لمؤسساتها.

([1])- صالح مفتاح- **تطور الاقتصاد الجزائري وسماته منذ الاستقلال إلى إصلاحات التحول نحو اقتصاد السوق-** مداخلة مقدمة في :(**الملتقى الوطني حول: "الإصلاحات الاقتصادية في الجزائر) -** جامعة بسكرة- الجزائر **-** يومي 16- 17 نوفمبر 2004. ص: 5.

5. القانون رقم 89-12 المؤرخ في جويلية 1989([1]): من اجل وضع تأطير جديد للأسعار المتعلق بالأسعار التي مستها الإصلاحات الاقتصادية، يفرق بين نظامين هما: الأسعار القانونية الإدارية الموجهة لتدعيم القدرة الشرائية للأفراد أو للنشاط الإنتاجي، والأسعار الحرة الموجهة لتحسين عرض السلع أي تشجيع الإنتاج عن طريق ممارسة سياسة حقيقية للأسعار. صدر" هذا القانون بموجب الاتفاق الاول للاستعداد الائتماني مع صندوق النقد الدولي حصلت بموجبه على قرض بقيمة 300 مليون $ لتحقيق الاستقرار الاقتصادي في المدى القصير".([2])

6. القانون 90-10 المؤرخ في 14 أفريل1990: منح مكانة أكثر أهمية للقطاع الخاص الوطني والمتعلق بالنقد والقرض، يسمح للمقيمين بتحويل الأموال إلى الخارج لضمان تمويل نشاطات مكملة لنشاطاتهم في الخارج متعلقة بالسلع والخدمات في الجزائر.([3])

7. التطهير المالي للمؤسسات الاقتصادية العمومية وإعادة هيكلة الدين الخارجي.

8. "قانون المالية التكميلي 1990": إعادة تنظيم التجارة الخارجية، عن طريق إلغاء احتكار الدولة للتجارة الخارجية .

2/ المرحلة الثانية من الإصلاحات 1991-1993.

بدأت الدفعة الثانية من الإصلاحات الاقتصادية في جوان1991، بالتوقيع على اتفاقية مع صندوق النقد الدولي التي تعرف بالاتفاق الائتماني الثاني بقرض قدر ب 400 مليون $ وزع على أربع أقساط، الذي اشترط في مقابل القروض الممنوحة، تعميق الإصلاحات التي تم الشروع فيها في المرحلة الأولى، ومن اجل ذلك اتخذت الجزائر الإجراءات التالية:

- ✓ الانخفاض السريع لقيمة الدينار؛
- ✓ تحرير40 ٪ من الأسعار؛
- ✓ تحرير أسعار الفائدة الدائنة والمدينة في حدود لا يتجاوز20 ٪؛
- ✓ تقليص عجز الميزانية العامة للدولة

(1) صالح مفتاح- نفس المرجع . ص: 6.
([2]) - محمد بلقاسم حسن بهلول- **الجزائر بين الأزمة والاقتصادية** - مطبعة دحلب - الجزائر 1993 . ص: 166.
([3]) - عبد النور ناجي– **النظام السياسي الجزائري من الأحادية إلى التعددية السياسية** – مديرية النشر لجامعة قالمة – منشورات جامعة قالمة - الجزائر -2006 .ص: 158.

– الفقرة 41 من قانون المالية التكميلي1991": من اجل إعادة تنظيم التجارة الداخلية وذلك بإعادة إنشاء وظيفة التجارة بالجملة".وتوجت الإصلاحات الاقتصادية بإصدار نصين أساسيين هما:([1])

1.المرسوم التشريعي رقم 93-12 المؤرخ في أكتوبر 1993، المتعلق بترقية الاستثمارات الذي ألغى النظرة القديمة التمييزية بين الاستثمار الخاص والعام وأدى إلى إنشاء حرية الاستثمار بالشكل المرغوب من صاحب المشروع، وضع نظام تشجيعي وتوجيهي للاستثمار، خضوع الاستثمار إلى نظام بسيط للإشهار، تكريس الضمانات للمستثمر، وخاصة حرية تمويل رؤوس الأموال المستثمرة ومداخيلها، واللجوء إلى التحكيم الدولي في حالة النزاع.

2.المرسوم التشريعي رقم 93-08 المؤرخ في 25 أفريل 1993، المتعلق بمراجعة القانون التجاري وخاصة توسيع الأشكال القانونية للشركات.

3/ المرحلة الثالثة من الإصلاحات 1994-1998 (سياسة التعديل الهيكلي).

1.برنامج التثبيت الاقتصادي يهدف إلى توفير الاستقرار الاقتصادي: 01 أفريل 1994/ 31 مارس 1995. من خلاله دخلت الجزائر مرحلة جديدة من الإصلاحات، مست كل الميادين المتعلقة بإنعاش الاقتصاد الوطني، حيث اتخذت السلطات المركزية تدابير جد حازمة لتحقيق أهداف عملية الاستقرار الاقتصادي التي تعتمد على السياسة الميزانية والسياسة النقدية وسعر الصرف والمتمثلة فيما يلي : ([2])

- ✓ التقليص أو القضاء على عجز الميزانية العمومية.
- ✓ التقليص من الكتلة النقدية كشرط أساسي للتطور السليم.
- ✓ إعادة التوازن إلى ميزان المدفوعات والاستمرار في عملية تحرير الاقتصاد.

2.برنامج التعديل أو التصحيح الهيكلي: أفريل 1995/ مارس 1998حيث كان التعديل الهيكلي ضرورة حتمية لا مفر منها، من أجل تعميق الإصلاحات وبعث النمو الاقتصادي، مع العمل في الوقت نفسه على ضمان الحماية اللازمة للفئات المتضررة من هذه الإصلاحات. ولقد تركزت إجراءات هذا البرنامج على: ([3])

([1])–صالح مفتاح – المرجع السابق .ص: 6-7

([2]) - عبد الباقي روابح وشريف غياط **- الآثار الاقتصادية والاجتماعية لبرنامج التصحيح الهيكلي في الجزائر-** الجمعية العلمية: "نادي الدراسات الاقتصادية"- كلية العلوم الاقتصادية وعلوم التسيير- ملحقة خروبة، جامعة الجزائر- لا توجد سنة النشر. ص: 3.

([3]) - عبد الباقي روابح وعلي جمال- **التقييم الأولي للمضمون ونتائج برنامج التصحيح الهيكلي في الجزائر-** مداخلة مقدمة في:(**الملتقى الدولي حول: العولمة وبرامج التصحيح الهيكلي والتنمية)**- جامعة فرحات عباس سطيف- أيام 15-16 ماي 1999. ص: 4.

– تحقيق نمو متزايد واستقرار مالي وضبط التوازن في ميزان المدفوعات،

– العمل على إنشاء مكاتب للصرف وإنشاء سوق ما بين البنوك من اجل استقرار نظام الصرف،

– تخفيض العجز في الميزان التجاري الخارجي ،

– إنشاء بورصة القيم المنقولة من خلال إنشاء لجنة تنظيم ومراقبة البورصة.([1])

التحكم في السيولة المصرفية من أجل مكافحة التضخم وجعله في مستوى معقول، تخفيض الرسوم الجمركية من 60% سنة 1994 إلى 45% اعتبارا من أول جانفي1997، العمل على إيقاف البطالة كمرحلة أولى، ثم العمل على امتصاصها كمرحلة لاحقة، إعادة هيكلة المؤسسات العمومية، حيث انتقلت إلى الاستقلالية مع الانفتاح على السوق الدولي، إصدار قانون الخوصصة سنة 1995، ثم تعديله سنة 1997 لجعله أكثر مرونة، طلب عقد الشراكة مع الاتحاد الأوروبي، وبدأ المفاوضات سنة 1997.

4/ المرحلة الرابعة للإصلاحات 1999 – 2008

تضمنت الجيل الثاني من الإصلاحات في الفترة بين 2000– 2008، والذي يركز على المجالات والقطاعات التالية :

- ✓ ترقية الاستثمارات ومحيط التبادل،
- ✓ خصخصة وإصلاح القطاع العام،
- ✓ إصلاح القطاع البنكي والمالي،
- ✓ جعل البنية التحتية أكثر ليبرالية،
- ✓ عصرنة المالية العامة.([2])

– المرسوم التنفيذي رقم 08–98 المؤرخ في 24/مارس/2008 يتعلق بشكل التصريح بالاستثمار وطلب ومقرر منح المزايا وكيفيات ذلك.

– القرار المؤرخ في 20/ فيفري /2008 يحدد النسبة القصوى لمساهمة البنك أو المؤسسة المالية في رأس مال شركة التامين و/ أو إعادة التامين والذي يحدد النسبة القصوى لمساهمة البنك أو مؤسسة مالية في رأسمال شركة تامين و/أو إعادة التامين ب 15٪ من رأس مال هذه الشركة . ([3])

([1]) - بلعزوز بن علي - **محاضرات في النظريات والسياسات النقدية -** ديوان المطبوعات الجامعية الجزائر- الطبعة الثالثة- 2008 .ص:.189 .

([2]) - Omar T. MOHAMMEDI – **INTERNATIONAL TRADE AND INVESTMENT IN ALGERIA :AN OVERVIEW-** Michigan State Journal of International Law – 2010 . P ; 378

([3])- المادة 2 من القرار (3) – الجريدة الرسمية – العدد 17 – الصادرة 30 مارس2008.ص:25

لقد رافقت الإصلاحات السياسية والاقتصادية **إصلاحات إدارية** من خلال المواد 121/120 التي تنص على منح وظائف المسؤولية في مختلف الإدارات والمؤسسات العمومية والمنظمات الجماهيرية إلى إطارات قيادية في الحزب. كما تم تبني المادة 16 من الدستور 1989، حيث تعتبر المجلس المنتخب قاعدة اللامركزية ومكان مشاركة المواطنين قي تسيير الشؤون العمومية.

- الإصلاح البلدي08/90 حيث قلص صلاحيات البلدية في الميدان الاقتصادي تماشيا مع الإصلاحات السياسية والاقتصادية .
- الإصلاح الإداري 89/10 اعتبر البلدية أداة أساسية لتحقيق إرادة الشعب، وتجسيد مبدأ الديمقراطية والتخلص من الممارسات الماضية أي الرشوة والمحسوبية، ثم جاء إصلاح ولائي في 1990 ([1]) وغيرها من الإصلاحات عديمة الجدوى التي عززت دور البيروقراطية واستفحلت آفات اجتماعية اخطر من الأولى من خلال تفشي الفساد . فشل هذه الإصلاحات أعطى نتائج سلبية فلم تكن جذرية وذات مصداقية ومدروسة .

([1])- عبد النور ناجي– **النظام السياسي الجزائري من الأحادية إلى التعددية السياسية** – مديرية النشر لجامعة قالمة – منشورات جامعة قالمة - الجزائر -2006 .ص:154-156.

المبحث الثاني: دور الأطراف الخارجية في دفع الانفتاح السياسي والاقتصادي

أكد المجتمع الدولي على التحول الديمقراطي وانتهاج اقتصاد السوق في كل المحافل والمنظمات الدولية المختلفة، أهمها مثلث العولمة (**F.M.I– W.B –O.M.C**) والأمم المتحدة التي وزعت المهام على مختلف فروعها ووكالاتها، بربط المعونات والمساعدات المالية بشروط سياسية واقتصادية سنتعرض لها لاحقا.

المطلب الأول: الانفتاح الجزائري والمؤسسات الدولية المانحة

قامت المؤسستان بوضع برامج من اجل تعزيز الإصلاح في الدول النامية من بينها الجزائر، معالجة بذلك الشقين الاقتصادي والسياسي ومتبعة في ذلك أسلوب المشروطية الاقتصادية أي مقابل القروض لابد من إحداث تعديلات هيكلية في الاقتصاد الوطني، إلى جانب المشروطية السياسية التي تقضي بضرورة إحداث تحولات وتعديلات سياسية وتتمثل فيما يلي:

الفرع الأول: برامج الجيل الأول للإصلاحات في المجال الاقتصادي

تشمل هذه الإصلاحات نوعين من البرامج :

1/ برامج إدارة الطلب (استقرار، قروض قصيرة الأجل) هي برامج يصممها ويتابعها صندوق النقد الدولي.

2/ برامج إدارة العرض (تكييف، تعديل) يصممها ويتابعها البنك الدولي. بحيث تتصدى هذه البرامج لمشاكل النمو طويل الأجل، كما تهدف لإحداث تغييرات هيكلية في مجالات عديدة (الإنتاج، التجارة الأنظمة والمؤسسات).([1]) ولقد تم التوقيع عليهما على مرحلتين:

– الأولى تمثلت في اتفاقية الاستقرار الاقتصادي في أفريل 1994 وامتدت إلى مارس 1995 برنامج الاستقرار الاقتصادي قصير المدى (أفريل 1994– مارس 1995).

– والثانية: اتفاقية التسهيل التمويلي الموسع في أفريل1995 وامتدت إلى مارس 1998([2]) برنامج التصحيح الهيكلي (أفريل 1995– مارس1998).

كما ضغطت المؤسستان من اجل تقديم طلب الانضمام إلى المنظمة العالمية للتجارة وبدء المفاوضات مع الاتحاد الأوروبي لرسم إطار الشراكة ([3]).

ترتبط الجزائر من خلال هذه البرامج بإستراتيجية للتعاون مع البنك الدولي في ثلاثة مجالات وهي:

([1]) – جون ويليامسون – **تاريخ مختصر لتوافق واشنطن واقتراحات لم يتعين عمله** – مجلة التمويل والتنمية صندوق النقد الدولي – مجلد 40 – العدد03- 2003 .ص: 11 .

([2]) - ماجدة ملوخ - **فعالية السياسة النقدية في تحقيق الاستقرار الاقتصادي في ظل الإصلاحات الراهنة،مذكرة ماجستير** - غير منشورة ،جامعة بسكرة 2003/2002 ص: 131.

([3]) - نجاة مشمس- نفس المرجع - ص 173-174.

1. تحقيق الاستقرار المالي للموازنة من خلال تدابير جديدة لعائدات النفط ،
2. وتحسين مناخ الأعمال والاستثمار ومشاركة القطاع الخاص،
3. وتحسين استفادات السكان من الخدمات بما يمكن من المشاركة في اقتصاد السوق.

ومنذ سنة 2003 اعتمد البنك الدولي على خطة عمل للجزائر لتشجيع النمو الاقتصادي خلال الفترة 2006/2004، بما يضمن توفير مناصب العمل خارج المحروقات للاستفادة من قوة العمل المتزايدة وتفادى التوترات الاجتماعية، وتعمل مؤسسة التمويل الدولية التابعة للبنك على تكميل هذه المساعدة في مجال تطوير القطاعات السابقة، وبالتالي تهدف هذه الإستراتيجية إلي دعم أداء الاقتصاد، ورفع معدلات النمو الاقتصادي.([1])

الفرع الثاني : برامج الجيل الثاني للإصلاحات في المجال السياسي

تضمنت جدول أعمال الإصلاحات الاقتصادية برامج جيل ثان مكمل ومعزز للأول، خاصة في مجال التجارة والاستثمار بحكم أن البرامج الأولى لم تعط نتائج ملموسة، حيث يرتبط هذا البرنامج بقضايا الحكم الراشد ذو الأبعاد ثلاث إدارية، اقتصادية وسياسية.

1/ ترشيد الإدارة العامة والسياسة العامة.

2/ تبني اقتصاد السوق .

3/ إدارة الحكم ومحاربة الفساد، ممارسة السلطة والمساءلة في إطار مؤسساتي كفاءة الإدارة.

وكل ذلك من اجل تفكيك البنية التسلطية للدولة وإضفاء الطابع الديمقراطي وتدعيم مؤسسات وهيئات المشاركة والرقابة. ([2])

إن المتفحص للمؤشرات الموجودة في الجدول أدناه يرى أن كل المؤشرات المتعلقة بالحكم الراشد سالبة أو في مرتبة متأخرة الجزائر. هذا يعني عدم إحراز تقدم في مجال الحوكمة في عام 2005، لكن بعد متابعة تطور تلك المؤشرات في السنوات اللاحقة، حصلنا على معلومات جسدت في المنحنيات التالية المذكورة بالتفصيل في **الملحق رقم (06) ص: 106**. لكن الجدول التالي يبين على أي أساس يأخذ المتغير علامة سالبة أم موجبة، بذكر أهم مؤشراتها لعام 2005:

([1]) – حاكمي بوحفص – **الإصلاحات والنمو الاقتصادي في شمال إفريقيا (دراسة مقارنة بين الجزائر – المغرب – تونس)** - مجلة اقتصاديات شمال إفريقيا - العدد السابع - ص:17-18 .

www.univ-chlef.dz/renaf/Articles.../Article_01.pdf –

([2]) - جون ويليامسون – **تاريخ مختصر لتوافق واشنطن واقتراحات لم يتعين عمله** – مجلة التمويل و التنمية صندوق النقد الدولي – مجلد 40 – العدد03- 2003 .ص: 11 .

جدول رقم(02): دراسات البنك الدولي لحال الديمقراطية في الجزائر لعام 2005.

المتغيرات	مؤشراته	مجال درجات القياس	الدرجة
الصوت والمساءلة	1)الحريات المدنية،حرية الصحافة الشفافية حقوق السياسية. 2)إجراءات انتخابات حرة ونزيهة . 3)تغيير الحكومات ودور العسكريين في السياسة. 4) دور قطاع الأعمال واهتماماته بالسياسة .	]-0.5,0.5+[	/
الاستقرار السياسي وانعدام العنف.	1) الصراعات المسلحة والانقلابات العسكرية. 2) الصراعات الأهلية، التهديدات الإرهابية . 3) التوترات العرقية والقلاقل الاجتماعية. 4) التغييرات الدستورية .	]-2.5,2.5+[	1.27-
سيادة القانون	1) الأسواق السوداء و الفساد في البنوك. 2) تكلفة الجريمة و خسائرها . 3) إمكانية التنبؤ بما تفعله الهيئة القضائية . 4) إمكانية انقضاء العقود الخاصة والعقود الحكومية .	]-2.5,2.5+[	0.97-
فعالية الحكومة	1)استقرار الحكومة . 2) نوعية البيروقراطية . 3) تكاليف المعاملات . 4) مستوى الرعاية الصحية.	]-2.5,2.5+[	0.81-
الفساد	1) الفساد بين المسؤولين في الدولة . 2) الفساد كعقبة أمام قطاع الأعمال . 3) تصورات الفساد في الخدمة المدنية . 4) تواتر في تقديم مدفوعات غير نظامية للمسؤولين والقضاة .	]-2.5,2.5+[	0.63-

المصدر:

- عبد الغفار رشاد القصبي – **التطور السياسي والتحول الديمقراطي(الحراك السياسي وإدارة الصراع)**– جامعة القاهرة– الطبعة الثانية–مصر –2006–ص:111.112.113.

ونظرا لسلبية مؤشرات الحكم الراشد تبنى صندوق النقد الدولي إجراءات لدعم الانفتاح وبالتالي لتحسين الحكم، تتمثل في التنسيق بين المجتمع المدني العالمي مع المجتمع المدني المحلي على مستواه وعلى مستوى منظمة الأمم المتحدة. هذه الأخيرة تعطي الصفة الاستشارية للمنظمات غير الحكومية أي مؤسسات المجتمع المدني التي تتمتع بالمصداقية، والتي تتمكن من إعطاء المعلومات الصحيحة وجمع البيانات الخاصة ببلدها، وبذلك تتمكن من الحضور والمشاركة في اجتماعاتها ومؤتمراتها وندواتها الدولية للاستفادة والتعاون في كل المجالات، وذلك بالتنسيق معها على نشر ثقافة الديمقراطية والاقتصاد الحر والسلام والحرية. ومثال ذلك منظمة مدنية غير حكومية وهي أكاديمية المجتمع المدني الجزائري، التي صنفت من أنشط المنظمات في الجزائر، تعمل على التنسيق مع بعض المنظمات الدولية غير الحكومية

تأسست في الجزائر بتاريخ 30 جويلية 2002، كفضاء اجتماعي حر، لتأطير القدرات الاجتماعية والاقتصادية والثقافية وتحضير الأجواء والعوامل المساعدة لميلاد المجتمع المدني في الجزائر، على أسس وقواعد موضوعية، تأخذ بعين الاعتبار الخصوصيات والملامح والبصمات الحقيقية للمجتمع الجزائري.

إذن يشارك صندوق النقد الدولي في عمل منظمات المجتمع المدني بشان السياسات في البلدان المنخفضة الدخول والانعكاسات الاجتماعية، لذلك لابد من أعباء الديون، والمشروطية المصاحبة للديون والسياسة التجارية إلى جانب الحوكمة والشفافية.([1]) فالمشروطية السياسية " لإعطاء المساعدة الأجنبية هي أن يتم إنشاء مؤسسة سياسية أو إصلاح السياسة العامة سيتم الحصول على هذه المساعدة سواء بمكافئة بمنحة أو إعفاء أو إعطاء قرض، كما قد تكون المشروطية السياسية التصويت لصالح الولايات المتحدة الأمريكية في مجلس الأمن، لم لغرض آخر مثلا شرط على صربيا التعاون مع محكمة لاهاي التي لا صلة لها بالإصلاح ([2]) والانفتاح، ونفس الشيء بالنسبة للمساعدات التي تقرض شرط تغيير هيكل الاقتصاد بما يخدم مصالح الدول المانحة.

المطلب الثاني: انضمام الجزائر إلى OMC والانفتاح الاقتصادي والسياسي.

الفرع الأول: مفاوضات الانضمام إلى منظمة التجارة العالمية للتجارة

طلبت الجزائر الانضمام إلى **OMC** منذ 1986، إلا أن المسار التفاوضي لم يبدأ إلا في 1995 بعد ظهور المنظمة والتي بموجبها صارت عضوا ملاحظا من خلال وصولها إلى جولة رقم 11 من المفاوضات حسب تصريح وزير التجارة الجزائري الحالي([3]). بسبب كثرة الضغط على السلطة الجزائرية التي تحاول المحافظة على المصلحة الوطنية في ظل نظام المكاسب. لهذا من اجل تفادي النتائج السلبية للمفاوضات والمؤثرة خاصة على المجال السياسي والاقتصادي، يشرف على المفاوضات التي تقوم على أجوبة مدراء المنشات الوطنية الاقتصادية، بعد إجراء اجتماع معهم في المفاوضات تتكون لجنتين:([4])

1/ اللجنة الحكومية: الجهات الوزارية المسئولة على المفاوضات مع المنظمة. والتي تتشكل من الوزير الأول رئيسا للجنة ويرافقه مسؤولي الوزارات المعنية بالتجارة في إطار المنظمة العالمية للتجارة .وزير

([1])- **صندوق النقد الدولي صحيفة وقائع** – واشنطن – 2012 .
www.inf.org/external/np/exr/facts/civ.htm

([2]) - بيجوفيتش بوريس– **هل تؤدي المساعدة الأجنبية الغرض منها؟** - جامعة بلغراد – الصرب- بدون العام .ص: 02- 03.
www.developmentinstitute.org

([3]) - -سفيان بوعياد – **ملف صحفي : انضمام الجزائر إلى منظمة التجارة العالمية** - المصدر : الخبر ووكالة الأنباء الجزائرية - نوفمبر 2012.
www.mincommerce.gov.dz/arab/.../aps041112ar.pd

([4]) – خالد بوشلاغم - في إطار مقابلة مباشرة - مديرية فرعية لتجارة البضائع ،وزارة التجارة – **مديرية العلاقات مع المنظمة العالمية للتجارة** -الجزائر – أكتوبر 2013. (انظر الملحق رقم (08)).

التجارة، وزير المالية، وزير العدل، وزير الصناعة وإعادة الهيكلة والمساهمة، وزير الثقافة والاتصال ، وزير الفلاحة والصيد البحري ووزير الصحة والسكان .

2/ اللجنة الوطنية: وتضم وزير التجارة ومعه فريق يضم : 10 أعضاء من بينهم رئيس المجموعة وأربع وزراء للوزارات السيادية (التي تتضمن وزارة الشؤون الخارجية، وزارة الداخلية والجماعات المحلية، وزارة الدفاع الوطني، والسكرتارية العامة للدولة) إلى جانب مجموعة تقنية مع دبلوماسية اقتصادية.([1])

من خلال ما سبق يتضح أن الصلاحيات المعطاة للسياسيين أكثر من التي منحت للخبراء الاقتصاديين والمفاوضين المختصين، حيث يتضح" تغليب السياسة على الخبرة والاعتمادات الإيديولوجية على المعطيات التقنية، وهو ما يحول التفاوض إلى عمل سياسي أكثر منه اقتصادي".([2])

الفرع الثاني: تحرير التجارة الخارجية في ظل الاستعداد للانضمام إلى OMC([3])

عرف الاقتصاد الجزائري انفتاحا على الأسواق الخارجية العالمية منذ 1990. ومر التحرير بمرحلتين من اجل التحضير للانخراط في الاقتصاد العالمي عبر بوابة **OMC:**

1- مرحلة التحرير التدريجي المقيد 1990-1993.

2- مرحلة التحرير الخال من القيود والتحرير التام للتجارة ابتداء من 1994.

هذا التحرير تزامن مع التوقيع على برنامج التعديل الهيكلي الذي اعتمد الإجراءات التالية : تخفيض قيمة العملة الوطنية، رفع الدعم عن الأسعار، تغير السياسة الجمركية بما يلاءم سياسة التحرير رفع القيود الإدارية والكمية عن الواردات."

جدول رقم (03):يبين تطور الميزان التجاري، الصادرات والواردات خلال الفترة ما بين 1990/2002

السنة	1990	1993	1994	1998	1999	2001	2002
الصادرات	**122279**	**239214**	**320206**	**5888756**	**8405165**	**14803358**	**9570398**
الواردات	**87018**	**205035**	**340142**	**5523586**	**1454866**	**7648624**	**15011919**
الميزان التجاري	**35261**	**34517**	**15804-**	**36517**	**229843.5**	**715473.4**	**544152.1**

المصدر: (الوحدة مليون دج)

-Rétrospective Statistique 1970-2002

([1]) - خالد بوشلاغم ، تابع للتصريحات في المقابلة (انظر الملحق رقم (08)).

([2]) - فيصل بهلولي – **التجارة الخارجية الجزائرية بين اتفاق الشراكة الاوروميتوسطية والانضمام إلى منظمة التجارة العالمية**- مجلة الباحث- العدد 11 -جامعة البليدة – الجزائر – 2012 . ص: 116.

([3])- تومي صالح – عيسى شقبقب – **النمذجة القياسية لقطاع التجارة الخارجية في الجزائر خلال الفترة 2002-** جامعة الجزائر- بدون سنة النشر. ص : 32-33.

www.univ-ouargla.dz/pagesweb/.../doc/.../R0404.pdf

شكل رقم (03): يبين تطور الميزان التجاري الصادرات والواردات خلال الفترة ما بين 2002/1990

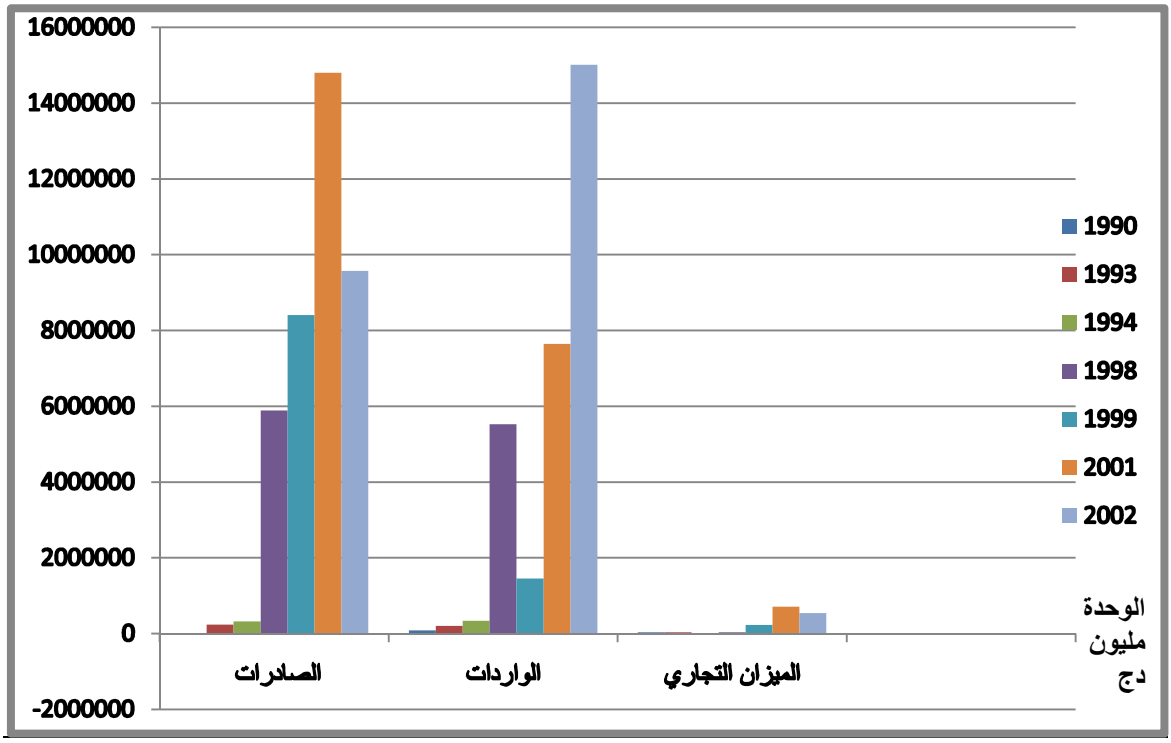

التعليق:

الوضع التجاري ما بين 1990 –2002، يبين أن صادرات الجزائر كادت أن تنعدم خاصة بين عامي 1990–1994، بسبب إفلاس الخزينة وانخفاض أسعار المحروقات وتزايد قيمة الديون الخارجية وارتفاع قيمة خدمة الدين ولجوء الجزائر إلى نوادي باريس ولندن إلى جانب التعامل مع **F.M.I**، أما الواردات انخفضت بسبب عدم توفر السيولة. لكن منذ 1998إلى غاية 2002 نلاحظ ارتفاع قيمة الصادرات والتي وصلت أقصاها عام 2001، بفعل ارتفاع أسعار النفط في النصف الثاني من عام 1998، وهذا ما حول العجز المالي إلى فوائض كبيرة في 2001، مما أدى إلى ارتفاع قيمة الواردات خاصة في 2002 بسبب تكاليف برنامج الإنعاش الاقتصادي. أما الميزان التجاري فقد سجل فائضا كبيرا منذ 1999 إلى 2002.

جدول رقم (04): تطور الميزان التجاري، الصادرات والواردات خلال الفترة بين2003 /2012.

السنة	2003	2004	2005	2007	2008	2011	2012
الصادرات	24500	32200	42100	60163	78233	5278	5497
الواردات	13300	18000	20300	27631	39156	4087	3605
الميزان التجاري	+11200	+14200	+21800	+32532	+39077	+1191	+1892

الجدول من إعداد الطالبة باستعمال المصادر التالية: (الوحدة مليون $.)

- الديوان الوطني للإحصائيات، الجزائر 2006 .
- **Statistiques du commerce extérieur de l'Algérie** – Ministère des finances ,direction générale des douanes (centre nationale de l'information) – 2008.
- **Statistiques du commerce extérieur de l'Algérie** – Ministère des finances ,direction générale des douanes (centre nationale de l'information) – 2012.

شكل رقم (04): تطور الميزان التجاري، الصادرات والواردات خلال الفترة بين2003 /2012.

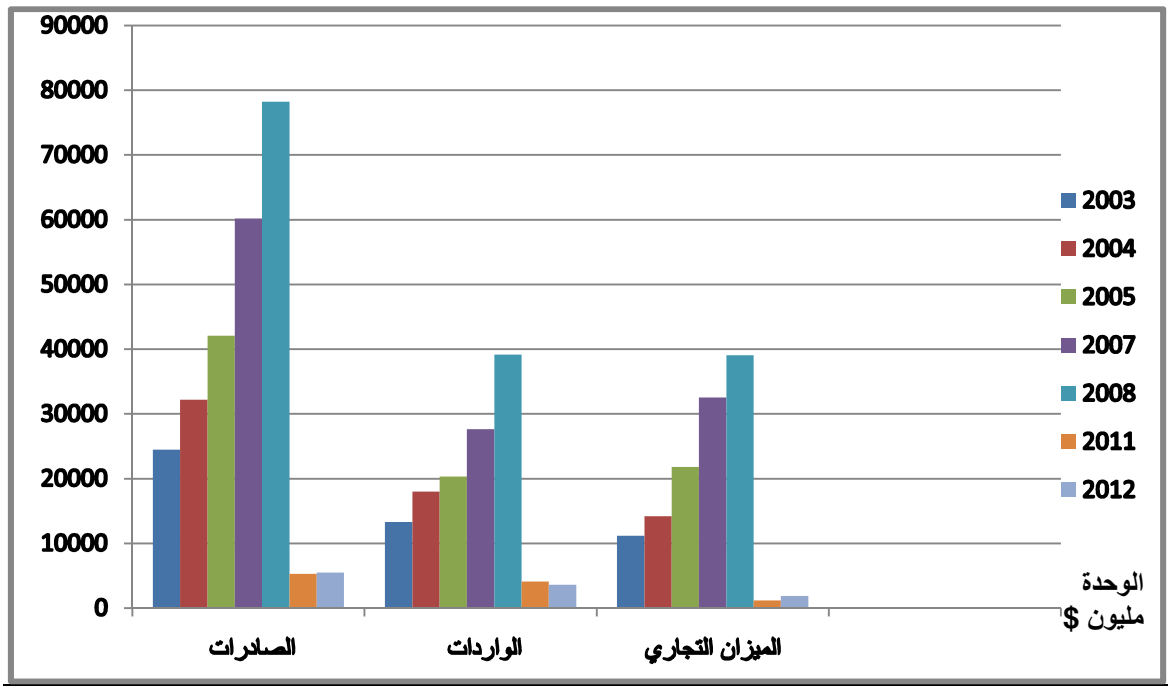

التعليق:

قلة الواردات وكثرة الصادرات بسبب ارتفاع المستمر لأسعار النفط والتي استخدمت إيراداتها من اجل تمويل البرنامج الخماسي التكميلي: برنامج دعم النمو 2005- 2009، والبرنامج التكميلي بين 2010-2014. هذا التحسن في التجارة الخارجية يعود إلى استقرار أسعار البترول خلال نفس الفترة في معدل 115 دولار للبرميل، مما ساهم في ارتفاع الصادرات الجزائرية من المحروقات بأكثر من 14 ٪ انخفاض الواردات بحوالي 10٪. وارتفعت نسبة تغطية الواردات من خلال الصادرات من 150 ٪ إلى 190 ٪ خلال نفس الفترة المرجعية. لكن بالرغم من الفوائض الكبيرة التي حققها الميزان التجاري فان الاقتصاد الوطني هش بمجرد تفحص تركيبة الصادرات باعتبار اقتصادنا ريعي للاستفسار أكثر انظر **الملحق رقم (07) ص:108**، لهذا بعد تفحص التجارة الخارجية والتي حققت انفتاحا اقتصاديا معتبرا لكن في اتجاه الاستيراد، وليس التصدير اتضح أن الانفتاح دون التحول إلى اقتصاد منتج تحت ضغط الفواعل الدولية لا جدوى منه، خاصة بعد إجراء إصلاحات مكثفة لن تجد نفعا في ظل براغماتية القوى الكبرى المهيمنة

على التجارة التي تتبع نظام الحوافز والعقوبات حسب المؤسساتية الليبرالية. حيث تعتبر منظمة التجارة العالمية المجال الرحب والوحيد الذي يحقق لتلك الدول غاياتها، خاصة بالنسبة للولايات المتحدة الأمريكية التي تستثني نفسها من قوانين **OMC**، حيث أنها حرة في انتهاك القانون الدولي متى شاءت"([1]) وهي فخورة بشان انتصار القيم الأمريكية في منظمة التجارة العالمية وذلك راجع إلى :

1) إيجاد وسيلة جديدة من أجل التدخل الأمريكي العميق في الشؤون الداخلية للدول الأخرى.
2) استيلاء الشركات الأمريكية على القطاعات الأكثر أهمية في الاقتصاديات الأجنبية.
3) تحويل كلفة هذا التحويل على المواطنين العاديين.
4) ويعد تغلغل الدول في **WTO** وانتصار القيم الأمريكية سلاحا قويا محتملا ضد خطر الديمقراطية. ([2])

كما تهدف الدول الغربية في إطار منظمة التجارة العالمية في المستقبل بعد انضمام كل الدول إليها إلى إبرام "جيل جديد من اتفاقيات التجارة تركز على التنمية وعلى" المجال السياسي "للبلدان النامية لرسم حاجاته. وسيتضمن هذا الجيل عناصر لوضع حد للظروف الخارجية التي تشترط خصخصة الخدمات والأصول العامة وتحرير الأسواق المحلية على نحو غير ملائم، وإيقاف مساعدات الدعم غير العادلة التي تبذلها البلدان الغنية، وفتح الأسواق أمام منتجات الفقراء".([3])

المطلب الثالث: الانفتاح الجزائري بين الشراكات والشركات الدولية النشاط .

وقعت الجزائر على عدة اتفاقيات واتفاقات، في إطار التعاون الدولي متعدد الأبعاد الأمني السياسي والاقتصادي من اجل تعزيز الانفتاح الاقتصادي والسياسي في الجزائر.

الفرع الأول: الشراكات المقترحة على الجزائر

ابرز الاتفاقات المتعددة الأطراف المقترحة،نذر منها الشراكة الاورو–متوسطية ومشروع الشرق الاوسط.

1.الشراكة الاورو– متوسطية:

تبنى الاتحاد الأوروبي أطر لمعالجة مسألة العلاقات بالمنطقة الاوروميتوسطية، وكانت عملية برشلونة 1995 وسياسة الجوار الأوروبي 2004 والاتحاد من أجل المتوسط 2008، أطر تعمل على أساس الحوار المشترك والمتبادل بين الدول ذات السيادة وارتباط التعاون الاقتصادي والسياسي المستند على

([1])- نفس المرجع . ص : 38 .
([2]) - نعوم تشومسكي وآخرون – **العولمة والإرهاب حرب أمريكا على العالم** – ترجمة حمزة المزيني – مكتبة مدبولي – الطبعة الأولى – القاهرة- 2003 . ص :31 .
([3]) - **المجتمع المدني والأجندة العالمية: من التقييم إلى الفعل**– قمة الأمم المتحدة لمراجعة الألفية- الفدرالية العالمية للأمم المتحدة –نيويورك- 2005. ص:04.

اكتشاف القيم المشتركة بدلا من سياسة القوة. والادعاء الأساسي لمثل هذه العملية هو المصالح البعيدة المدى للمجتمعات والحضارات المدينة بالقرابة الجيوسياسية. كل هذه الآليات عملت على تزويد الاستجابة للأولويات الأوروبية.([1]) وتنشط في عدة مجالات نذكر:

- **المجال السياسي** :

اهتمت الشراكة بالجانب الأمني فيما يخص الإرهاب لإحلال السلام، هذه المسالة تربط بممثلي المجتمع المدني باعتباره قادرا على نشر ثقافة السلام والديمقراطية في جنوب البحر المتوسط، يقترح الاتحاد الأوروبي لدفع انتباه أكبر لممثلين غير حكوميين في المجتمع المدني(وهو أداة استعملت في دول البلقان). بحكم أن دول جنوب البحر بصدد إنشاء هياكل مؤسساتية ودستورية جديدة، من شانها دفع عملية الدمقرطة. هذا على لسان **كاثرين أشتون** الممثل السامي للشؤون الخارجية والسياسة الأمنية للاتحاد الأوروبي التي طالبت بتقوية الشراكة بين الاتحاد الأوروبي ودول الجوار وجعل المساعدة الأوروبية مشروطة بتقدم في بناء الديمقراطية وحكم القانون ويهدد بمنعها في حال تردي أو تدهور حقوق الإنسان والحقوق السياسية. وتم تنشيط مؤسسة أناليد الأورو متوسطية للحوار بين الثقافات لإرساء مبادئ الشراكة الأورو متوسطية([2]) بطريقة مغايرة، حيث تعمل على التنسيق بين الأنشطة في المنطقة والربط بين الشعوب عن طريق تنمية شبكة مستدامة من الترابط والصداقات تهدف إلى توفير معلومات عن برامج ومشاريع مميزة في المنطقة وتنظيم ورشات عمل ودورات، بالإضافة إلى مساعدة المنظمات في البحث عن شركاء لمشاريعهم مع تأسيس شبكة ومجلة للمدارس الأورو متوسطية، تسعى لتشجيع الصحافة التعليمية والثقافية والتقريب بين الشعوب على ساحلي البحر المتوسط، من خلال تأهيل فرص للعمل الجماعي على مشاريع التعليم، الثقافة، حقوق الإنسان، تمكين المرأة، العلوم، الفنون، التنمية المستدامة. ([3]) وفعلا جمعت مؤسسة آنالينذ اليورو–متوسطية المنظمات المحلية في لقاء بعنوان "التبادل والحوار بين الثقافات والمشاركة في الحياة العامة: الممارسات الحسنة وتبادل الرؤى". حيث عقد اللقاء في الجزائر في الفترة من 14إلي 16 ديسمبر 2012 بالتعاون مع جمعية النجم الثقافي أقبو منسق الشبكة الوطنية الجزائرية لمؤسسة آنالينذ تم التركيز على تمكين منظمات المجتمع المدني العربية ودعم قدراتها من خلال سلسلة من اللقاءات بين المنظمات الوطنية ومثيلاتها من الدول اليورومتوسطية العاملة في مجالات

([1])-**مشروع الشراكة الأورو متوسطية : التعاون الاقتصادي أكثر الجوانب تقدما**
<http:// www.dw-world.de/ dw/article/0.1789193.00.htm>
([2])- لطيفة إبراهيم خضر- **الديمقراطية بين الحقيقية والوهم**- عالم الكتب نشر توزيع وطباعة- الطبعة الأولى – القاهرة-2006 . ص : 46
([3]) - نفس المرجع . ص : 46 .

الحوار بين الثقافات والتنمية والتعددية.([1]) لكن في حقيقة الأمر فان دول" الإتحاد الأوروبي لا تمارس ضغطا سياسيا على أنظمة دول الشراكة إزاء مسائل حقوق الإنسان كما أنه يهمل مطلبه الخاص بتكريس الديمقراطية في تلك الدول، "([2]) مركزا بذلك على المنافع الاقتصادية المادية، فإذا توافقت تم تجاهل الوضع السياسي للدول المنفتحة، وإذا تضاربت تم استخدامها كوقة ضغط .

- **الجانب الاقتصادي**: فقد كانت المطالب الجزائرية تتمحور حول:

1. السعي إلى الانفتاح التدريجي للاقتصاد الوطني باعتباره اقتصاد يعتمد على ريع المحروقات.
2. تعميم إطار التعاون الاقتصادي ليشمل إضافة إلى المبادلات التجارية مجالات إنتاجية أخرى.
3. المساعدة في وضع برنامج لتأهيل القطاع الصناعي الجزائري، وتوسيع التعاون المالي بين الطرفين.
4. وضع برنامج خاص لدعم صادرات الجزائر خارج المحروقات.([3])

المصالح والطموحات المشروعة لكلا الجانبين، والحوافز الأساسية لتلك الشراكة بالنسبة للجزائر، تتمثل في تقليص الفوارق الاقتصادية والاجتماعية وحتى السياسية بينها وبين الاتحاد الأوربي، وذلك مقابل الانفتاح نحو الاتحاد، مما يوفر للجزائر إمكانية التموقع على خارطة العولمة والعمل على تحقيق التنمية الاقتصادية والاجتماعية. كما توفر واقعيا هذه الشراكة بعض المزايا للاقتصاد الجزائري هي:

1. الاستفادة من التعاون الاقتصادي والمالي المقترح من قبل الأوربيين.
2. زيادة حجم الاستثمارات الأوربية المباشرة في الجزائر، بفعل بنود الاتفاق المشجعة للاستثمار.
3. فتح الأسواق الأوربية في وجه الصادرات الجزائرية، ومن ثم إمكانية نفاذ المنتجات الجزائرية إلى سوق تضم أكثر من 400 مليون فرد، خاصة تلك التي تملك فيها مزايا نسبية.
4. اشتداد المنافسة يشكل حافزا للجزائر لتحسين الكفاءة الإنتاجية ورفع مستوى الجودة والإنتاج.
5. الاستفادة من التطور التكنولوجي الذي يمكن من زيادة الكفاءة الإنتاجية.
6. مسايرة التطورات الجارية في الساحة العالمية، واندماج الاقتصاد الجزائري في إطار مسار العولمة.

([1]) - **لقاء لتعزيز المجتمع المدني الجزائري بمشاركة منظمات بولندية ونمساوية**
http://www.dawrak.org/ar/news
([2]) - **مشروع الشراكة الأورو متوسطية : التعاون الاقتصادي أكثر الجوانب تقدما**
<http:// www.dw-world.de/ dw/article/0.1789193.00.htm>
([3]) - بلقاسم سلاطنية وآخرون- **المجتمع العربي (التحديات الراهنة وآفاق المستقبل) –** منشورات جامعة منتوري- قسنطينة -2000. ص :140.

الجانب السيئ في هذه الشراكة هو التفاوت في كل المستويات السياسي، الاقتصادي والاجتماعي، كما أن العلاقة غير المتكافئة توسع ظاهرة التبعية للخارج، كما أنها تتضمن جانب سري هو التطبيع مع إسرائيل من خلال التعامل الاقتصادي لاعادة رسم الخريطة الجيو- بوليتيكية للمنطقة العربية .([1])

2.مشروع الشرق الأوسط الجديد

طرحت وزيرة الخارجية الأمريكية الفكرة تحت غطاء القضاء على المقاومة في المنطقة العربية، تحت شعار التنمية كمتطلب أساسي للديمقراطية، حتى لو أدى ذلك إلى التحالف مع الأنظمة غير الديمقراطية. حيث يهدف المشروع إلى دمقرطة الشرق الأوسط، من خلال إسرائيل التي تعتبر البلد الديمقراطي الوحيد في الشرق الأوسط الكبير، أي أن إسرائيل ليست بحاجة إلى إصلاح ودمرقطة.([2]) إذا يصب هذا المشروع مثله مثل الشراكة الأورو– متوسطية لخدمة ولفائدة إسرائيل للسيطرة على المنطقة، وللحفاظ على أمنها حيث جاء في إطار التكامل الإقليمي مقابل السلام، مستغلا للنفط العربي والمياه التركية، العمالة المصرية، رؤوس أموال خليجية، تقانة إسرائيلية مع حصول إسرائيل على مصادر تمويل إضافية من خلال بنك التنمية للشرق الأوسط الذي ستجري رسملته بأموال عربية وأوروبية وأمريكية .([3])

الفرع الثاني: الشركات الدولية النشاط والاستثمارات الأجنبية في الجزائر

انفتحت الجزائر على الاستثمارات الدولية مع أواخر القرن 20م، بضغط من مجموعات ضاغطة مكونة من رجال أعمال خواص، بعد صدور قوانين تقر بانسحاب الدولة من المجال الاقتصادي وتحرير القطاع الخاص والدعوة لمساهمة حيوية للمستثمرين الأجانب لتحقيق التنمية الوطنية وذلك في إطار الشراكة.

1/ الشركات الدولية النشاط:

استثمار الشركات المتعددة الجنسيات في الدول المضيفة لا يكون فقط في المجال الاقتصادي، وإنما في المجال الاجتماعي بالمساهمة في تمويل المنظمات الجمعوية غير الهادفة للربح، لكسب التأييد وقبول نشاطها في البلد المضيف، بسبب رفض الشعوب النامية لتلك الشركات، ومن اجل تمرير أفكار والحصول على معلومات وبيانات حول واقع تلك الدول، لان تلك الشركات **FMN هي** احد أدوات ومحركات الدبلوماسية الغربية غير الرسمية في الدول النامية، من أهم أساليبها المقنعة قدرتها التفاوضية العالية في تمويل وسائل إعلام وجمعيات، واستغلال شبكة الانترنت من خلال التنسيق وتبادل المعلومات والخبرات

([1]) - لطيفة إبراهيم خضر- **الديمقراطية بين الحقيقية والوهم**- عالم الكتب نشر توزيع وطباعة- الطبعة الأولى – القاهرة-2006 ص :54.
([2]) – نفس المرجع- ص :54.
([3]) - بلقاسم سلاطنية وآخرون- **المجتمع العربي (التحديات الراهنة وآفاق المستقبل) –** منشورات جامعة منتوري- قسنطينة -2000.ص :153.

وتكوين بنوك المعلومات([1]) مع منظمات دولية غير حكومية للتأثير على توجهات الرأي العام. كما يدخل نشاط **FMN** خارج حدود الدولة الأم ضمن نظرية الاعتماد المتبادل الذي يهدف إلى تعزيز التبادل المتكافئ وتفعيل حوار شمال جنوب وتوفير الفرص الاقتصادية والتجارية. كما أن الشركات المتعددة الجنسيات في الجزائر عددها قليل جدا وهذا ما يبينه الجدول رقم (05) منذ 2002 إلى 2012، وتنشط في مجال المحروقات وهذا راجع لعدم قدرة الجزائر على استقطاب الاستثمارات الأجنبية والتدفقات المالية، بسبب مناخ الأعمال والاستثمار بعيدا عن المواصفات والمقاييس الدولية فضلا عن الغموض والضبابية التي تكتنف القوانين والتشريعات التي تؤطر الاستثمار، والتي غالبا ما تدفع الشركات الكبرى والمتعددة الجنسيات إلى الابتعاد عن المخاطرة والبحث عن أسواق أكثر استقرارا.([2]) هذا الاحتكاك أدى إلى اكتساب التكنولوجيا والمهارة والخبرة لدى العمال المتواجدين في قطاع المحروقات. مما دفع بسونطراك في إطار الشراكة الأجنبية المباشرة، لإنشاء شركة متعددة الجنسيات لحماية البحار والمحيطات من التلوث بالمحروقات([3])الملوثة لشواطئ المغرب العربي وعرفت ب"**OSPREC:** وهي تضم08 شركات هي:بريتيش بتروليوم**BP**،ستات أويل**STATOIL**،**SONANGOL** سونانغول، **REPSOL** ريبسول، **SAMIR** سمير المغربية، أوني **ENI** وسبسا**CEPSA** ، رأسمالها 600.000 $ وميزانية استثمارها تقدر ب 5ملايين €منها 1 مليون€ موجهة لمصاريف التجهيز، أما عن المساهمات فهي:49.3 ٪ لسونطراك 17٪ لسونانغول، 10 ٪ لسمير، 4.74 ٪لباقي المساهمين مع إمكانية انضمام مساهمين جدد. ([4])

2/ <u>الاستثمارات الدولية:</u>

سجلت الجزائر تطورا كبيرا في مسالة الاستقرار السياسي الذي يعد شرطا أساسيا للاستثمار، لاستقطاب الاستثمارات الدولية النشاط، لهذا راحت تبادر إلى إجراء إصلاحات وتعديلات سياسية لترقية الاستثمار. ولهذا سجلت الجزائر تدفق نسبي مقارنة بدول عربية للاستثمارات الدولية لمعرفة الرتبة **انظر الملحق رقم05 ص:105.**

وبناءا على ذلك تم تتبع توزيع هذه الاستثمارات على القطاعات التالية في الجزائر.

([1]) - كمال منصوري– **<u>المنظمات غير الحكومية ودورها النشاط الخيري والتطوعي</u>** – مجلة العلوم الإنسانية – العدد 30- تاريخ الزيارة 2010. **www.ulum/b185.htm**

([2])-مكتب الدراسات والخبرة العالمية "أي. تي. كيرني – 2010/01/10 **http://forum.univbiskra.net/index.php?topic=15826.**

([3]) - Secteur de l'énergie et des mines **<u>- Énergie et Mines</u>**- Revue Énergie et Mines - N°05 - Algérie – 2006 .p : 155.

http://www.mem-algeria.org/larevue/energie5.pdf

([4]) - Secteur de l'énergie et des mines - **<u>1ere Multinational d'intervention contre la pollution marine</u>**- Revue Énergie et Mines - N°07 - Algérie - 2007.p : 187

جدول رقم (05): توزيع الاستثمارات الأجنبية في الجزائر حسب القطاعات

القطاع	عدد المشاريع
قطاع الصناعة (مجال المحروقات)	257 مشروع
قطاع الخدمات	85 مشروع
قطاع البناء والأشغال العمومية	70 مشروع
قطاع النقل	16 مشروع
مجموع المشاريع في هذه القطاعات	451 مشروع

المصدر:

Abdelatif Benachenhou –**Les Nouveaux Investisseurs**–Alpha Design– Alger– 2006. P:32.

إن توزيع تلك الاستثمارات في الجزائر غير متكافئ، إذ يحصل قطاع المحروقات في الصناعة على الحصة الكبرى مقارنة بالقطاعات الأخرى، أما قطاعات النقل والأشغال العمومية والخدمات فهي تستقطب عدد معتبر من المشاريع، لأن الجزائر بصدد بناء البنية التحتية للاقتصاد كما أنها تذر مردودية اكبر.

جدول رقم (06): بيانات التصريح بالاستثمار 2002/ 2012 (المبلغ :مليون دينار جزائري) .

الأقاليم	عدد المشاريع	المبلغ	عدد الوظائف
أوروبا	**228**	**364501**	**38089**
فيما بينها الاتحاد الأوروبي	**185**	**323298**	**29235**
آسيا	**27**	**493406**	**3790**
الأمريكيتين	**09**	**59504**	**3433**
الدول العربية	**153**	**1181166**	**44129**
إفريقيا	**1**	**4510**	**425**
استراليا	**1**	**2974**	**264**
متعددة الجنسيات	**4**	**14487**	**983**
المجموع	**423**	**2120549**	**91113**

Source : Agence National de Développement D'investissement (ANDI), 2012

http://www.andi.dz/index.php/ar/declaration-d-investissement?id=395

تبين بيانات الجدول أعلاه الفارق في الاستثمارات الأجنبية المتدفقة إلى الجزائر، وكل إقليم ومساهمته بمشاريعه في توفير مناصب شغل للعمالة الجزائرية، ومدى مساهمته بواسطة عائداته في رفع معدلات الناتج الداخلي الخام وفي تفعيل الانفتاح الاقتصادي خاصة. في حين أن مخلفات الاستثمارات الدولية تؤثر على الانفتاح السياسي بالسلب من خلال تشكل برجوازية كمبرادورية اغلبها تنتمي إلى جماعات المصالح والضغط . وبناءا على المعطيات المذكورة في الجدول السابق تم إعداد الأعمدة التالية:

شكل رقم (05): توزيع المشاريع الاستثمارية الأجنبية المصرح بها حسب الأقاليم.

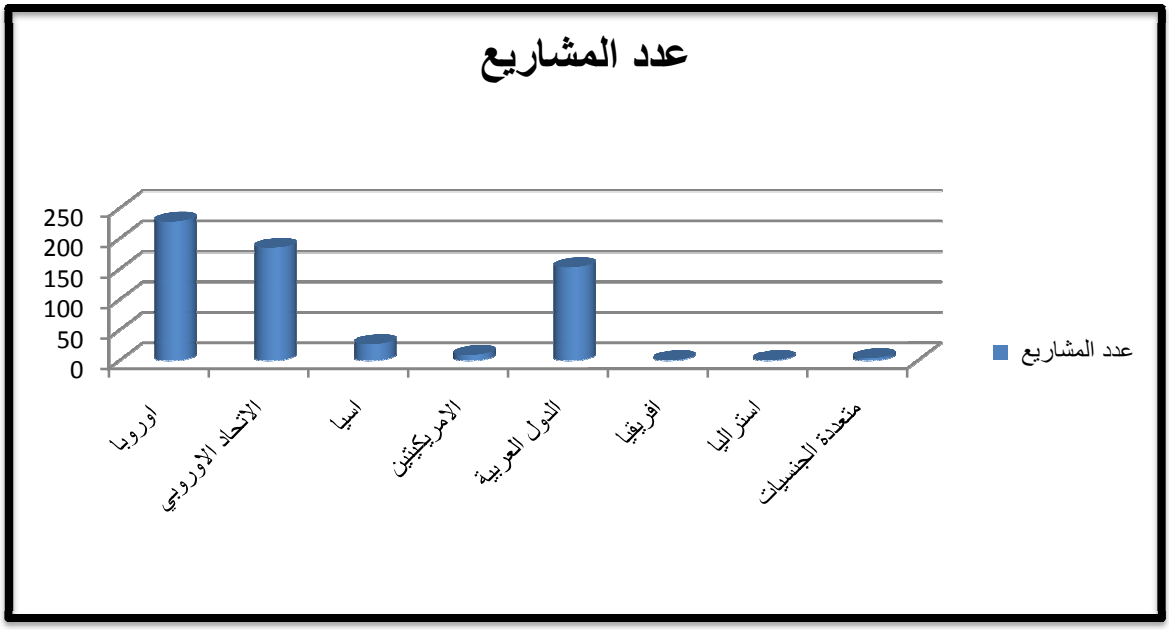

المصدر:

- من إعداد الطالبة .

التعليق:

تبين الأعمدة أعلاه أن عدد مشاريع الدول العربية اقل من عدد مشاريع دول أوروبا، التي نالت اكبر قدر وبعدها الاتحاد الأوروبي، في حين تأتي دول آسيا المرتبة الرابعة ثم الأمريكيتين وأخيرا الشركات الدولية النشاط أربع مشاريع، استراليا وإفريقيا مشروع واحد. وهذا يفسر أن عدد المشاريع الأوروبية هو بموجب الشراكة الاورو–جزائرية التي ألزمت الجزائر التقيد بها، بعد توقيع الشراكة الاورو– متوسطية. وهذه الأعمدة تبين أن التعاون بين الدول العربية غير فعال. بالرغم من أن الاستثمار الأجنبي للدول النامية نجده أكثر استعدادا وتأقلما مع المناخ الاستثماري الجزائري، نظرا لتقاربه في دولها الأم في مقدمتها الدول العربية والدول الأسيوية.

شكل رقم (06): مبالغ المشاريع الاستثمارية المصرحة حسب الأقاليم.

(المبلغ :مليون دينار جزائري)

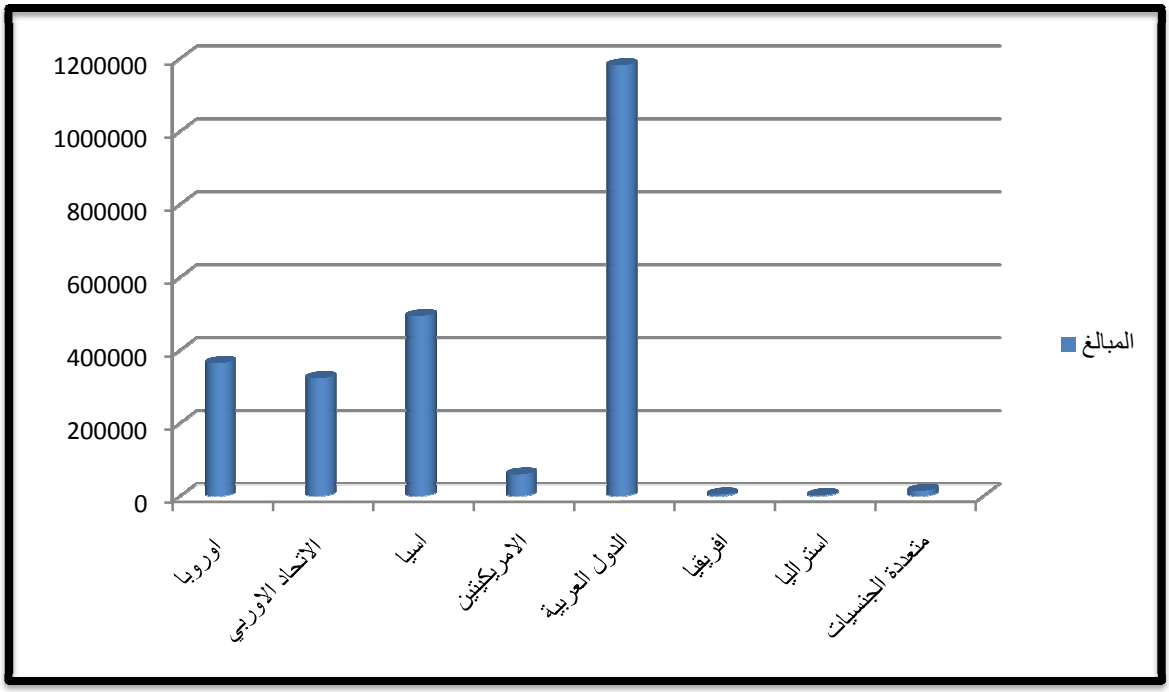

المصدر:

– من إعداد الطالبة .

التعليق :

إن البارز في هذا البيان أن الدول العربية بالرغم من قلة مشاريعها مقارنة بالدول الأوروبية، إلا أن القيمة المالية بمشاريعها اكبر بضعفين وأكثر من مبالغ المشاريع الأوروبية، كما أن المشاريع الأسيوية توظف مبالغ معتبرة مقارنة بعدد مشاريعها ومقارنة مع مبالغ الدول الأوروبية والاتحاد الأوروبي، أما المشاريع المتعددة الجنسيات فاستثمرت مبالغ قليلة على قدر عدد مشاريعها، وهذا دليل على براغماتية النزعة الأوروبية والغربية، وربما دليل على قدرتها الترشيدية السليمة في الاستخدام الأمثل للموارد المالية والى شح الموارد المالية خاصة بعد الأزمة المالية الأخيرة أو قيام مشاريع بالشراكة مع الجزائر، كما أن قاعدة 49٪ – 51٪ تعد عائقا في وجه الاستثمار المستقل الأجنبي.

شكل رقم (07): عدد الوظائف للمشاريع الاستثمارية الأجنبية المصرح بها حسب الأقاليم.

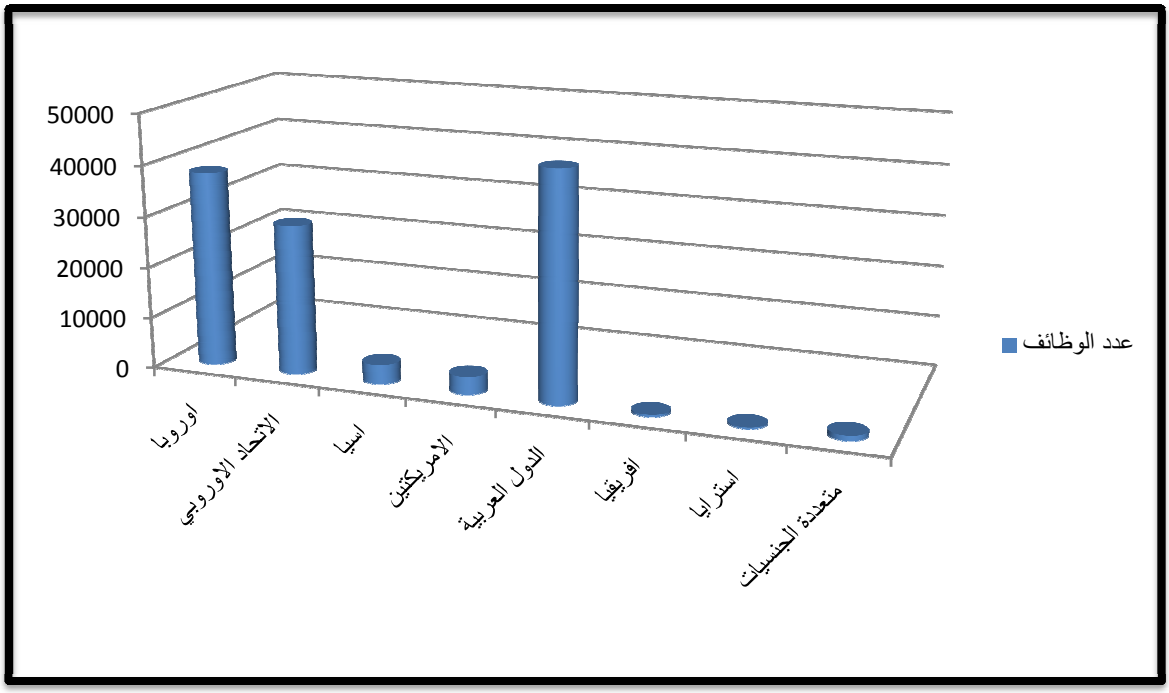

المصدر:

- من إعداد الطالبة .

التعليق :

يساهم الاستثمار الدولي في توفير مناصب شغل ووظائف معتبرة، بحيث ساعدت على تقليص معدل البطالة الذي اخذ مسار متناقص إلى 9 ٪ في عام 2012، خاصة بإتباع سياسة تشغيلية تعتمد على امتصاص عدد كبير من البطالين عبر خلق العديد من أجهزة التشغيل. كما نلاحظ من الأعمدة التي أمامنا أن الدول الأوروبية مع الاتحاد الأوروبي والدول العربية هي التي حازت على النصيب الكبير في الاستثمار في الجزائر. في مقابل ضآلة نصيب الشركات المتعددة الجنسيات وكل من الأقاليم الأمريكية والإفريقية، الأسيوية والاسترالية. يتبين أن المشاريع العربية في الجزائر امتصت عدد كبير من العمالة عكس المشاريع الأوروبية، بالرغم من حصولها على اكبر قدر من المشاريع، في حين أن الدول الأسيوية لم توظف العمالة الجزائرية مستعملة عمال أقاليمها على رأسها الصين، بسبب العدد الهائل لسكانها وبسبب عدم التزام العمالة الجزائرية بالوقت، وبالتالي تتصرف الاستثمارات الأجنبية ببراغماتية مع الأقاليم ذات النصيب المنخفض قلل من حجم استثمارها في الجزائر.

خلاصة الفصل الثاني :

نستخلص من خلال ما سبق ما يلي:

- ✓ أن الإصلاحات التي بادرت إليها السلطات الجزائرية اتسمت بالغموض والسطحية، لاحتوائها على عدة فجوات، ونظرا لغياب إستراتيجية واضحة وتضارب المعطيات بسبب تغير الحكومات. الأمر الذي عطل عملية بناء أو وضع مقاربة سليمة لواقع وأفاق الجزائر. وذلك بسبب الظروف التي مرت بها الجزائر من مشاكل أمنية، سياسية اقتصادية واجتماعية، إلى جانب الضغوطات الدولية المفروضة من الخارج، والتي لا يجب الالتزام باملاءات المؤسسات المالية المانحة حرفيا، ولا الالتزام بما تمليه منظمة التجارة العالمية لان المنظومة الغربية تسعى وراء منفعتها على حساب الانفتاح الاقتصادي والسياسي الذي تطالب به دول العالم.

- ✓ ففي ظل العلاقة غير المتكافئة بين الاقتصاد الجزائري والاقتصاديات المتطورة، وفي ظل علاقات دولية فوضوية وتحولات عربية جذرية، وفي إطار غياب نموذج محلي لتحقيق أهداف التنمية الشاملة، فان الوضع الداخلي الجزائري يواجه تهديدات حالية ومستقبلية خطيرة، ودليل ذلك ما جاء في الفصل الأخير.

الفصل الثالث

انعكاسات الدور الاقتصادي الدولي على الانفتاح الجزائري

الفصل الثالث: انعكاسات الدور الاقتصادي الدولي على الانفتاح الجزائري

تمهيد:

كان انعكاس الانفتاح السياسي والاقتصادي على كل الميادين الاجتماعية، السياسية والاقتصادية، حيث سنحاول من خلال هذا الفصل تفحص مخرجاته، وتقييم دور الفواعل الاقتصادية الدولية في دعم الانفتاح السياسي والاقتصادي.

المبحث الأول: مخرجات الانفتاح السياسي والاقتصادي في الجزائر

افرز قرار الانفتاح السياسي والاقتصادي النتائج التالية:

المطلب الأول: الآثار السياسية للانفتاح.

1/ أدى تدخل المؤسسة العسكرية في بداية المسار الانفتاحي إلى انزلاق نحو العنف السياسي، لكن مع الوقت تم تحييد دور الجيش عن الممارسة السياسية تدريجيا في العهدة الثانية للرئيس الحالي **بوتفليقة.**

2/ أحزاب سياسية تتسم بغياب رؤية حزبية إستراتيجية واضحة لعملية الإصلاح مع غياب مشاريع أو برامج متميزة وبديلة، ضعف وعدم فعالية النشاط التعبوي للأحزاب وعدم رغبتها في استقطاب الكفاءات بالإضافة إلى ممارسة الإقصاء الإطارات داخل هياكل الحزب، والسيئ في ذلك أن غالبية الأحزاب لا تهدف للوصول إلى السلطة.([1]) لكن بالرغم من ذلك صار للأحزاب دورا يتمثل في المساءلة بفضل النواب في البرلمان، والمشاركة السياسية في السياسة العامة. ([2])

3/ المجتمع المدني بعدما كان فعال في بداية الانفتاح، صار خاملا بعد التطورات التي عاشتها الجزائر بالرغم من تزايد عدده إلا انه يعاني من عدم الاستقلالية، ويتعرّض لضغوط سياسية عبر عمليات التمويل الانتقائي. واليوم تشكل أقوى منظمات المجتمع المدني امتداداً لحزب جبهة التحرير الوطني المهيمن، أما الجمعيات الشعبية فهي ضعيفة ولا تستطيع ممارسة التأثير على النقاش العام أو عملية صنع القرار.([3])

4/ أعاق الانفتاح المقيد ظهور تحالف سياسي مؤيد للتغيير الإصلاحي، قادر على تحدي الضغوطات الداخلية والخارجية، والسير قدما لإصلاح البنى والمؤسسات السياسية وتعديل القوانين، من خلال برنامج

([1]) - عبد القادر زيان - **الواقع السياسي الجزائري (مسودة حول الواقع السياسي الحزبي في الجزائر)** – تاريخ الزيارة في 15/يناير/2013 - منشور من طرف :المنسق العام **http://zianeprof.blogspot.com/search/**label

([2]) – عبد النور ناجي – **دور منظمات المجتمع المدني في تحقيق الحكم الرشيد في الجزائر (دراسة حالة الأحزاب السياسية)** – مجلة المفكر – العدد الثالث –جامعة محمد خيضر – بسكرة . بدون تاريخ . ص:117.

([3]) -Louisa Dris- Aït HAMADOUCHE Yahia .H. ZOUBIR- **Power and Opposition in Algeria: Toward a Protracted Transition?**- in l'année du CNRSeditions- Paris:2009. P: 64.

إصلاحي بعيد المدى بسبب ضعف الأحزاب السياسية، والانقسامات التي تعاني منها المنظمات المهنية.([1])

5/ أدى الانفتاح السياسي إلى انفلات وفوضى إعلامية كبيرة خارج إطار قانون الإعلام، وعدم نجاعة القنوات الخاصة التي بينت أنها غير قادرة هي الأخرى على تغطية القضايا المهمة للصالح العام.

6/ أدى الانفتاح إلى تعاظم الفجوة بين الحاكم والمحكومين، حيث انعدمت الثقة بالنظام القائم بسبب فشله المتكرر في البرامج التنموية وضعف أدائه وسوء اختياراته وعدم قدرته على ترتيب الأولويات، أزمة الشرعية التي تتزايد ملامحها كلما تعدل الدستور.

7/ افرز الانفتاح الاقتصادي إلى تزايد حدة ظاهرة الفساد، التي طالت شركات كبرى جزائرية مثل: سوناطراك وسونالغاز، حيث أن "مؤشر مدركات الفساد للعام 2012 الصادر عن مؤسسة الشفافية الدولية، والذي يصنّف الدول على أساس مدى انتشار الفساد في القطاع العام حلّت الجزائر في المرتبة 105 من بين 176 بلداً في جميع أنحاء العالم،([2]) كما أن عدم نجاعة الإصلاح الإداري وعدم تفعيل الرقابة والمحاسبة، أدى إلى تملص المسؤولين عن الفساد من العدالة.

8/ تولد عن الانفتاح التفاوت في توزيع الدخل بسبب ضعف قدرة الحكومة التوزيعية، وذلك بسبب تبني الحكومة لسياسة إحلال الواردات.

9/ فشل الانفتاح السياسي في صنع القواعد القانونية والتشريعات الملائمة، كما اغفل توفير الإدارة المناسبة لتنفيذ تلك القواعد، مخفقا في مسالة الاتصال السياسي بين مختلف عناصر النظام.([3])

10/ ضغوط ممارسة من قبل جماعات الضغط والمصالح وبعض القوى على الحكومة، لمنح المزيد من المزايا والتسهيلات، لاستقطاب مشاريع الاستثمار الأجنبي المباشر، هذه المزايا تؤثر سلبا على الاقتصاد الوطني وبالتالي على التنمية، حيث سيتم استحواذ أقلية أي جماعات المصالح على المزايا المحققة من مشروع استثمار أجنبي داخل الجزائر، باعتبارها حكرا خاصا عليها في حين أن الأعباء المترتبة على حوافز الاستثمار موزعة بشكل متساوي على كافة فئات المجتمع، أي أن النتائج السلبية يتحملها الفرد.

11/ إلغاء حالة الطوارئ عن طريق القرار الذي أصدرته الحكومة في2011 من اجل إعادة الهدوء وإظهار استعدادها للإصلاح.

([1]) - عبد القادر زيان - نفس المرجع والموقع.

([2])- Freedom House – **Algeria, countries at the Crossroads** – New York- 2011. P:79.

([3]) - الصاوي علي - **النخبة السياسية في العالم العربي** - مركز البحوث والدراسات السياسية - القاهرة- 1996.ص: 32

12/ تم إطلاق لجنة وطنية للإصلاح السياسي في 2011، حيث اجتمعت اللجنة مع أكثر من 200 من رجال الدولة وأعضاء في الأحزاب السياسية وقادة من منظمات المجتمع المدني. ([1])

13/ معارضة متفككة من خلال ظهور خلافات على السطح داخل التحالف بين منظمات حقوق الإنسان والنقابات العمالية من جهة والأحزاب السياسية من جهة أخرى.([2])

14/ تحقيق استقرار نسبي للنظام السياسي إلى الآن، بالرغم من التحديات المحلية، الإقليمية والدولية التي يواجهها.

15/ هيمنة قوة سياسية واحدة على الحياة السياسية إلى يومنا هذا، والتي يجسدها حزب جبهة التحرير الوطني، وتوسيع صلاحية المؤسسة التنفيذية على حساب البرلمان. ([3])

نلاحظ أن عوامل الانفتاح قد تكون سياسية وتعطي نتائج اقتصادية وسياسية، كما أنها قد تكون ذات طابع اقتصادي وتفرز نتائج سياسية واجتماعية، وذلك ما تبينه مقاربة الاقتصاد السياسي.

والجدول التالي يبين مؤشرات تبرز أي مرحلة وصل إليه الانفتاح السياسي. حيث "صنفت الجزائر في المرتبة التاسعة في الترتيب العربي حسب مؤشر المشاركة السياسية والمبادلة إذ كان المؤشر يقدر ب19.7٪ عام 2002، وارتفع سنة 2004 إلى 23.8٪، في حين احتلت المرتبة 17 في مؤشر الاستقرار السياسي الذي ارتفع من 7.6٪ سنة 2002 إلى 8.3٪ سنة 2004، وصنفت في الرتبة 14 حسب مؤشر البيئة الإجرائية بانخفاض المؤشر من 29.6٪ في 2002 الى17.7٪ في 2004، وبينت الإحصائيات تغير مؤشرات أخرى للحكم الراشد بين الانخفاض والارتفاع منذ 2005 إلى 2010 "([4]) حسب الجدول التالي:

جدول رقم (07): يبين مؤشرات الحكم الراشد في الجزائر بين 2005-2010

السنوات	2002	2004	2005	2006	2007	2008	2010
الترتيب عربيا (01)	-	-	10	09	10	11	34
مؤشر فعالية الحكومة ٪ (01)	-	-	44	39	35	37	-

([1]) - Abdelkader CHERIF - **Algerian 'Reforms' Are All Smoke, But No Real Substance -** National – 2011 **www.thenational.ae/thenationalconversation/comment/algerian-reforms-are-all-smoke-but-no-real-substance**

([2]) - **International Monetary Fund -** Article IV Consultation—Staff Report - Algeria - 2011- 2012.

([3]) - عبد النور ناجي – **دور منظمات المجتمع المدني في تحقيق الحكم الرشيد في الجزائر (دراسة حالة الأحزاب السياسية)** – مجلة المفكر – العدد الثالث –جامعة محمد خيضر – بسكرة . بدون تاريخ . ص: 117.

([4]) –World Bank Institute - **Data Base of Good Governance Indicators 2002 – 2004. www.worldbank.org**

الترتيب عربيا(02)	-	-	13	13	14	15	11
مؤشر النوعية التنظيمية ٪ (02)	-	-	30	25	25	21	-
الترتيب عربيا(03)	16	-16	14	10	14	14	27
مؤشر سيادة القانون٪ (03)	31.6	27.5	31	34	29	27	-
الترتيب عربيا (04)	12	12	11	10	09	11	13
مؤشر محاربة الفساد٪ (04)	31.1	41.9	41	41	43	41	-

Source:

1/ World Bank Institute - **Data Base of Good Governance Indicators 2005-2008-**

www.worldbank.org

2/ ملخص تقرير نبني **2020 – خمسينية الاستقلال: دروس ورؤية لجزائر2020**- جانفي 2013. ص:26-27 .

http://www.nabni.org/wp-content/uploads/2013/02/synthese-rapport-nabni-2020_AR.pdf

التعليق: يبين الجدول أعلاه انه بالرغم من كل الإجراءات التعديلية، والإصلاحات السياسية لم تتقدم الجزائر في مجال الحوكمة، بالنظر إلى الترتيب العالمي والعربي للجزائر في آخر سلم الترتيب نظرا لضعف مؤشرات الحكم الراشد والنتائج السلبية لنقص الشفافية والمسؤولية حول الحريات الاقتصادية ودرجة الفساد وفعالية الحكومة.

المطلب الثاني: الإفرازات الاقتصادية للانفتاح .

ايجابية اغلب مؤشرات الاقتصاد الكلي، بالرغم من المشاكل الهيكلية للاقتصاد وعدم تحوله إلى اقتصاد منتج .

1/ إن السياسة المالية ذات الطابع الكينزي المنتهجة من قبل الحكومة عن طريق رفع الإنفاق العام بهدف الرفع من عرض الإنتاج الوطني،لم تعط مردودية ايجابية، ويرجع هذا إلى ضعف الجهاز الإنتاجي ومحدودية قدراته. فرغم ضخامة الموارد المالية المخصصة لم تستطع المؤسسات الرفع من إنتاجها، وهذا ما أدى إلى ضعف أثر المضاعف الحكومي، مما استدعى تحويل هذه المبالغ في إنشاء الهياكل القاعدية وتزايد واردات السلع فقط.

2/ توسعت الخدمات الاجتماعية من حيث طبيعتها ونوعها للحد من ظاهرة الفقر.([1])

([1]) - حسين خليل – **التنظيم الدولي – النظرية العامة والمنظمات العالمية البرامج و الوكالات المتخصصة** – دار المنهل اللبناني للدراسات – المجلد الأول – الطبعة الأولى – بيروت -2010. ص: 479

3/ زيادة تبعية الاقتصاد الوطني للخارج بسبب الانفتاح التجاري، حيث أن البلاد تحولت إلى سوق مفتوحة للاستيراد من خلال إحلال الواردات.

4/ لم ينعكس الانفتاح الاقتصادي إيجابا على تركيبة صادرات الجزائر، حيث زاد نمو الإنتاج نحو تصدير البترول والغاز الطبيعي مقابل انخفاض نمو الإنتاج نحو المنتجات الغذائية والمواد الأولية والسلع الضرورية،([1]) ولم يرافقه تنويع الطاقات من خلال الطاقات المتجددة لفك الاعتماد على النفط .

5/ تحسن مستوى المعيشة من خلال ارتفاع الحد الأدنى المضمون للأجور، بحيث ارتفع من 5000دج سنة 1995 إلى 10000 دج ثم إلى 12000دج ثم إلى 15000دج وصولا إلى 18000 دج حاليا.([2])

6/ انعكاسات سياسات استقطاب الاستثمار الأجنبي في الجزائر خطيرة خاصة على التنمية، لأن سلبياتها تتمثل في الأثر التوزيعي، حيث أن الحوافز تنقل جزء من قيمة المزايا المرتبطة بالاستثمار الدولي إلى الشركات الأجنبية الأم خاصة كلما زادت درجة المنافسة بين الدول المضيفة لتقديم المزيد من الحوافز. أحيانا تقدم الدولة حوافز قدرها 200 مليون$ للحصول على مشروع استثمار أجنبي مباشر، في حين انه يحقق منافع إجمالية قدرها 150 مليون$. إذن تخسر الدولة 50 مليون $ بسبب الاستثمار، وبالتالي تؤدي الحوافز إلى خسارة قدر من الأموال بسبب المنافسة في الحصول على الاستثمار.([3])

7/ عدم القدرة على استحداث مناصب شغل كافية بالرغم من المؤشرات الايجابية للاقتصاد، كما أن أجهزة الشغل المعمول بها تستنزف كمية هائلة من الموارد دون مقابل ستقود البلاد إلى أزمة في المستقبل.

8/ ضعف القدرة التنافسية للمؤسسات الاقتصادية الوطنية، خاصة على المدى القصير حيث لم تستغل الحكومة الجزائرية المرحلة الانتقالية في دفع القطاع الإنتاجي الزراعي وقطاعي النسيج والصناعة.

9/ انتشار ظاهرة الاقتصاد الموازي راجع لجمود النظام الضريبي وعدم فعاليته، وإلى البيروقراطية الإدارية، تساهل السلطات في تطبيق الأحكام القضائية والعقوبات، نقص التنسيق بين المصالح الإدارية المشتركة، مما سبب اختلالات بين العرض والطلب والأسعار.

10/ قطاع خاص متواضع وغير متنوع ينحصر إنتاجه في المواد الغذائية، وغير قادر على المبادرة وتحمل مسؤولية الاستثمارات الكبرى، فبالرغم من مضي أكثر من عشرين سنة من انتهاج الجزائر للسياسة

([1]) – فيصل بهلولي – **التجارة الخارجية بين اتفاق الشراكة الاور-ومتوسطية والانضمام إلى منظمة التجارة العالمية** – مجلة الباحث – العدد 11 – جامعة البليدة – 2012. ص:120.

([2]) – الياس اورزيق – **ملتقى في التخصص (شؤون اقتصادية ودولية)** -2013- الجزائر .

([3]) - محمد زيدان– **الاستثمار الأجنبي المباشر في البلدان التي تمر بمرحلة انتقال (نظرة تحليلية للمكاسب والمخاطر)** - مجلة اقتصاديات شمال إفريقيا – العدد الأول – جامعة حسيبة بن بوعلي – الشلف – بدون التاريخ . ص:08.

الاقتصادية الانفتاحية، إلا أن المؤسسات الإنتاجية للقطاع الخاص مازالت غير مؤهلة لمواجهة المنافسة الأجنبية، كما انه لابد من نقل ملكية القطاع العمومي إلى القطاع الخاص بصفة هادئة وبتريث لتجنب المضاعفات غير مرغوب فيها.

شكل رقم (08):الاستثمار الجزائري في القطاعات الاقتصادية بمساهمة القطاع الخاص 2010/2001

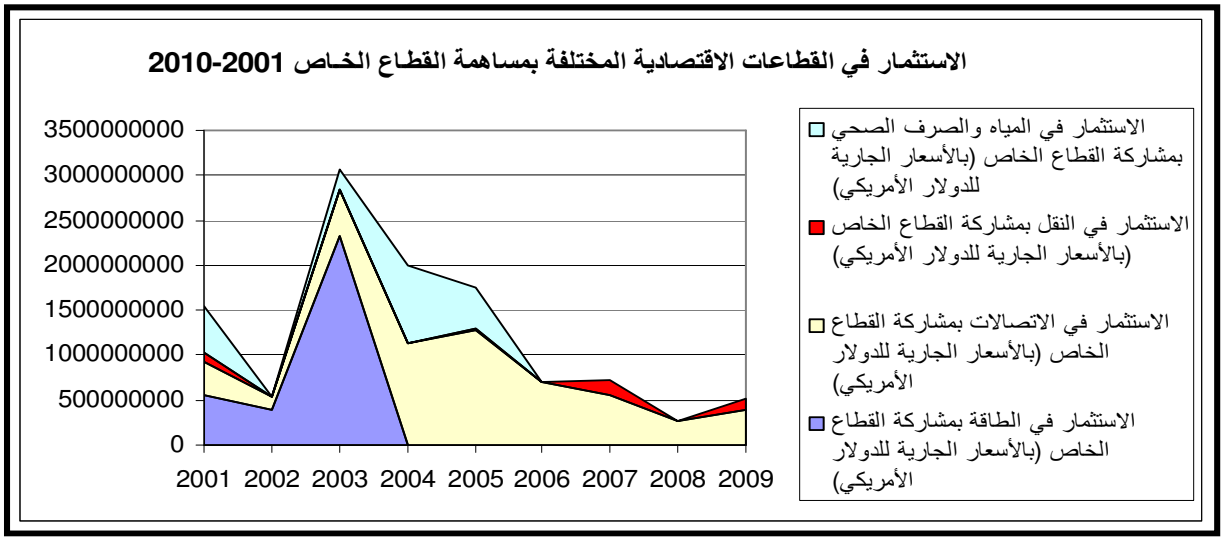

المصدر:

–عبد القادر بريش- زهير غراية - **دور القطاع الخاص في الجزائر في تعميق مبادئ وممارسات المسؤولية الاجتماعية للشركات** - بحث مقدم إلى الملتقى الدولي الثالث "منظمات الأعمال والمسؤولية الاجتماعية" المحور الثاني: التأصيل النظري لماهية المسؤولية الاجتماعية والعوائد المحققة من جراء تبنيها - جامعة بشار . ص: 10.

http://www.google.dz/url?sa=t&rct=j&q=&esrc=s&source=web&cd=1&ved=0CC4QFjAA&url=http

التعليق: نلاحظ تغير في الاستثمار الخاص في الجزائر بأربع قطاعات أساسية تتمثل في قطاع المياه والصرف الصحي، في النقل، الاتصالات والطاقة حيث تميز هذا الاستثمار بالتذبذب، بسبب عدة اعتبارات منها بيئة أداء الأعمال، إذ صنفت الجزائر عالميا في المرتبة125 من 178 في2007، وحسب مؤشر الحرية الاقتصادية صنفت الجزائر 114 من بين 161 دولة في 2005، حيث يتم الأخذ بعين الاعتبار مدى غياب الإكراه في الإنتاج والتوزيع والاستلال ومدى سيادة القانون والعوائق البيروقراطية، أما مؤشر التنافسية فإنها احتلت المرتبة 81 من بين 131 دولة في 2007.

النتائج الاقتصادية لعملية الانفتاح لا تعكسها مؤشرات الاقتصاد الكلي المذكورة في الجدول الموالي، والتي سجلت نموا ايجابيا بسبب أسعار البترول المرتفعة والتحسن في قيمة الدولار الأمريكي .

جدول رقم (08): المؤشرات الكلية للاقتصاد الجزائري ما بين (1989– 2012)

السنة	معدل البطالة ٪	معدل التضخم٪	نسبة PIB الناتج الداخلي الخام	رصيد ميزان المدفوعات(مليار$)	رصيد الدين الخارجي (مليار $)
1989	23,8	18.2	3,5	-	29.50
1990	19,8	17,9	−1,8	-	28.37
1991	20,3	25,9	0,3	-	27.87
1992	21,3	31,7	2,5	-	26.87
1993	23,2	20,5	−1,8	-	25.72
1994	24,4	29,1	−1,0	−4,30	29.48
1995	28,1	29,8	4,0	−6,20	31.57
1996	28,3	18,7	4,0	1,12	33.65
1997	29,2	5,75	1,0	1,16	31.22
1998	28,02	5,00	5,4	−174	30.47
1999	29,25	02,6	3,2	−2,38	28.31
2000	29,77	00,3	2,15	7,57	25.26
2001	27.30	4.2	2,7	6,19	22.57
2002	25,0	1,4	4,7	3,65	22.64
2003	23,7	2,58	6.9	7,59	23.35
2004	17,7	3.56	5.2	9.25	21.82
2005	15,3	1.6	5.1	16.94	16.4
2006	12,3	2.5	2.7	17.73	15.5
2007	13,8	3.7	3.1	29.05	4.2
2008	11,3	4,4	4.6	36.99	5.58
2009	10,2	5,7	4	3.860	5.687
2010	10,0	3,9	3.3	15.3	5.671
2011	09,8	4,5	2.9	20.1	4.4
2012	9.0	8.4	2.5	-	4.0

المصادر :

1. **تطور معدلات البطالة مابين1990 و 2011** – الديوان الوطني للإحصائيات، بنك الجزائر.
2. **معطيات اقتصادية واجتماعية**– تقرير وزارة الخارجية والتقرير الاقتصادي العربي الموحد2008/2007

شكل رقم (09): منحنيين يبينان تطور معدلات البطالة في الجزائر بين (1989 و2012).

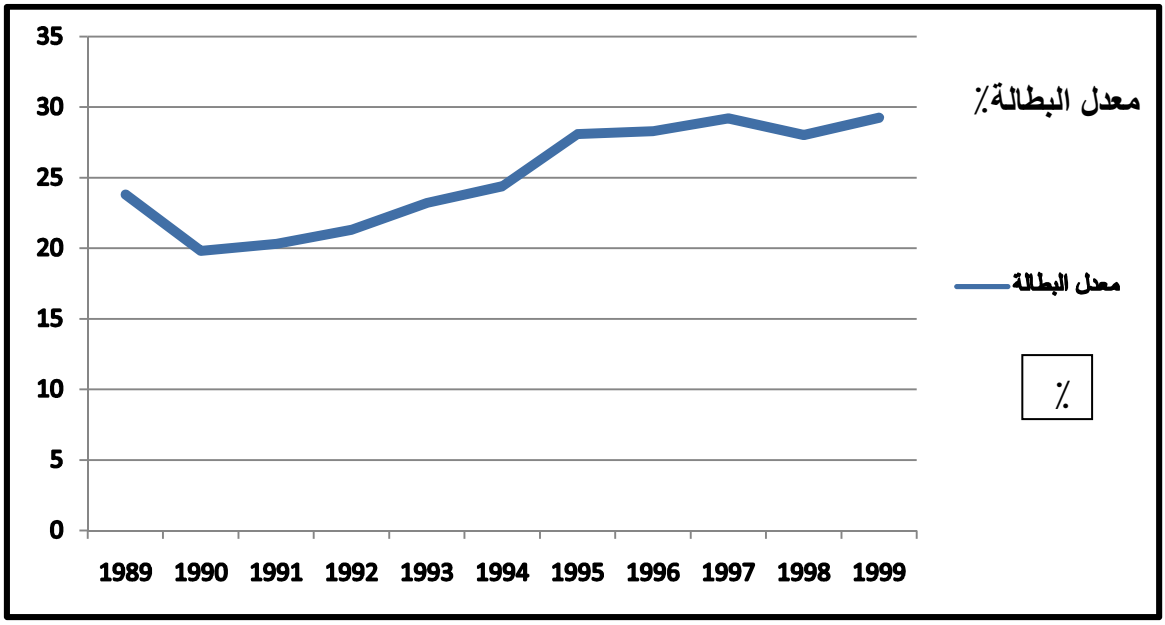

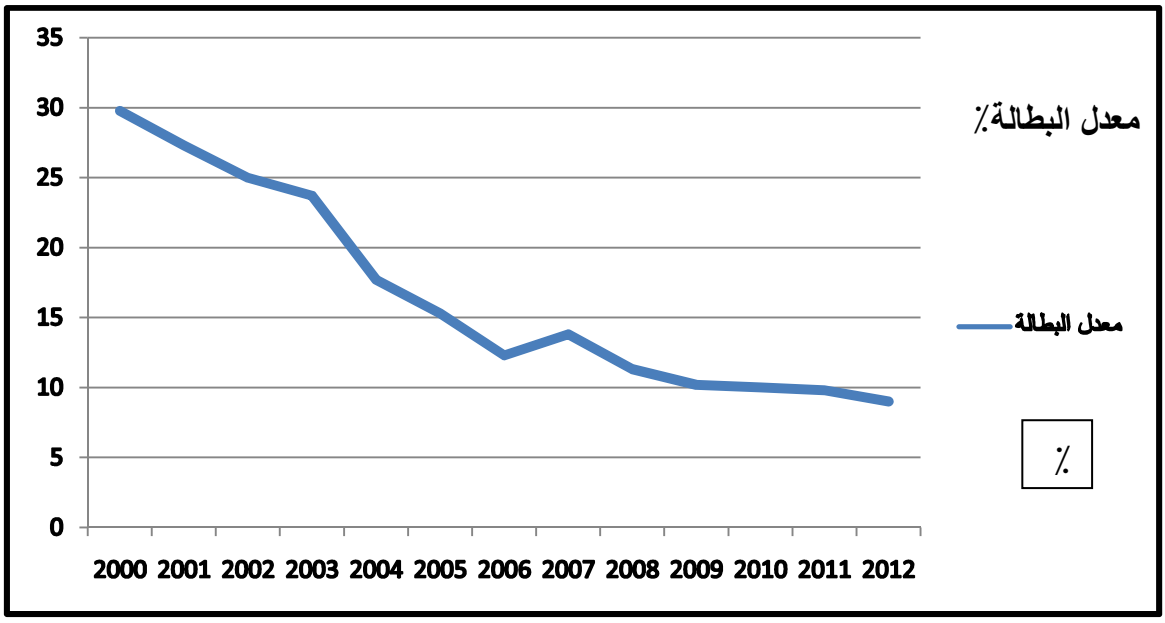

المصدر: المنحنيين من إعداد الطالبة.

التعليق: قسمت مدة الانفتاح لفترتين الأولى بين 1999/1989 والثانية بين 2012/2000 للربط بين

فترة تغير القيادة السياسية للجزائر والتحولات سياسية مقارنة بالفترة السابقة التي تميزت بالفوضى الداخلية.

1/ **الفترة 1989- 1999**: عرفت هذه الفترة انخفاض معدل البطالة في نهاية الثمانينات، بسبب تقليص حجم الإنفاق الحكومي، ثم عودة ارتفاع معدلات البطالة من جديد من 1990 إلى 1995 كان بسبب عودة عجز الميزانية وتراجع أسعار البترول بين 1991 و1994 وانخفاض قيمة الدينار، قاد البلاد إلى أزمة خانقة أدت إلى إعادة جدولة الديون الخارجية. أما تذبذب معدلات البطالة بعد 1995 إلى 1999 راجع إلى تذبذب أسعار البترول التي عادت إلى الارتفاع في النصف الثاني لعام 1999.

2/ **الفترة 2000-2012**: إن الانخفاض الكبير لمعدلات البطالة بشكل متزايد في الفترة الممتدة بين 2000-2012، راجع إلى إتباع سياسة تشغيلية تعتمد على امتصاص عدد كبير من البطالين بإنشاء أجهزة التشغيل التالية: **الوكالة الوطنية لدعم تشغيل الشباب(ANSEJ)**، **الصندوق الوطني للتأمين عن البطالة (CNAC)** و**الوكالة الوطنية للتشغيل (ANEM)**، وبذلك فان الانخفاض ليس بفعل المشاريع التنموية. كما نلاحظ استقرار معدل البطالة بين 12٪ و09٪ للفترة الثانية كنتيجة حتمية لتشبع سوق العمل وعدم القدرة على خلق فرص جديدة للشغل، بسبب كثرة خريجي الجامعات والمعاهد.([1])

شكل رقم (10): منحنيين يبينان تطور معدل التضخم في الجزائر بين (1989 و2012)

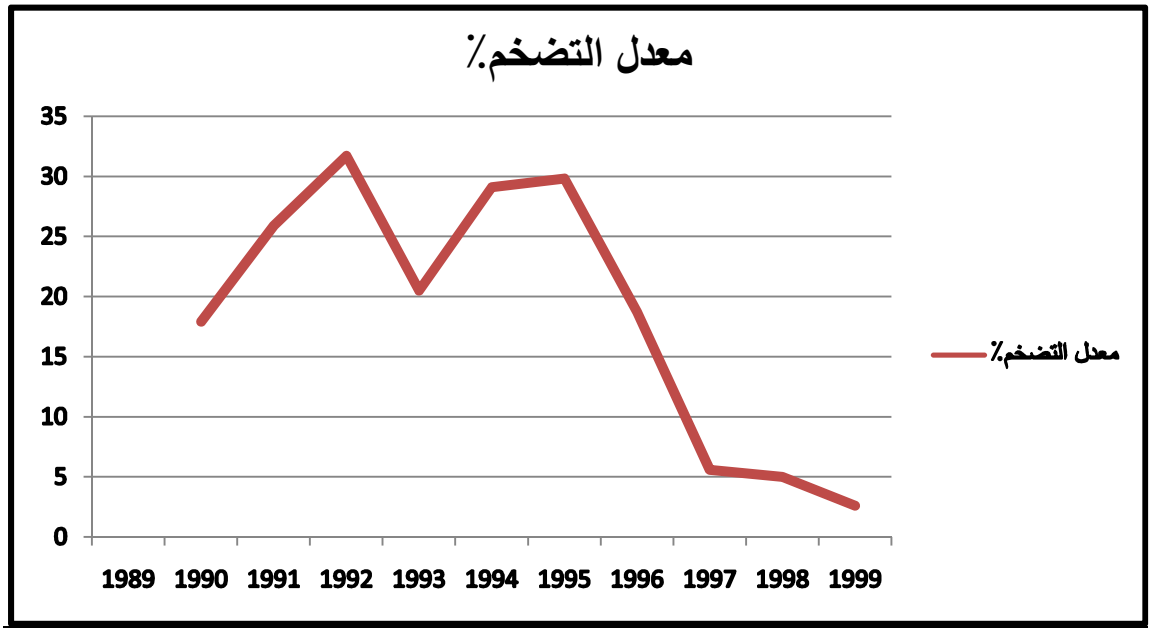

([1]) - هـلال درحمون - عـلي تـرير - **إستراتيجية التشغيل في الجزائر ودورها في معالجة البطالة (الملتقى العلمي لدولي حول: إستراتيجية الحكومة في القضاء على البطالة وتحقيق التنمية المستدامة**) - مخبر الاستراتيجيات والسياسات الاقتصادية في الجزائر- كلية العلوم الاقتصادية والتجارية وعلوم التسيير- جامعة محمد بوضياف –المسيلة - 2011. ص : 09 .

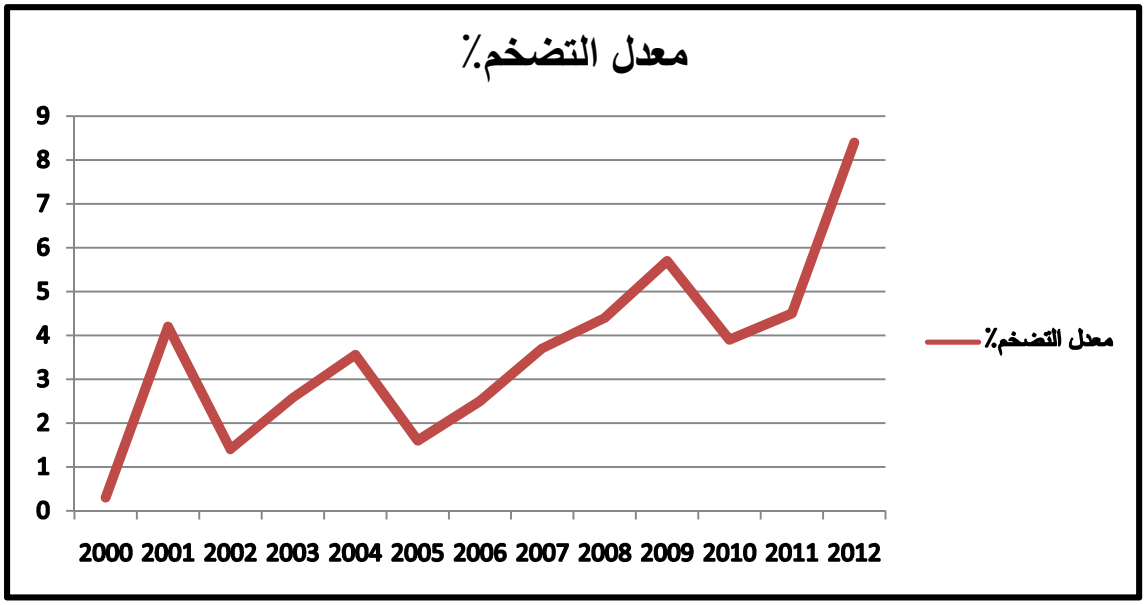

المصدر: المنحنيين من إعداد الطالبة

التعليق: تذبذب انخفاض نسبة التضخم من 18٪ إلى غاية 2.6٪ في الفترة الأولى، ثم تذبذبت بالارتفاع في الفترة الثانية 0.3٪ التي ارتفعت إلى غاية 8.4٪.

1/ **الفترة 1989- 1999**: تدخلت الحكومة لتخفيض نسبة التضخم، من خلال التدخل المباشر للبنك المركزي للتأثير على القروض التي يمنحها، وسياسة السوق المفتوحة، وسياسة إعادة الخصم في المرحلة الأولى من الإصلاح المالي، إلى جانب اعتماد سياسة الاحتياطي الإلزامي: حيث تحكم بنك الجزائر في سيولة الجهاز المصرفي حتى سنة 1994، من خلال معدل إعادة الخصم واتفاقيات إعادة الشراء في السوق النقدية ما بين البنوك، معدلات التضخم فقد سجلت تراجعا هاما ومستمر مع نهاية فترة البرنامج حيث انخفض المستوى العام للأسعار حسب مصادر صندوق النقد الدولي من 29 ٪ عام 1994 إلى 18.7 ٪ سنة 1996، 5.7 ٪ و 5 ٪ خلال سنتي 1997، 1998 على التوالي.

2/ الفترة 2000-2012: وتفادي الأثر السلبي للصدمات الخارجية تم رفع هذا الاحتياطي إلى 6.5 ٪ بعد أن كان 4.25 ٪ سنة 2001. لكن منذ منتصف سنة 2004 عرفت نسبة التضخم ارتفاعا مستمرا إلى غاية نهاية 2009 وهذا بسبب تزايد الكتلة النقدية والأزمة المالية العالمية أثرت سلبا بتصدير التضخم إلى الجزائر، ثم انخفضت النسبة من جديد إلى غاية 2010 بسبب ارتفاع الحصيلة الضريبية، التي أدت إلى تخفيض قيمة العجز في الموازنة، وإتباع سياسة مالية من ضمنها تخفيض النفقات العمومية المكلفة

وغير الضرورية، وذلك راجع لانتهاج الدولة الجزائرية لسياسة الإصلاح الضريبي للتخفيض من حدة التضخم وإيجاد توازن بين العرض والطلب،.([1]) ثم ارتفعت من جديد إلى 8.3٪.

شكل رقم (11): يبين تطور نسبة الناتج المحلي الخام في الجزائر بين (1989 و2012)

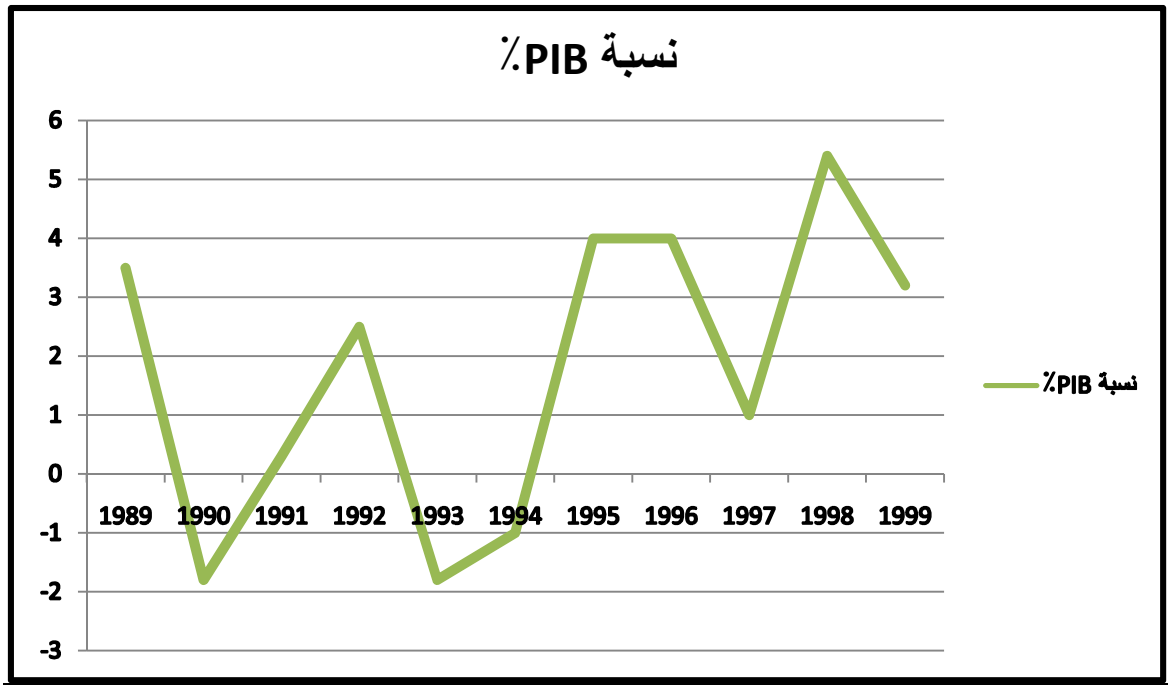

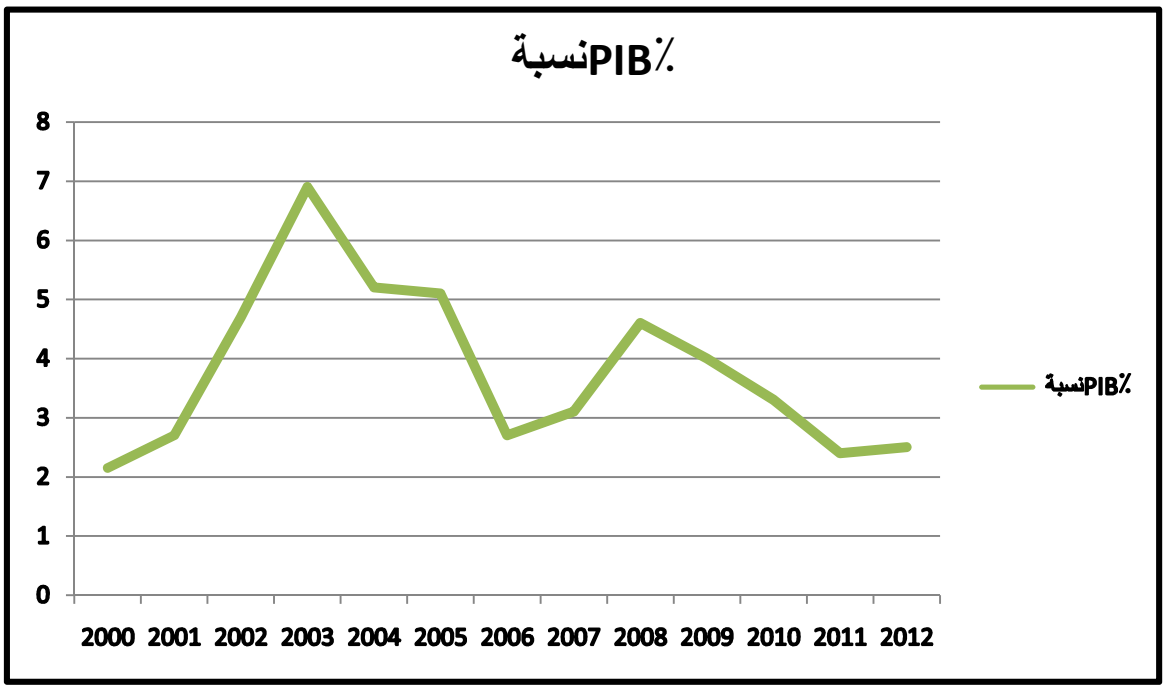

المصدر : المنحنيين من إعداد الطالبة.

([1]) - نجاة مشمس - **فعالية السياسة النقدية والمالية في علاج التضخم (دراسة حالة الجزائر1986-2004)**- مذكرة ماجستير - غير منشورة - جامعة بسكرة- 2004. ص: 130.

التعليق:

1/ **الفترة 1989- 1999:** تتجسد في اتفاقيات الجزائر معه انضمت الجزائر إلى صندوق النقد الدولي في 26 سبتمبر 1963 وكانت حصتها تقدر بقيمة 623.1 مليون وحدة حقوق سحب خاصة لترتفع إلى 941.4 مليون وحدة في أوت 1994، وقد لجأت الجزائر إلى صندوق النقد الدولي في هذه الفترة للحصول على قروض خاصة مع انخفاض أسعار البترول سنة 1986. ([1])

2/ **الفترة 2000-2012:** لم تتغير التركيبة السلعية للجزائر تغيرا ملحوظا، منذ الاستقلال حيث بقيت الصادرات من الطاقة والمحروقات هي المهيمنة على اكبر نسبة تتارجح بين 96% و98% الى يومنا هذا، اذا لم تتغير طبيعة الاقتصاد الجزائري الذي بقي يصنف ضمن الاقتصاديات الريعية، ولم ينجح في التحول الى اقتصاد منتج حقيقي. اما الواردات فنلاحظ ان النصيب الكبير منها يعود الى منتجات نصف مصنعة وتجيزات صناعية و ذا راجع الى المشاريع التنموية الجديدة كبرنامج التنمية الخماسي 2010-2014 قسم إلى برنامجين هامين: استكمال المشاريع الموجودة قيد الإنجاز بغلاف مالي قيمته 130 مليار دولار (9700 مليارد). ومبلغ 156 مليار دولار (11.534 مليارد) للمشاريع الجديدة.

شكل رقم (12): يبين تطور رصيد ميزان المدفوعات بين (1994 و2011)

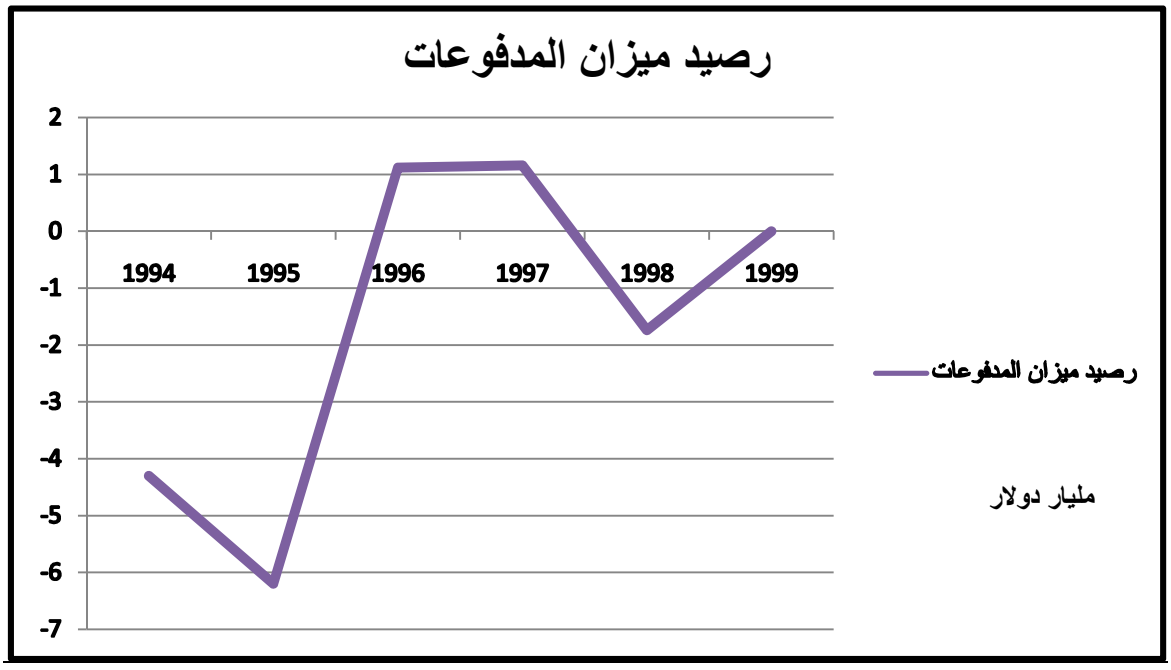

([1]) - **الاقتصاد الجزائري في الفترة 1991-1993:** في 26 أفريل 2006
http://www.islamonline.net/iol-arabic/dowalia/nammaa7-1-00/nammaa-b.asp.html

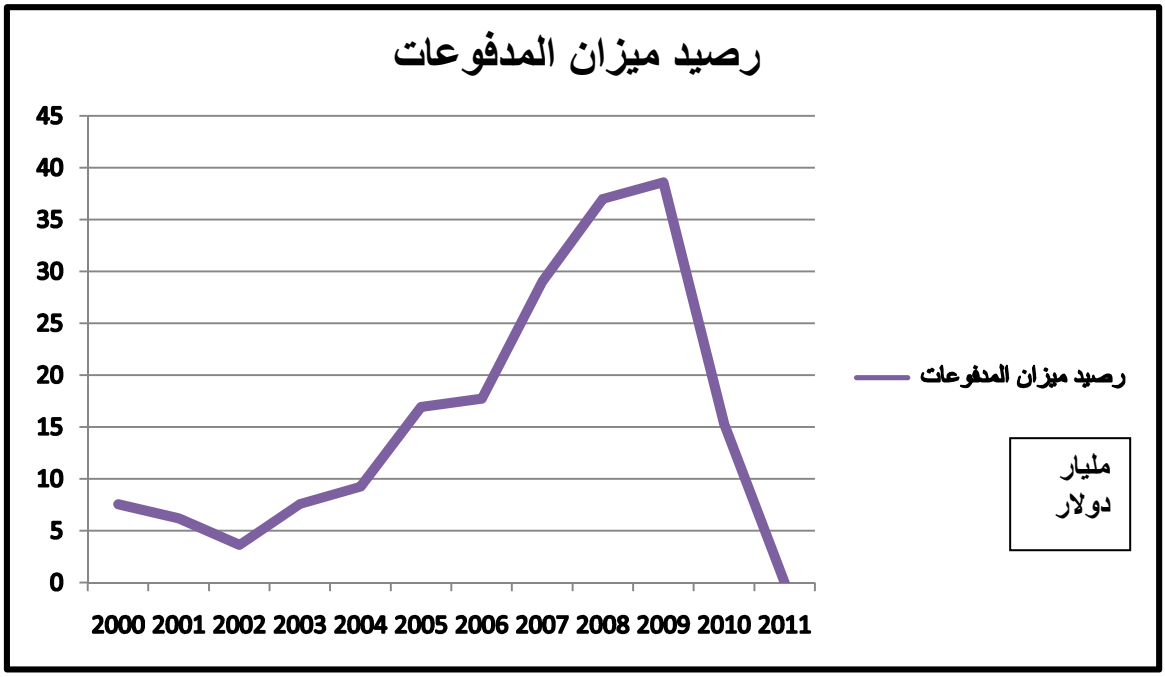

المصدر: من إعداد الطالبة.

التعليق:

1/ الفترة 1989-1999: انخفض العجز في الميزانية من 8.7٪ سنة 1993 إلى 4.4٪ سنة 1994 لتسجل فائضا بلغ 3٪، 2.4 ٪، 2.9 ٪ من الناتج الإجمالي خلال السنوات الثلاثة الأخيرة أي 1996، 1997، 1998 على التوالي حيث يرجع هذا الفائض إلى زيادة فعالية التحصيل الضريبي والانخفاض النسبي للنفقات العامة. كما عرفت الاحتياطات الدولية تحسنا غير مسبوق وتحقيق فائض في الميزان التجاري الذي اثر بشكل ايجابي على ميزان المدفوعات بسبب ارتفاع أسعار المحروقات ذلك سمح للجزائر برفع احتياطاتها الدولية حيث انتقلت من 2.6 ٪ مليار دولار سنة 1994 الى4.52 مليار دولار سنة 1996 ثم لتبلغ الذروة سنة 1997 بـ 8 مليار دولار. ([1])

2/ الفترة 2000-2012: لم يكن للانفتاح التجاري للاقتصاد الجزائري على الاقتصاد العالمي أي تأثير على ميزان المدفوعات خلال 2000-2012 إلا تغير في التركيبة السلعية للواردات، وهذا بشكل لا يخدم الاقتصاد الوطني لأنه يعمل على استنزاف العملة الصعبة ويؤثر على إجمالي الاحتياطات منها بالسلب.

([1]) – مرجع سابق الذكر.

جدول رقم (09): تطور درجة الانفتاح الاقتصادي في الجزائر خلال الفترة 1990-2012

الوحدة : مليون دولار أمريكي- PIB هو الناتج المحلي الإجمالي

السنوات	PIB مليون $	الصادرات مليون $	الواردات مليون $	درجة الانفتاح الاقتصادي٪
2003	68018.6	24500	13300	55.57
2004	85013.94	32200	18000	59.04
2005	102339.1	42100	20300	60.97
2006	117169.3	-	-	-
2007	135803.6	60163	27631	64.64
2008	170989.3	78233	39156	68.65
2009	137211.7	-	-	-
2010	161207.3	-	-	-
2011	199070.8	5278	4087	4.70
2012	205788.7	5497	3605	4.42

المصدر :PIB تقرير البنك الدولي

http://data.albankaldawli.org/indicator/NY.GDP.MKTP.CD

درجة الانفتاح الاقتصادي على الخارج : تكمن أهمية درجة الانكشاف في أنها تبين أهمية التجارة في الاقتصاد القومي ويمكن من خلالها قياس مدى حساسية الاقتصاد الوطني للمؤثرات الخارجية وتحسب كالتالي :

٪ درجة الانفتاح الاقتصادي = مجمل التجارة الخارجية / الناتج المحلي الإجمالي * 100

مجمل التجارة الخارجية لعام 2003= الصادرات + الواردات = 24500+13300 =37800

درجة الانفتاح الاقتصادي لعام 2003 = 37800/ 68018.6 * 100

درجة الانفتاح الاقتصادي لعام 2003 = 55.57 =55.6 ٪

على الرغم من أن ارتفاع هذه النسبة غير كاف لاستخلاص مؤشر التبعية إلى الخارج بالنسبة للدول المتقدمة، إلا أن ذلك يعني بالضرورة سهولة تعرض اقتصاد البلد للمؤثرات الخارجية وبالمقابل يصدق الأمر بصفة خاصة، على البلدان النامية التي تعتمد على تصدير القليل من المنتجات. وتتبع أهمية

مؤشر درجة الانفتاح من دلالته على سرعة تأثر اقتصاديات الدولة بالتقلبات الخارجية التي تتعرض لها أسواق صادراتها في حالة ارتفاعها.

شكل رقم (13): منحنى يبين تغير درجة الانفتاح الاقتصادي في الجزائر بين (2003 و2012)

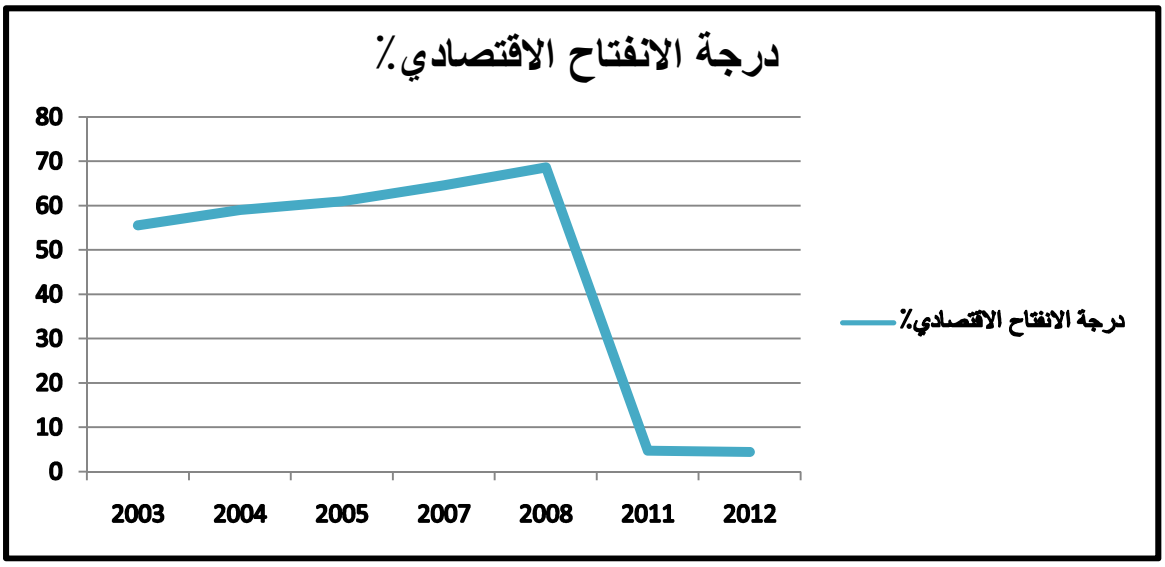

المصدر: المنحنى من إعداد الطالبة.

التعليق: ارتفاع درجة الانفتاح الاقتصادي لا تعني تطور الاقتصاد وتخلصه من مشاكله الهيكلية، وهذا هو حال الاقتصاد الجزائري فبالرغم من توجهه إلى الليبرالية الاقتصادية لدفع الاقتصاد الوطني وتنويع صادراته، وتحقيق استقرار في المؤشرات الكلية، وبالرغم من طول المرحلة الانتقالية التي دامت أكثر من 25 سنة، لم يتغير هيكل الاقتصاد الذي بقي قائم على الصناعة الاستخراجية التي تطورت بتحسن أداء الشركات العمومية خاصة في مجال الطاقة، وعدم قدرته على التحول إلى الصناعة التحويلية، إلى جانب اقتصار الإنتاج المحلي على بعض صناعة بعض المواد الغذائية، ولم تتم إعادة بعث الصناعة النسيجية بالرغم من ازدهار تربية الحيوانات، خاصة وان الجزائر مقبلة على الانضمام إلى منظمة التجارة العالمية وأن فترة المرحلة الانتقالية الممنوحة في إطار الشراكة مع أوروبا بقي لها ثلاث سنوات وتنفذ. وأن الزراعة مازالت ضعيفة نسبيا بالرغم من فك العزلة على بعض المناطق الزراعية وتحسن الأوضاع بها. ولم يحل مشكل البطالة بسياسات هيكلية، بل تم اعتماد السياسات الترقيعية أو المؤقتة، بالرغم من كثر الاستثمارات لبناء البنية التحتية، واعتماد سياسة كينزية لاستقطاب العمالة ورفع نسبة التشغيل، وغيرها من الاختلالات التي مازال الاقتصاد الوطني يحتويها، وبالتالي عدم التحول إلى اقتصاد منتج راجع إلى إحلال سياسة الواردات، التي رسخت التبعية الجزائرية للخارج، بالرغم من انخفاض درجة الانفتاح الاقتصادي في عامي 2011، 2012 إلى 4.70 ٪، 4.42٪.

المطلب الثالث: المخلفات الاجتماعية للانفتاح.

1/ فشل سياسة الانفتاح الاقتصادي أفرزت الفساد الإداري لبعض المؤسسات وهروب رؤوس الأموال إلى الخارج، إلى جانب فساد بعض أرباب العمل في القطاع الخاص وعدم شعورهم بالمسؤولية الاجتماعية اتجاه الفئات المحرومة في المجتمع حيث أن همهم الوحيد الربح، وعدم اهتمامهم بامتصاص البطالة وتقليص الفقر داخل المجتمع.

2/ فشل نمط التنمية وهجرة الأدمغة والكفاءات تدل على صعوبة التحكم في سوق الأجور وفي سوق العمل المحلي، وراجع إلى استخدام الكفاءات الأجنبية لدعم النشاط الاقتصادي، مما ترتب عنه تكلفة مادية معتبرة. مما أدى إلى انعكاس ذلك سلبا على المجال الاجتماعي الذي تحمل تكاليف باهضة، بسبب ظهور مشاكل اجتماعية كالرشوة والفساد، التهرب الضريبي والمضاربة والمحسوبية، استغلال النفوذ السياسي والإداري وظهور الأغنياء الجدد،([1]) وبالتالي بروز طبقة كومبرادورية طفيلية.

3/ انخفاض الدخول أدى إلى فساد أخلاقي من خلال غياب محاسبة الضمير في أداء الواجبات الوظيفية، إلى جانب تصاعد موجة المطالبة بالحقوق واختلال التوازن في معادلة الحقوق والواجبات، وهذا يتناف مع الثقافة الإسلامية والعربية.

4/ ظهور ممارسات غير أخلاقية من خلال الكسب السريع للأموال (العصابات والمتاجرة بالمخدرات، الاعتداءات،، التهريب، السمسرة غير شرعية، الإرهاب والهجرة غير شرعية) راجع لتزايد الدخول الطفيلية بسبب تزايد حدة الاقتصاد الموازي، وعدم فعالية الأجهزة المستحدثة لامتصاص البطالة، التي تعمل على استعباد خريجي الجامعات والكفاءات والتقليل من شانهم في ظل هذا الإطار التوظيفي، أدى إلى غضب مكبوت لدى الشباب كما أخر سن الزواج .

5/ التوسع في الاستهلاك والعزوف عن النشاط الإنتاجي حيث انهارت ثقافة الإنتاج([2])، إلى جانب غياب ثقافة الادخار بسبب الصفة الربوية للمصارف الجزائرية، والتوجه الكبير لدى فئة الشباب إلى الأنشطة الخدماتية، وهذا راجع لغياب روح المبادرة وبالتالي ضعف روح الابتكار لدى الفرد الجزائري.

6/ العنف المجتمعي بسبب فشل السياسات الاقتصادية مما أدى إلى اتساع الفجوة بين القمة والقاعدة الشعبية، وانتشار ظاهرة الاغتراب السياسي ونكران الهوية والتطلع للخارج .

([1]) – علي عباس – **إدارة الأعمال الدولية** – دار الحامد – الأردن- 2003.ص:538. سعيد عبد الخالق – **الاقتصاد غير الرسمي : أسبابها وأثارها،جماعة تحويني للدراسات المصرية** – القاهرة- 2000. ص: 04. ناصح المزروقي – العولمة الاقتصادية ، موقع الاقتصاد والإسلام – تاريخ الاطلاع 2006/07/16. ص:10.(نقلا عن عبد العزيز عبدوس – ص: -40-41-42.)

([2])– احمد أنور – **الانفتاح الاقتصادي وتغير القيمة** – دار المعرفة – مصر – 1993 .ص:94.

المبحث الثالث : تقييم الدور الاقتصادي الدولي على الانفتاح الجزائري

عند التدقيق في برامج الإصلاح التي اقترحتها المنظمات الاقتصادية الدولية على الجزائر بمشروطية اقتصادية وسياسية، اتضح أن تلك المؤسسات تتعامل مع الدول النامية ومن بينها الجزائر بإكراه وإجبار فلا يوجد توافق وتعاون بين الدول، بل هناك نظام عقاب وجزاء تتبعه الدول الغربية المانحة للمساعدات المالية. وذلك من خلال التعرض لايجابيات وسلبيات التدخل الأجنبي في الشأن الداخلي الجزائري.

المطلب الأول : ايجابيات التدخل الخارجي .

1/ اتضح أن تلك البرامج صالحة للاقتصاديات المنتجة، أو للاقتصاد السائر إلى النمو والمدر لمردودية إنتاجية والذي يتمتع بنمو اقتصادي حقيقي، بحيث يساعدها الانفتاح الاقتصادي على تفعيل تنافسية مؤسساتها على المستوى العالمي وتحسين إنتاجيتها، لكن في حالة اقتصاد ريعي مثل الاقتصاد الوطني لا يصلح هذا إذا لم تبادر الدولة في الاستثمار في الاقتصاد الحقيقي.

2/ أن هذا البرنامج قد اثبت نجاحه النسبي بالنسبة للجزائر، التي قامت بإعادة جدولة ديونها وطبقت الشروط المفروضة من قبل الصندوق. مما سمح بانخفاض المديونية مع تحقيق معدل نمو اقتصادي مقبول وزيادة الاحتياطات الدولية.

المطلب الثاني : سلبيات التدخل الخارجي.

الفرع الأول: في المجال السياسي.

1/ الدعم الخارجي والمساعدات المالية الممنوحة بشروط تكرس سيطرة النظام عليها، وتلاعبه بها من خلال اعتماد إصلاحات سياسية شكلية، دون توفر الرغبة الصادقة في الإصلاح ودليل ذلك فتح مجال معين بمادة وعرقلتها بمادة أخرى. لذلك ترضى المؤسسات الدولية بالإجراءات الشكلية للديمقراطية في حالة ما توافقت مصالحها مع مصالح الدولة المفروض عليها التصحيح في المجال الاقتصادي.

2/ دعم الاستثمارات الدولية التي تنشط بواسطة الدبلوماسية غير الرسمية التي تدعم القطاع الخاص والمجتمع المدني وتأكيدها على منافعهما، لان لهما القدرة على تسويق المواقف والأفكار، ولهم القدرة على الإقناع بأن إصلاح القطاع العام هو مهمة معقدة ومكلفة، وهذه مغالطة كبيرة، فلا وجود لاقتصاد قوي بدون القطاع العام.

3/ مساعدات الوكالات مثل البنك العالمي، المتعددة الأطراف ومنظومة الأمم المتحدة ركزت على المسارات المندمجة والتي تضم تحقيق الأهداف الإنمائية للألفية والحد من الفقر، لكن الواقع بدا يرسم طبقات في تشكيلة المجتمع الجزائري.

4/ تهدف المؤسسات الدولية المانحة إلى السيطرة على الثروات الوطنية، واستغلالها في إطار تشجيع الاستثمارات الدولية والتعاون والشراكة " لصالحها عبر العالم مع احتكار السلع المعروضة في الأسواق وفي الخدمات(سيطرة قلة من أصحاب المال على المعادلة في التحكم في أثمان هذه السلع والخدمات)." ([1])

5/ التدخل الأجنبي لتلك المنظمات يقلص هامش التحرك للمفاوض السياسي والمفاوض الاقتصادي، كما أن صندوق النقد الدولي لجا للجزائر في 2012 من اجل الحصول على قروض، بعد تسديدها لديونها الخارجية بسبب الوفورات المالية التي جنتها من إيرادات المحروقات، الأمر الذي جعل الحكومة تفضل منح هذا القرض بناءا لاعتبارات سياسية لاسترجاع المكانة السياسية الدولية للجزائر، على حساب المجال الاقتصادي.

الفرع الثاني : في المجال الاقتصادي

1/ تعمل المنظمات الاقتصادية الدولية (**FMI –BM – OMC**) على تغيير بنية الاقتصاد العالمي، ولاسيما في الاقتصاديات النامية من خلاله تغيير نمط الطلب وحجمه الإجمالي. أي تسعى إلى تحويل اقتصاديات تتسم أسواقها بالمزايا من خلال التكيف الاقتصادي وهي الإجراءات المرتبطة بإدارة الطلب ثم الإصلاح الاقتصادي المرتبط بالإجراءات المؤدية إلى التغيرات الهيكلية. ([2])

2/ "المساعدة الأجنبية تؤدي إلى حوافز سيئة للاستثمار، وتخفض المستوى الإجمالي للاستثمارات وكفاءتها، وتحدث خللا في نتائج السوق، وتزيد من اقتصاد الريوع وإعادة التوزيع، وتضعف حماية حقوق الملكية، وتؤدي إلى المزيد من السوء في السياسات العامة، وتقلل من شان المؤسسات الرشيدة ولا تسهم في بناء مؤسسات جيدة، كما تقلل من الأهمية التنافسية للبلد ..وهذه هي لعنة المساعدة الأجنبية." ([3])

([1]) – مصطفى أبو الخير السيد – **إستراتيجية فرض العولمة الآليات ووسائل الحماية** – ايتراك للطباعة والنشر والتوزيع – القاهرة – 2008. ص: 193 .

([2]) - توفيق النجفي سالم– **اقتصاد العولمة (مقاربات اقتصادية للرأسمالية وما بعدها)** – دار النفائس- الطبعة الأولى – بيروت – 2010. ص: 85.

([3])- بيجوفيتش بوريس– **هل تؤدي المساعدة الأجنبية الغرض منها؟** - جامعة بلغراد – الصرب- بدون العام .ص:04 .

www.developmentinstitute.org

3/ اخفاق برامج التصحيح الاقتصادي: التي زادت من عدد العاطلين عن العمل وساهمت في إفقار فئات كبيرة من الشعب، نتيجة لرفع الدعم على بعض السلع والخدمات الأساسية، مما انبثق عن تطبيق هذه البرامج سياسات نقدية ومالية وتوجهات اجتماعية زادت من حدة البطالة في الجزائر. ([1])

4/ سلبيات سياسات التحفيز على الاستثمار الدولي على التنمية: هذه السياسات لها تأثيرات سلبية على الوضع الاقتصادي وخاصة المالي للدول المضيفة وبالتالي على التنمية، باعتبارها عملية تحتاج تمويل ضخم ومن مصادر متعددة خاصة الداخلية، كما أن العناصر الأخرى غير المالية كالموارد البشرية وترشيد المؤسسات أو تحسين السياسات الاقتصادية تحتاج هي الأخرى إلى أموال. ([2])

5/ الخصخصة أو تشجيع القطاع الخاص: الليبرالية الاقتصادية تهدف إلى تسهيل عملية دمج الاقتصاد الجزائري أو اقتصاد أي بلد يقوم بخصخصة مؤسساته العمومية بعجلة الاقتصاد العالمي، وربطها تبعيا لإيديولوجية المؤسسات الدولية لتحقيق مصالح الاقتصاد الرأسمالي بعيدا عن التنمية، فالخصخصة ليست حلا لمعالجة اختلالاتنا الاقتصادية وإنما لمعالجة الاختلالات المالية والنقدية قصيرة الأجل، كما أنه يتم تشجيع القطاع الخاص لضعف القدرة التنافسية للمؤسسات الوطنية امام الشركات الدولية النشاط. ([3])

6/ الانضمام إلى منظمة التجارة العالمية: اثر على تغيير نظام الجمارك الذي لم يعد مستقلا، كما سيؤدي إلى تخفيض في التعريفة الجمركية والرسوم التي لها أهمية كبرى في إثراء الخزينة العمومية، حيث تسعى إلى إلغائها تماما، لكن السلطات الجزائرية متفطنة لهذا الأمر ورافضة إلى لتخفيض الحقوق الجمركية لكل السلع والخدمات.

7/ ستصبح الجزائر سوق دولية للدول المصدرة لان كل الشروط التجارية تتوفر فيها، والمتعلقة بالموقع الجغرافي كونها تعد قلب إفريقيا وبوابة للقارة الأوروبية، وكذا بسبب انخفاض حقوق ورسوم التصدير وخاصة لان المواطن الجزائري يتميز بصفة المستهلك واسع الأذواق ومتعدد النفقات، وهو ما يؤدي إلى إغراق السوق الوطنية بالمنتجات الأجنبية والتي قد تدخل إلى الوطن بطرق غير شرعية.([4])

([1]) – فضيلة عاقلي- **البطالة تعريفها أسبابها وأثارها الاقتصادية (سياسة التشغيل في الجزائر)-** جامعة الحاج لخضر باتنة – بدون التاريخ. ص: 06 .

([2]) - محمد زيدان– **الاستثمار الأجنبي المباشر في البلدان التي تمر بمرحلة انتقال (نظرة تحليلية للمكاسب والمخاطر) -** مجلة اقتصاديات شمال إفريقيا – العدد الأول – جامعة حسيبة بن بوعلي – الشلف – بدون التاريخ . ص: 06.

([3])- ياسين التكريتي هيفاء عبد الرحمن – **آليات العولمة الاقتصادية وأثارها المستقبلية في الاقتصاد العربي** – دار الحامد للنشر والتوزيع - الطبعة الأولى – الأردن – 2010. ص: 317-318

([4]) – فيصل بهلولي – **التجارة الخارجية الجزائرية بين اتفاق الشراكة الاوروميتوسطية والانضمام إلى منظمة التجارة العالمية**- مجلة الباحث- العدد 11 -جامعة البليدة – الجزائر – 2012 . ص: 118.

8/ جمعت الجزائر الأموال لتسديد دينها الخارجي وكانت قادرة على ذلك في 2011 لكن طمع الدول في الحصول على خدمة الدين أدى بها إلى الرفض، وهذا دليل على تغليب المصالح المادية ورغبة هذه الدول في استنزاف الموارد المالية والمادية وحتى البشرية للدول النامية.

المطلب الثالث : اقتراحات لتفعيل الانفتاح السياسي والاقتصادي .

عند تفحص الدور الخارجي للانفتاح الجزائري، يتضح أن السلبيات أكثر من الايجابيات وبالتالي اللجوء إلى المؤسسات المالية المانحة مخاطرة كبيرة وتهديد للأمن الوطني سواء كان اقتصادي أو سياسي، إذن لابد من الحذر الشديد في التعامل مع هذه المنظمات، وضرورة استغلال فرص الأمن والوفورات المالية استغلالا امثلا.

الفرع الأول: اقتراحات بشان الانفتاح السياسي.

1.سن إصلاحات سياسية واقتصادية عميقة جذرية بعيدة المدى تساعد على توسع اقتصادي مستدام وعادل من خلال توفير بيئة سياسية آمنة، وزيادة المشاركة الشعبية في الحياة السياسية، ومساءلة فعلية للزعماء السياسيين.

2.تنفيذ إصلاحات دستورية موعودة وصارمة وغير قابلة للتغيير، بشأن تحديد مدة تولي الرئاسة وزيادة صلاحيات رئيس الوزراء الذي يختاره البرلمان، إلى جانب وضع قوانين أكثر مرونة وغير معقدة وسارية المفعول أي غير مجمدة، وضرورة المبادرة إليها وتوفير آليات لتفعيلها خاصة بعد انتخابات افريل 2014.

3.التشاور مع الجامعيين الجزائريين لتطوير إصلاحات ضرورية مثل: دور الأجهزة الأمنية في الشؤون السياسية، والرقابة المدنية على الميزانيات والأنشطة العسكرية، والإشراف المستقل على عائدات النفط.([1])

4.تفعيل المجتمع المدني الجزائري بآليات من خلال التشريع، التدريب والتكوين، خاصة الجمعيات التي لها قدرة على تسويق سلع أو التسويق غير الربحي أو ترويج أفكار تنموية لمختلف شرائح المجتمع للمشاركة في البناء وحل مشاكل لا تنتبه لها الحكومة، وكذلك تنشيطه لإيصال اهتمامات الفئات الاجتماعية المختلفة، بطريقة منظمة إلى السلطات لتوفير قدر من الرقابة العامة والدعوة إلى التغيير.([2])

([1])- فؤاد عبد الله ثناء– **الدولة والقوة الاجتماعية في الوطن العربي علاقات التفاعل والصراع** – مركز دراسات الوحدة العربية – الطبعة الأولى – بيروت -2001 .ص:56.

([2])- حبيب كاظم - **دراسات في الاقتصاد والمجتمع وحالة حقوق الإنسان في الدول المغاربية تونس الجزائر المغرب –** بدون دار النشر - برلين- 2000. ص:20.

5.جعل النظام القضائي والإداري المسؤول مستقل عن وزارة العدل، وتفعيله باختيار أو انتخاب قضاة يتمتعون بالكفاءة والنزاهة وتحريره من التدخّلات السياسية.

6.ضمان استقلالية النظام الجمركي لكشف قضايا التهريب والفساد، وضمان عدم ضياع المال العام من الخزينة العمومية.

7.مراعاة خصوصية كل منطقة في الجزائر وهذا من خلال دعم اللامركزية في التسيير في إطار تفعيل رقابة وأداء المجالس المحلية وإعطاء مجال اكبر لمشاركة المواطن في تسيير شؤونه وشؤون مجتمعه.

8.الاستثمار في المورد البشري الجزائري الشاب، من اجل إنتاج رأس مال اجتماعي حسب **Robert PUTNAM** من خلال التركيز على قطاع التكوين المهني برسم سياسة فعالة لخدمة الصالح العام، والتأكيد على الثقافة العربية الإسلامية للمجتمع الجزائري، من اجل توظيفها في المعاملات اليومية خاصة في العمل.

9.تحييد دور المؤسسة العسكرية وإبعادها عن المجال السياسي، واقتصار دورها على مسالة الدفاع وتحقيق الأمن والحماية.

10.الحرص على جعل وسائل الإعلام مستقلة وغير منحازة وذات كفاءة، إذ لابد من تنشيطها وتركيزها على خدمة قضية التنمية خاصة، ومن اجل توفير قدر كاف من الرقابة العامة والدعوة إلى التغيير أو التجديد الفعال.

الفرع الثاني: اقتراحات بشان الانفتاح الاقتصادي

الاختلالات التي يتضمنها الاقتصاد الوطني يفرض إبداء بعض الاقتراحات والتي تتمثل في:

1.توجيه سياسة الإنفاق العام إلى الإنتاج، حيث يجب إعادة توجيهه لضمان استفادة الفئة الجزائرية المحتاجة فعلا لبرامج الدعم. وإعادة توازن الإنفاق الحكومي نحو القطاعات ذات الأولوية القصوى مثل التعليم والرعاية الصحية، الزراعة والصناعة، باستغلال الراحة المالية التي يترجمها ارتفاع احتياطي الصرف في توجيه السياسة المالية إلى تنشيط وتحفيز العرض الكلي، وذلك من خلال رفع قدرات الإنتاج

الوطنية في مختلف القطاعات، وتشجيع الاستثمار الحكومي المنتج وإخضاع المشاريع لمعايير المردودية الاقتصادية.

2. ضرورة إصلاح النظام الضريبي ومسايرته للتطور العالمي، خاصة " فيما يتعلق بالسياسة الضريبية فيجب رد الاعتبار للجباية العادية ضمن مجموع الإيرادات بتوسيع الأوعية الضريبية وتخفيض المعدلات بما يعمل على زيادة المردودية المالية، إلى جانب تحفيز الاستثمار وتقليص محاولات الغش والتهرب الضريبي. وذلك من خلال وضع الشروط الجبائية الملائمة لتحقيق التوازن الخارجي، عن طريق تنويع الصادرات وتوجيه الضريبة لإعادة توزيع المداخيل بشكل عادل، والعمل على حماية القوة الشرائية للعملة بدفع الضريبة لكي تكون عاملا من عوامل التحكم في التضخم". ([1])

3.ضرورة تنويع الصادرات خاصة في مجال الطاقة، حيث تعتبر الجزائر غنية بمختلف مصادر الطاقة سواء كانت محروقات أو طاقات متجددة، لهذا لابد من الاستثمار في هذه الطاقات المتجددة (الطاقة الشمسية، طاقة الرياح، طاقة الحرارة الجوفية، الكهربائية) إلى جانب الطاقة البديلة المتمثلة في الغاز الصخري. محليا سنكسب تنويع اقتصادي للصادرات الطاقوية، وسنتحرر من تبعية الاقتصاد للمحروقات أي الخروج من مأزق الاقتصاد الريعي، كما سيتم تفعيل المجال العلمي وتنشيطه وكذا تأهيل الرأسمال الاجتماعي، أما دوليا فتساعدنا على الخروج من التبعية للاقتصاد الدولي والقضاء على التبادل التجاري غير المتكافئ.

4.إجراء إصلاحات تجعل النظام القضائي والإداري المسؤول عن تنفيذ العقود التجارية يتسم بالكفاءة،ويتم تحريره من التدخلات السياسية وتحرير القوانين التنظيمية، مع ضرورة وضع أنظمة رقابية تضمن وجود قدر أكبر من الشفافية في الحسابات العامة وإدارة مالية قائمة على النتائج.

5.ضرورة وضع السلطات العمومية استراتيجيات وسياسات خاصة بتعزيز قدرات المؤسسة وتأهيلها، حتى تتمكن من تمديد النمو إلى ما بعد آجال الاستثمار المحددة، الأمر الذي يعتبر فرصة استثنائية للمؤسسات العمومية والخاصة لإبراز مكانتها في الاقتصاد الوطني.

6.إصلاح النظام المصرفي بما يتناسب والثقافة الإسلامية، لان النظام المصرفي القائم ينفر الفرد من الادخار بسبب الفائدة كما انه ينفر المستثمر المحلي والأجنبي، لتشجيع الادخار. هذا الأخير سيساعد

([1]) – غربي احمد – **انضمام الجزائر إلى المنظمة العالمية للتجارة وأثره على السياسات النقدية والمالية** (دراسة مقدمة للحصول على شهادة الدكتوراه في العلوم الاقتصادية) – كلية العلوم الاقتصادية و علوم التسيير - جامعة الجزائر – 2009/2008 . ص: 134.

على توفير السيولة للاستثمار وعدم الاعتماد على إيرادات النفط فقط، كما أن الجالية المتواجدة في الخارج ستساهم بتوفير العملة الصعبة من تحويلاتها إلى الداخل.([1]) أما في مجال التجارة الخارجية فانه لابد من تبني نظام مصرفي أكثر مرونة وقوة للصرف الأجنبي لتجنب ضغوطات تعديل سعر الصرف أو تطبيق سياسة متشددة في إدارة الطلب، مع الإصلاح المصرفي لابد من فرض شروط رقابية صارمة على تعاملاته.

7.توجيه وتكوين العنصر البشري في إطار احتياجات السوق الوطنية، وترقية اليد العاملة في قطاع الصناعة والزراعة، وتطوير الإدارة باعتماد الآليات التكنولوجية الحديثة والحاسوب لتسريع الإجراءات التي يحتاجها المواطن، وبالتالي تقليص البيروقراطية تدريجيا وتحسين قطاع الخدمات.

8. تحسين نوعية البنية التحتية في إطار برنامج طموح لتشجيع التنويع الاقتصادي، والاستغلال الأمثل للموارد المالية والمادية والبشرية المحلية، وبالتالي الارتقاء بالاقتصاد الوطني من القطاع ألاستخراجي إلى التحويلي ثم ألابتكاري من خلال تطوير المعرفة والقدرة على تطبيقها على ارض الواقع.

9.تطوير اقتصاد المعرفة والاستثمار في البحث والتطوير **Recherche & développement (R &D)** لدفع الإبداع الفكري، حيث إن الإنفاق على البحث والتطوير العلميين يساهم في رفع الناتج المحلي الإجمالي.

10. مسؤولية المواطن الجزائري في دفع عملية التنمية، فهي ليست حكرا على الحكومة فقط، لابد من تفعيل أو الوصول إلى معادلة الفرد المسلم المختلة حاليا، بطرح الثقافة العربية الإسلامية بصيغة تتلاءم مع تطور الحياة بمختلف مجالاتها وتوظيفها في البناء التنموي. وضرورة التنسيق بين القطاع الخاص والمجتمع المدني والفرد الجزائري من خلال بعث ثقافة التويزة التي بدأت في الزوال، إلا في بعض المناطق التي مازالت محافظة عليها(منطقة القبائل وبعض مناطق الجنوب).

11.لابد من مشاركة الجمعيات والمجتمع المدني ومنظمات الأعمال والتنسيق مع جهات في الحكومة لطرح مسائل تساهم في تنميتها وتساعد النظام السياسي على التغلغل في الإدارة والمناطق النائية، من خلال طرح برامج المسؤولية الاجتماعية للشركات الخاصة وتبنيها لمشاريع إنمائية.

([1]) - بوزيدة حميد - **النظام الضريبي الجزائري وتحديات الإصلاح الاقتصادي في الفترة (1992-2004)** (أطروحة لنيل درجة دكتوراه دولة في العلوم الاقتصادية) - كلية العلوم الاقتصادية و علوم التسيير- جامعة الجزائر- 2006/2005 . ص:96.

حوصلة: التغيير الايجابي الذي مقصده التنمية الشاملة، يفترض مشاركة محركات الانفتاح السياسي والاقتصادي المتفاعلة مع بعضها وهي الحكومة، المجتمع المدني، القطاع الخاص والعنصر البشري:

1/**الحكومة:** تقوم بوظائفها التشريعية،الاستخراجية، التوزيعية، التنظيمية، الاسترجاعية، الرمزية والمحافظة على الاستقرار الاقتصادي والسياسي، تعمل على إنشاء علاقة تكاملية مع القطاع الخاص بالشراكة مع القطاع العام مفرزة قطاع مختلط، ومع المجتمع المدني من خلال تواصل أعضائه بنواب في البرلمان مفعلة بذلك الذكاء الاقتصادي،الاستثمار والبحوث، التمويل والتسيير والتخطيط السليم، المؤسسات والإعلام والاتصال، الإدارة الجيدة والعنصر البشري، ستقوم بتفعيل عملية الانفتاح السياسي والاقتصادي.

2/**العنصر البشري:** المؤهل والكفء في كل المجالات، القادر على تنمية محيطه من خلال مكتسباته المستقاة من تنشئته الاجتماعية والسياسية، وبناءا على ثقافته وخصوصياته، بالتكامل والتضامن مع القطاع الخاص والمجتمع المدني والاهتمام بالمسؤولية الاجتماعية وتسويق الأفكار وطرح البدائل المتعلقة بها، خاصة إذا كانت علاقته مع الحكومة قائمة على الرضى والقبول، الثقة والتوافق، ومعتمدا على التكوين والتدريب، الادخار والتحويلات الخارجية للداخل سيساهم في دفع الانفتاح في مساره السوي.

3/**القطاع الخاص والمجتمع المدني:** بالتنسيق والتعاون والتكامل مع الحكومة والأفراد عليهما،تشجيع روح المبادرة من خلال تبني وطرح أفكار للمشاركة في الإصلاحات التي على الدولة إجراءها لتنمية البلاد.

شكل رقم (14) : الأطراف المفعلة للانفتاح السياسي والاقتصادي

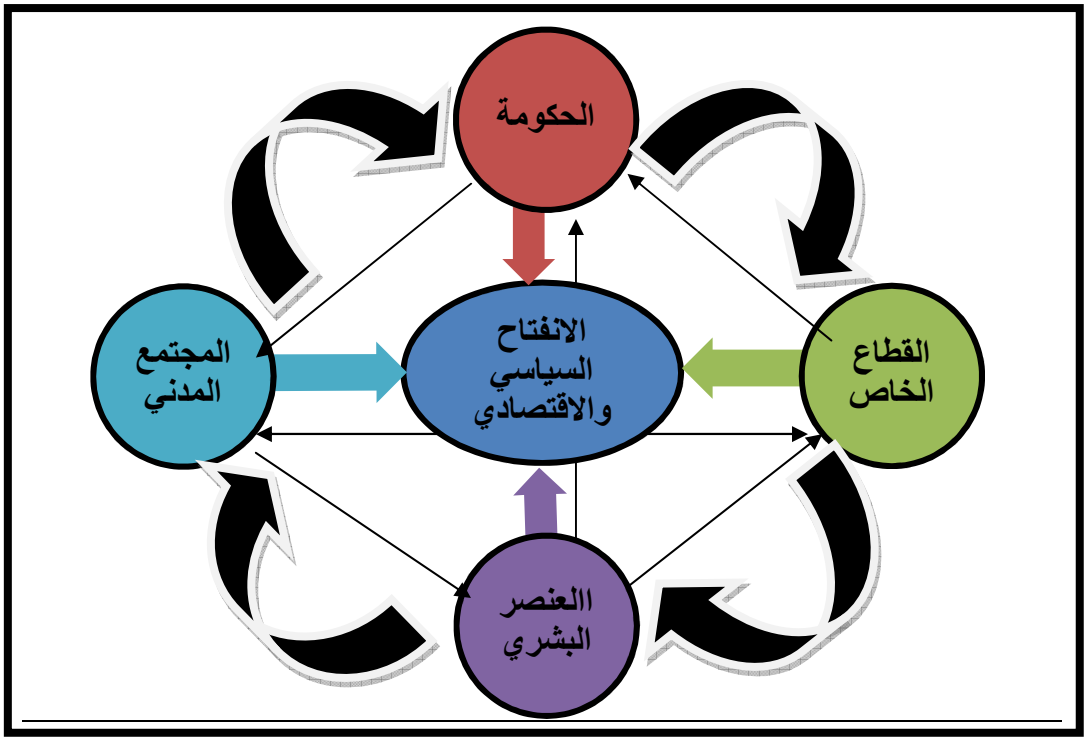

خلاصة الفصل الثالث:

بعد ملاحظة وتحليل انعكاسات تدخل المنظمات الاقتصادية الدولية على الانفتاح السياسي والاقتصادي للجزائر نستخلص ما يلي:

- ✓ أن محددات الإصلاحات والتغيير تتمثل في اعتبار أن البيئة الداخلية هي المحدد الرئيسي للتحول السياسي والاقتصادي، وأن المتغير الخارجي ما هو إلا محفز ومساعد ودافع للنظام السياسي للتكيف مع التغيرات الدولية الحاصلة، وذلك في ظل توخي اليقظة والحذر من قبل النخبة المقررة الحاكمة للبلاد ومسيري المؤسسات الاقتصادية. وأن الاعتماد على التوجيهات الخارجية لن يجدي نفعا حيث أن الدول المصنعة تربط مصالحها باقتصاديات الدول النامية ومن بينها الجزائر، بحيث لم يحدث تطورا لا على المستويين الاقتصادي والسياسي، فسطحية الإصلاحات السياسية والاقتصادية أعطت نتائج سلبية متوقعة من قبل الخبراء وإطارات الدولة، الذين تم تهميش توصياتهم التي تخدم عمليتي صنع واتخاذ القرارات، وتحقق المصلحة العامة للأمة الجزائرية.

- ✓ كما ثبت عجز بعض المقاربات النظرية المفسرة للانفتاح السياسي والاقتصادي، خاصة التجارية الليبرالية التي تفترض أن التبادل التجاري متكافئ بين الدول، وذلك راجع إلى اختلاف الهياكل الاقتصاديات المتطورة وهيكل الاقتصاد الجزائري، وبالتالي فشلت في تفسير الأحداث الحاصلة في الجزائر.

نتائج الدراسة

1/ إن أي انفتاح سياسي ممهد لعملية تحول نظام سياسي إلى الديمقراطية، لابد أن يكون متزامنا مع انفتاح اقتصادي، لان المشاكل الاقتصادية الكلية هي أهم العوامل المؤدية للتحول السياسي، كما أن العراقيل التي تواجه أي اقتصاد تكون بسبب الأداء الحكومي، وبالتالي هو عملية معقدة، طويلة، غير يقينية وذاتية أي أن خبرة بلد غير قابلة للتطبيق في بلد آخر، بحكم أنه لكل دولة مشاكل وأوضاع وموارد وثقافة خاصة بها، على أساسها يتم وضع رؤية مستقبلية للتغيير الايجابي.

2/ حدوث الانفتاح في كنف السلم وبالتدريج انجح واضمن، خاصة إن كان مدروس ومخطط له وغير مفاجئ وسريع، يساعد على تحسين الأداء الاقتصادي بمشاركة القطاع الخاص وتقليص الفوارق الاقتصادية والاجتماعية بمساهمة المجتمع المدني في ذلك، ويمكن الحكومة من استيعاب مطالب الجماهير ومنه يحفزها على إفراز مخرجات ملائمة وحلول جذرية، بشرط أن تكون عملتي صنع واتخاذ القرار مبنية على العقلانية والرشادة.

3/ إن لجوء الجزائر إلى المؤسسات المالية المانحة للحصول على مساعدات مالية وتقنية، أدخلها في دوامة التعديلات المكثفة غير المجدية بسبب المشروطية الاقتصادية والسياسية، التي عتمت الرؤية على السلطات الجزائرية لبناء إستراتيجية تنموية شاملة، بسبب غياب تحالف صلب ومتين وذو مصداقية وذلك راجع لعدم توافق القوى السياسية، كما أن القرارات المتخذة بشان السياسات الاقتصادية لا تصدر بالتعاون مع الخبراء وان التفاوض الاقتصادي في إطار الاتفاقات الثنائية والمتعددة الأطراف، يحصر هامش التحرك لدى المفاوض الجزائري بسبب الصلاحيات الضيقة الممنوحة له.

4/ الانفتاح السياسي والاقتصادي المدعوم من الداخل اضمن من ذلك المدفوع من الخارج، لأنه يساعد على وضع سياسة عامة سليمة، وبناء مؤسسات قوية تتمتع بسلطاتها الكاملة، ويحمي الحقوق والحريات ويضعف الاقتصاديات الريعية ويزيد القدرة الإنتاجية والتنافسية للدول، عكس ما حدث في الجزائر التي أخفقت في مسارها الليبرالي منذ البداية، بالرغم من توفر ترسانة ضخمة من القوانين والمراسيم والإجراءات الإدارية حاليا لم يحقق الانفتاح السياسي والاقتصادي أهدافهما.

5/ التعامل بحذر ويقظة مع الدول الغربية والأخذ بعين الاعتبار أن الجزائر محل أطماع القوى الكبرى المتنافسة على مواقع النفوذ والأسواق.

الخاتمة

إن لجوء الجزائر إلى المؤسسات الدولية المانحة كان أمرا حتميا في فترة التسعينات لإنقاذ الاقتصاد الوطني والبلاد من دمار محتم، لكن ذلك اثر سلبا على إدارة هذه الأزمة من خلال التسرع في قرار الانفتاح دون اللجوء إلى الخبراء المحليين لدراسة الواقع الجزائري، حيث خرجت الإصلاحات عن سيطرة الحكومة نتيجة عدم الأخذ بعين الاعتبار للواقع المحلي السياسي والاقتصادي، كما أن السلطات لم تستغل المرحلة الانتقالية بسبب عدم فعالية الإصلاحات، التي لا يجدر اعتبارها كذلك فهي مجرد تغييرات نجهل اتجاه نتائجها بسبب عدم دراستها واختبارها على واقعنا، حيث أنها كرست ديمقراطية إجرائية ولم تمكن الجزائر من الخروج من الاقتصاد الريعي.

كما أن الانفتاح السياسي والاقتصادي تم على حساب العنصر الاجتماعي الذي تكبد إفرازات كلا العمليتين، فالقطاع الاجتماعي هو المحرك الأساسي لهما، ولم يؤخذ بعين الاعتبار عند صدور قرار التوجه إلى الليبرالية، وبذلك عمقت الإصلاحات الاقتصادية التبعية الاقتصادية والتقنية للخارج، وجعلت المجتمع الجزائري يتصف بطابع استهلاكي، اتكالي وغير منتج، متطلع إلى الخارج. كما أن غموض الليبرالية السياسية أدى إلى اتساع الفجوة بين القمة والقاعدة وعدم الوثوق بقدرات النظام القائم، فسادت بذلك ظاهرة الاغتراب السياسي والعزوف في أوساط الشباب الجزائري وخاصة المثقفين منهم، بالرغم من أن الجزائر تمتلك معالم القوة في تاريخها وإرادتها السياسية وإطاراتها المتمكنة، طاقات شابة هائلة، ثروات ومواد خام ومصادر مختلفة للطاقات الحيوية، موقع جغرافي استراتيجي، إيرادات ريعية، لكن لم تتكلل الإصلاحات بالتحول إلى اقتصاد منتج وفعال، والى نظام سياسي قادر على التكيف والتأقلم مع الأوضاع ومتمكن من تسيير عقلاني ورشيد لأمور الحكم والشعب. لهذا لابد من الوثوق بقدرات الخبراء والمفاوضين الجزائريين، خاصة في المجال الاقتصادي وعدم تغليب السياسة على الاقتصاد دائما، رغم العلاقة الوظيفية بين الاقتصاد والسياسة.

وبذلك نتوصل إلى إجابة نهائية على الإشكالية المطروحة في المقدمة، فمن خلال مضاعفات الإجراءات المفروضة من قبل المنظمات الدولية الاقتصادية، الذي لا يتناسب مع طبيعة الاقتصاد الجزائري ولا مع خصوصية النسق السياسي، نستخلص أن الدول المحركة لهذه الآليات الدولية تتعامل ببراغماتية، إذ تسعى وراء مصالحها ومنافعها وإلى تعظيم مكاسبها المادية والمعنوية من خلال **مقاربة**

سوق أكثر دولة اقل، وذلك بتفعيل القوى الكبرى الليبرالية للدبلوماسية غير الرسمية التي يمثلها القطاع الخاص المجسد في الشركات الدولية النشاط، وتمثلها منظمات المجتمع المدني العالمي لتسويق والترويج لأفكار ليبرالية، أي تسعى لتحييد دور الدولة في النشاط الاقتصادي لصالح القطاع الخاص، وهذا أمر غير واقعي لأنه مع كل أزمة تتدخل الحكومات لإنقاذ الاقتصاد وليس القطاع الخاص وبالتالي القطاع العام له وزن في الاقتصاد، كما انه لا يمكن تضخيم حجم منظمات المجتمع المدني لأنها ذات دور تكميلي وقناة تواصل بين المجتمع والنخبة الحاكمة. فالقطاع الخاص والمجتمع المدني هما محور المقاربة الليبرالية الكونية والأداة المحركة لنظام دولي يسعى إلى تحقيق استقرار اقتصادي بالهيمنة والذي يتكلم عن آلية الضبط والتحكم في هذا النظام بالحوافز والعقوبات. إذن لا ينبغي التقيد بالسياسات الليبرالية المفروضة والمشروطة من الخارج.

- ففي ظل هذا الواقع، لابد على السلطة الحاكمة تفعيل آليات دعم المجتمع المدني الوطني ليساهم في نشر الوعي بضرورة المشاركة الايجابية للأفراد في البناء، وتشجيع القطاع الخاص ليقوي قدرته التنافسية والتفاوضية. وبناءا على ذلك لابد من وضع مقاربة جديدة شاملة للواقع الداخلي تمكننا من صياغة إستراتيجية تنموية ناجعة، تأخذ بعين الاعتبار نقاط الضعف ونقاط القوة، ومستغلة للفرص ومدركة للتهديدات الخارجية والمحلية للتمكن من مواجهة التحديات، وذلك انطلاقا من الأصالة والخصوصية الجزائرية بكل أبعادها، مستعينة بذلك مع كل الإطارات في الدولة والخبراء في الميدان والمختصين الأكاديميين، شرط التنسيق وتفعيل الاتصال السياسي بين كل مؤسسات الدولة الرسمية وغير الرسمية.

الملاحق

الملحق رقم (01): ادوار المجتمع المدني في دفع الانفتاح السياسي والاقتصادي

البعد	دور المجتمع المدني
السياسي	1. تفعيل المشاركة السياسية . 2. نشر الثقافة السياسية والوعي السياسي. 3. مراقبة ومتابعة النظام السياسي. 4. لعب دور الوسيط بين الحكومة والقاعدة الشعبية . 5. تجميع مطالب الجماهير . 6. توفير المعلومات للسلطات التشريعية.
الاقتصادي	1. المشاركة في رسم السياسات الاقتصادية والتنموية من خلال السياسة العامة بالتأثير على التشريع من خلال العلاقة مع البرلمانيين. 2. المطالبة بالتوجه نحو القطاع الخاص . 3. المشاركة في دفع عجلة التنمية الاقتصادية . 4. مكافحة الفساد.
الاجتماعي	1. الاهتمام بحقوق الإنسان والحريات العامة. 2. مساعدة الحكومة في تعزيز العدالة الاجتماعية. 3. تقليص الفجوة بين الحكومة والجمهور وتعزيز الثقة.
الدولي (بالتنسيق مع منظمات المجتمع المدني العالمي في ظل المنظمات الدولية باكتساب الصفة الاستشارية)	1. المشاركة في تعزيز الديمقراطية الغربية . 2. المشاركة في دعم التوجه نحو الاقتصاد المفتوح . 3. تعزيز الثقافة المرغوبة من قبل المنظمات الدولية والدول الغربية . 4. تعزيز الحوار والانفتاح على العالم الخارجي ونقل ثقافة السلام والحرية .

جدول من إعداد الطالبة .

الملحق رقم (02): جدول يلخص دراسة الموجة الثالثة لصامويل هانتنغتون

(الثورتين الفرنسية والأمريكية هما جذور هذه الموجة)

الموجة	المهلة	الفترة الزمنية	عدد الدول	عوامل تراجع التحول / الموجة المضادة / النمو الاقتصادي كسبب	الشرعية	الدين
الأولى	طويلة	1828-1926	29 دولة	متوسط نصيب الفرد من الناتج القومي الإجمالي يتراوح بين 300و 500 $ بأسعار عام 1960	1-الشرعية سابقا كانت تستمد من الدين والتقاليد قديما كان الحق الإلهي للملوك وفي فترة قريبة القومية .	1- الدول التي تأخذ بالمسيحية البروتستانتية والكاثوليكية هي التي تتميز بالديمقراطية وتتجاوب معها.
المضادة الأولى	قصيرة	1922-1942	17 دولة	التطور السياسي إلى أشكال جديدة من المطلقية قائمة على قاعدة جماهيرية عريضة مزيد من القهر والوحشية .		
الثانية	قصيرة	1943-1962	36 دولة	التحول بسبب احتلال الحلفاء ألمانيا الغربية،ايطاليا،اليابان،النمسا و كوريا أدى إلى دفع عملية إنشاء مؤسسات ديمقراطية	2-عقب انتصار الحلفاء أصبح الزعماء يستخدمون المنطق الديمقراطي ورموز شعارات ديمقراطية لإضفاء الشرعية على نظمهم (شرعية ديمقراطية .	2- في حين أن الإسلام و البوذية والكونفشوسية الاورثودكسية والمسيحية غير الغربية كل هذه الديانات تجعل الديمقراطية غير ممكنة. بالرغم من أن الإسلام يتقاسم ويتقاطع مع الديمقراطية في عدة نقاط .
المضادة الثانية	قصيرة	1958-1975	17 دولة	الانقلابات العسكرية في أمريكا اللاتينية فصارت تعرف بالشمولية البيروقراطية وفي آسيا نفس الظاهرة .		
الثالثة	قصيرة	1974-1990	31 دولة	الحد الأدنى الملائم من النمو الاقتصادي قد تحرك من 300-500$ إلى 500-1000$ كمتوسط نصيب الفرد من الناتج القومي الإجمالي . هناك 5 دول ذات ناتج قومي للفرد بين 1000-3000 $.		
المضادة الثالثة		1990◄	ثلثا الموجة الثالثة قد ارتدا. أي حوالي 20 دولة .	العدوى لانهيار نظم ديمقراطية ،أزمات اقتصادية، ضعف القيم و المعايير الديمقراطية السائدة، ضعف الأداء، الميراث الثقافي .		

المصادر :

1) وليد عبد الحي- **تحويل المسامات في نظريات العلاقات الدولية دراسة ميتقبلية** – مؤسسة الشروق للإعلام والنشر- الطبعة 1- الجزائر -1994 .ص :146-147.

2) صامويل هنتنغتون–**الموجة الثالثة التحول الديمقراطي في أواخر القرن العشرين**-ترجمة عبد الوهاب علوب-مركز ابن خلدون دار سعاد الصباح- الطبعة 1-لكويت-1993.ص / من 74- إلى 79 .

3) عبد الغفار رشاد القصبي – **التطور السياسي و التحول الديمقراطي (الحراك السياسي و إدارة الصراع)** – جامعة القاهرة– الطبعة 2 – مصر – 2006. ص :88-89-91-92-93 .

4- Florent Guénard- **La Promotion de la démocratie une impasse Théorique ? 2007**

<http://www.laviedésidées.fr/la-promotion-de-la-democratie-une.html

الملحق رقم(03): شكل يوضح العوامل المعززة للتحول الديمقراطي عند هانتغتون

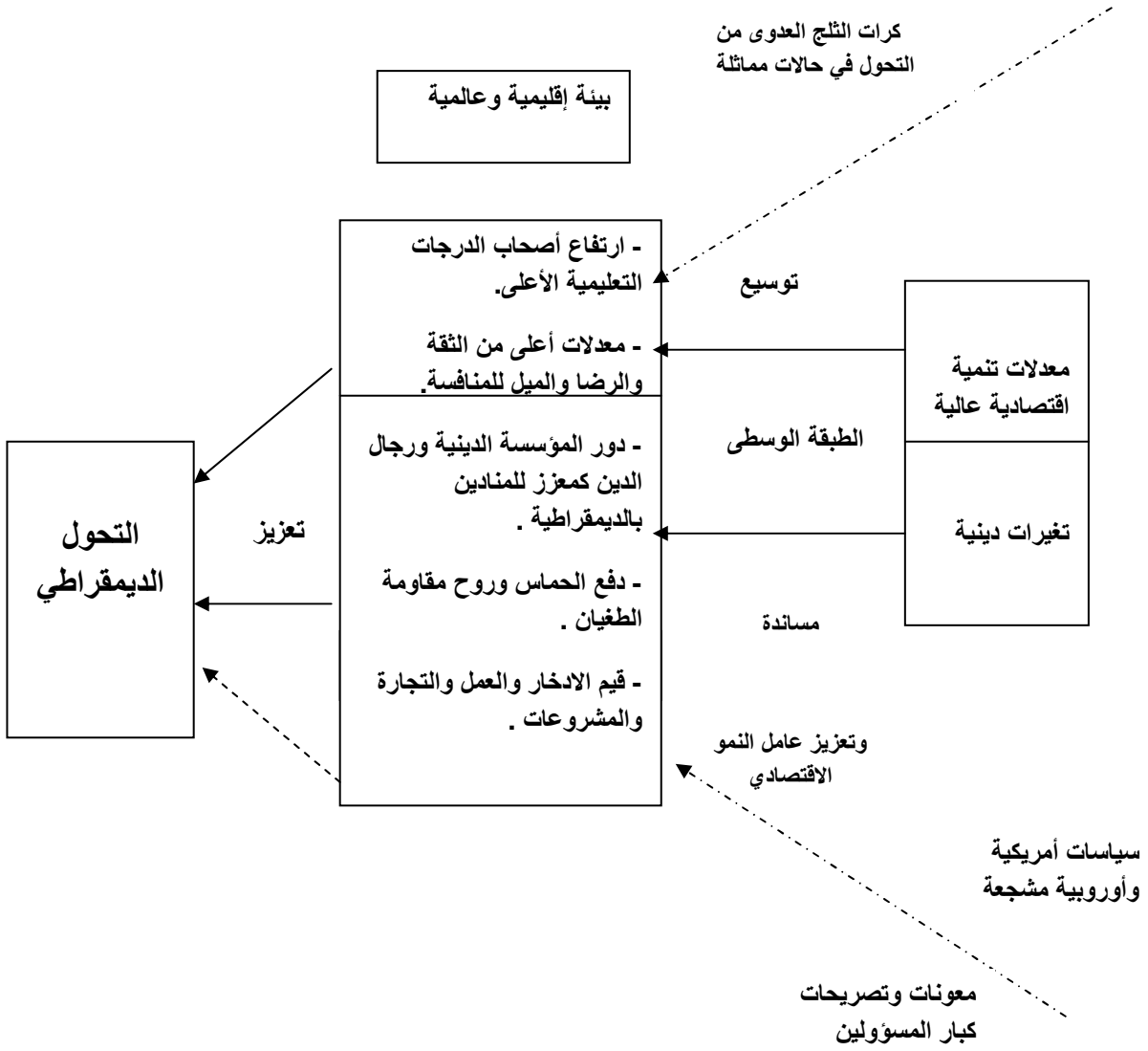

المصدر:

-عبد الغفار رشاد القصبي **– التطور السياسي والتحول الديمقراطي (الحراك السياسي وإدارة الصراع)**– جامعة القاهرة– الطبعة الثانية– مصر–2006–ص :91.

الملحق رقم (04) : جدول يوضح عدد الجمعيات الوطنية المعتمدة من 1987- 2002.

السنة	عدد الجمعيات
1987 أو قبل	06
1988	12
1989	81
1990	152
1991	136
1992	96
1993	64
1994	72
1995	75
1996	12
1997	04
1998	02
1999	37
2000	16
المجموع	765
2001- 2002عدد المنظمات غير الهادفة للربح المصدر Nasr Salim	58000

المصدر :

1) محمود بوسنة - **الحركة الجمعوية في الجزائر** - مجلة العلوم الإنسانية – جامعة قسنطينة – الجزائر- 2002 .ص : 141. (نقلا عن عبد النور ناجي- **النظام السياسي الجزائري من الأحادية إلى التعددية السياسية** – مديرية النشر لجامعة قالمة – منشورات جامعة قالمة – الجزائر-2006. ص: 152)

2/ Nasr Salim –**Arab civil societer and public governance reform : an analytical . frame work andoverview development in the arab countries** – dead sea- Jordan-2007.p:08.

الملحق رقم (05) :جدول يبين تدفقات الاستثمار الأجنبي المباشر إلى الدول العربية بالمليون دولار

الدولة	2005	2006	2007	2008	2009	2010	النسبة من الإجمالي 2010 (%)	معدل النمو /2009 2010 (%)
السعودية	12.097	17.140	22.821	38.151	32.100	28.105	42.45	(12.45)
مصر	5.376	10.043	11.578	9.495	6.712	6.386	9.65	(4.86)
قطر	2.500	3.500	4.700	3.779	8.125	5.534	8.36	(31.89)
لبنان	3.321	3.132	3.376	4.333	4.804	4.955	7.48	(3.14)
الإمارات	10.900	12.806	14.187	13.724	4.003	3.948	5.96	(1.37)
ليبيا	1.038	2.013	4.689	4.111	2.674	3.833	5.79	43.34
الجزائر	1.081	1.795	1.662	2.294	2.761	2.291	3.46	(17.02)
سلطنة عمان	1.538	1.588	3.431	2.528	1.471	2.045	3.09	39.02
الأردن	1.984	3.544	2.622	2.829	2.430	1.704	2.57	(29.88)
السودان	2.305	3.534	2.426	2.601	2.682	1.600	2.42	(40.34)
تونس	783	3.308	1.616	2.758	1.688	1.513	2.29	(10.37)
العراق	515	383	972	1.856	1.452	1.426	2.15	(1.79)
سورية	583	659	1.242	1.467	1.434	1.381	2.09	(3.70)
المغرب	1.654	2.449	2.805	2.487	1.952	1.304	1.97	(33.20)
البحرين	1.049	2.915	1.756	1.794	257	156	0.24	(39.30)
فلسطين	47	19	28	52	265	115	0.17	(56.60)
الصومال	24	96	141	87	108	112	0.17	3.70
الكويت	234	121	112	-6	1.114	81	0.12	(92.73)
جيبوتي	22	108	195	229	100	27	0.04	(73.00)
موريتانيا	814	106	138	338	(38)	14	0.02	136.84
اليمن	-302	1.121	917	1.555	129	(329)	(0.50)	(355.04)
إجمالي الدول العربية	47.563	70.380	81.414	96.762	76.223	66.201	-	(13.15)
الدول النامية	332.307	429.459	573.032	658.002	510.578	573.568	-	12.34

المصدر: قاعدة البيانات مؤتمر الأمم المتحدة والتنمية (إنكتاد) تقرير الاستثمار العالمي (2011م)

الملحق رقم (06): وضعية الحكم الراشد في الجزائر بعرض تطور مؤشراته من خلال المنحيات البيانية التالية خلال الفترة 1996 -2008 :

منحنى يبين مؤشر التصويت والمساءلة

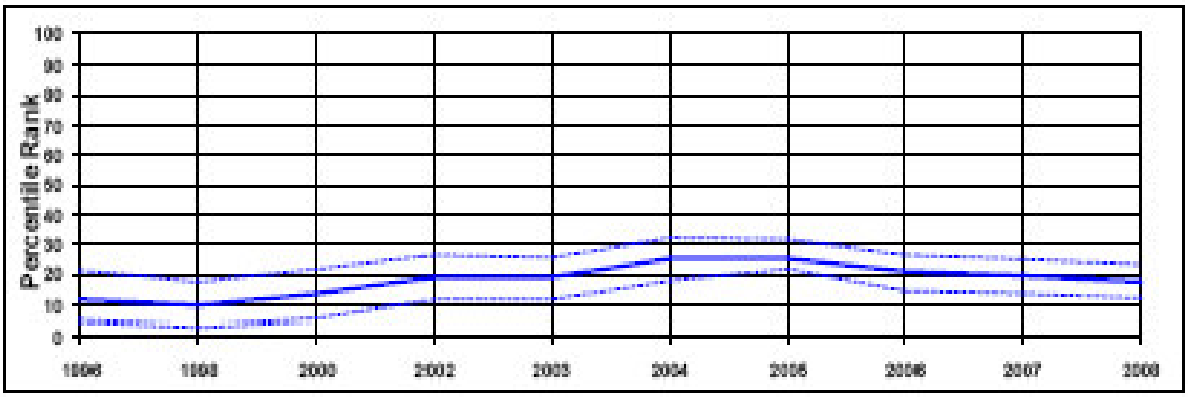

منحنى يبين مؤشر الاستقرار السياسي وغياب العنف /الإرهاب

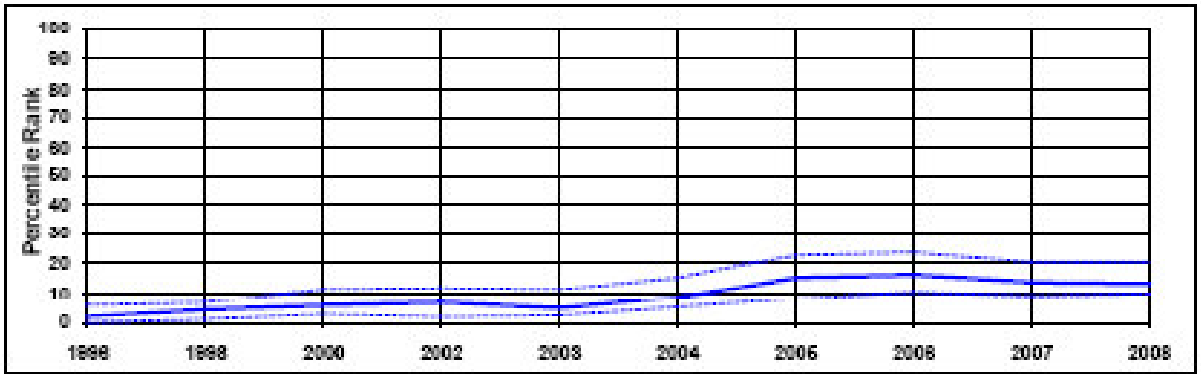

منحنى يبين مؤشر فعالية الحكومة

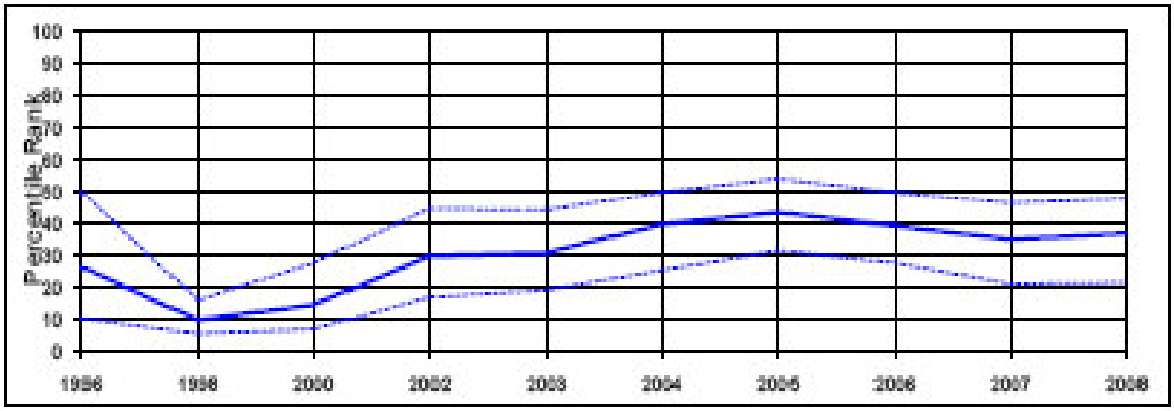

منحنى يبين مؤشر نوعية الأطر التنظيمية

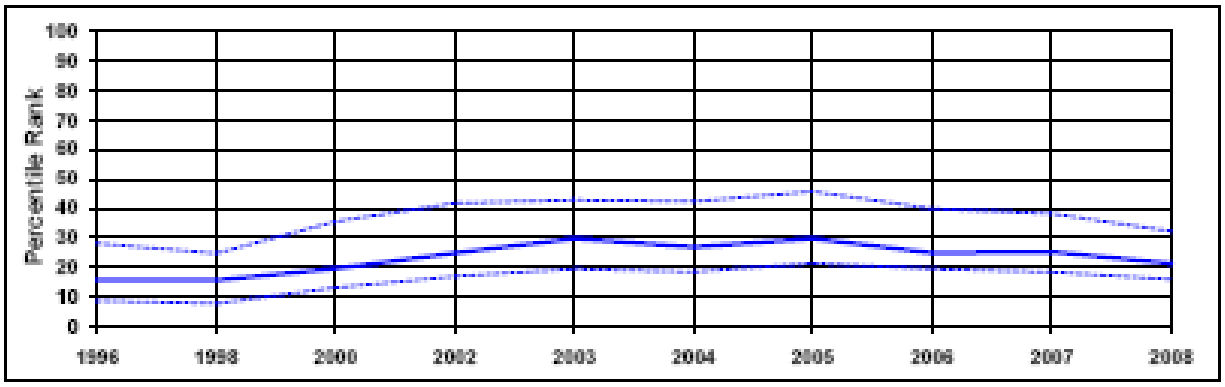

منحنى يبين مؤشر سيادة القانون

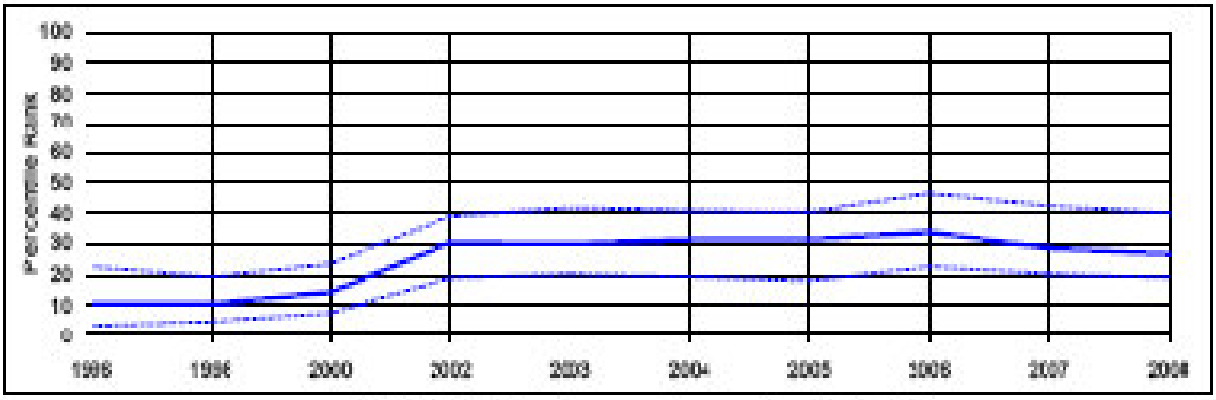

منحنى يبين مؤشر التحكم في الفساد

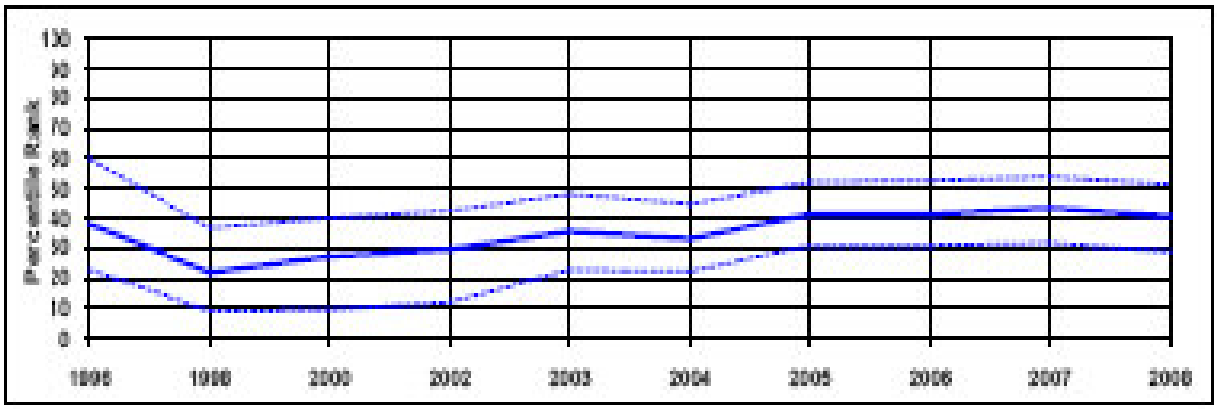

Source :**Governance Matters: Country data Report for ALGERIA 1996-2008**, World Wide indicators,WORLD BANK Institute,2009

الملحق رقم (07): التركيبة السلعية للصادرات والواردات الجزائرية لعام 2012

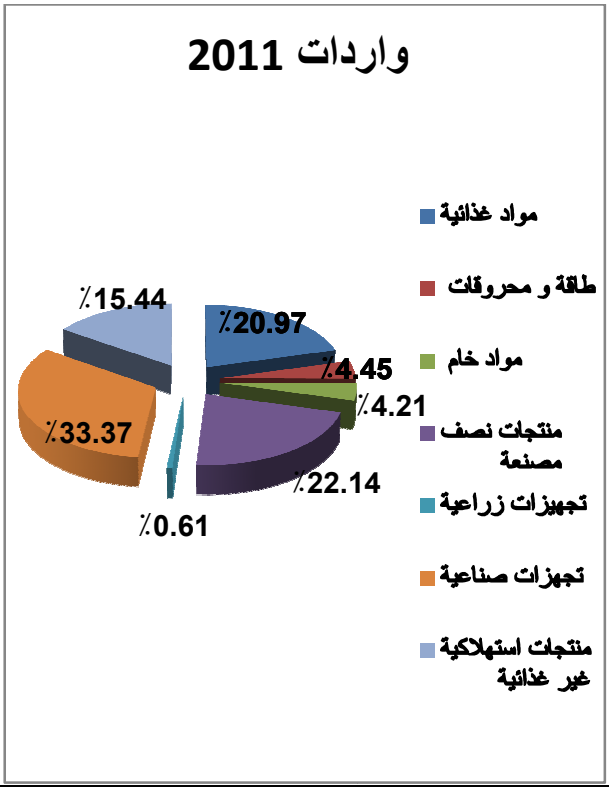

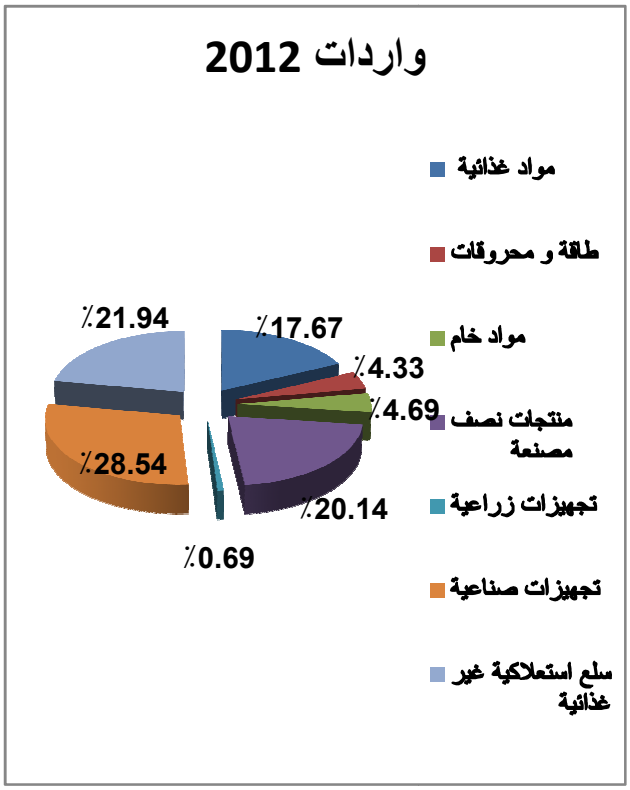

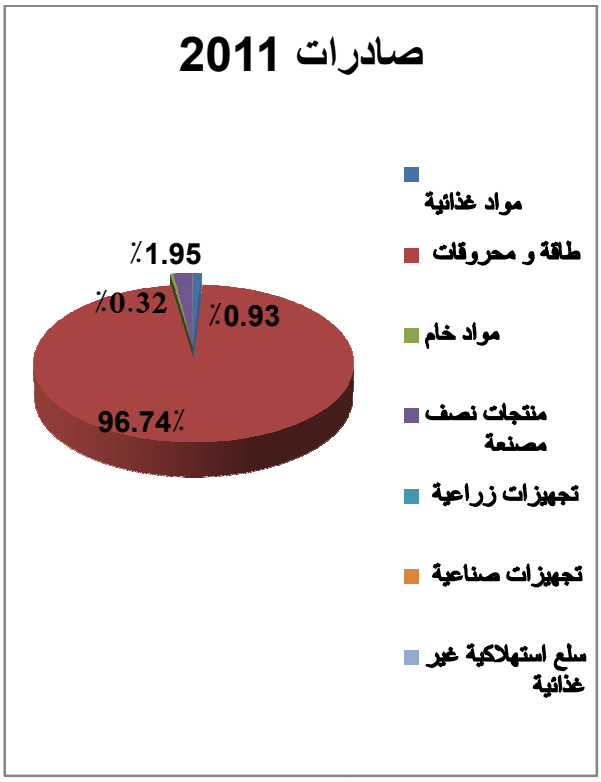

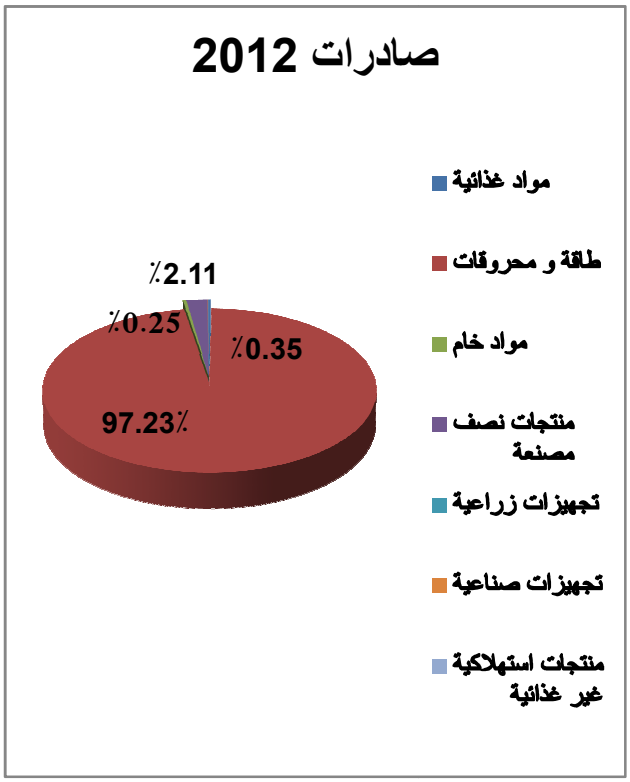

المصدر: من إعداد الطالبة بناءا على معطيات صادرات وواردات الجزائر لعامي 2011-2012. www.mincommerce.gov.dz

الملحق رقم (08): ملخص مقابلة شفوية في إطار التربص بوزارة التجارة

بومعزة زينب طالبة بالمدرسة الوطنية العليا للعلوم السياسية . إجراء مقابلة مع السيد **بوشلاغم خالد** بمديرية التربص الميداني المتمثلة في **المديرية الفرعية لتجارة البضائع** بمديرية العلاقات مع منظمة التجارة العالمية التابع للمديرية العامة للتجارة الخارجية. وتضم 10 أسئلة لم يتم ذكر كل هذه الأسئلة في هذا الملخص.

مدة التربص: من 23 أكتوبر إلى 25 نوفمبر 2013، طبيعة التربص: مغلق.

عنوان المقابلة: **الانفتاح الاقتصادي الجزائري في ظل الانضمام إلى منظمة التجارة العالمية.** والذي يخدم مذكرة التخرج التي تحمل العنوان التالي: **الآليات الاقتصادية الدولية لدعم الانفتاح الاقتصادي والسياسي في الجزائر.**

1)- ما الذي عطل مسار مفاوضات انضمام الجزائر إلى منظمة التجارة العالمية للتجارة؟

- كانت في البداية الإصلاحات بطيئة إلى جانب ضغوطات الدول المشكلة لمجموعة العمل المكفلة بالملف الجزائري، حيث أن السلطات الجزائرية المعنية تأخذ بعين الاعتبار المصلحة الوطنية والسيادة في المقام الأول متغاضية على تطبيق أملاءات تلك الدول حرفيا من أهمها الموافقة على كل ما جاء في جولة الاوروغواي، لكن حاليا وصل مسار الانضمام إلى **OMC** إلى الجولة 11، حيث حققت نسبة التقدم في المفاوضات إلى 70 ٪.

2) – ما هو الطاقم الجزائري المشرف على المفاوضات مع منظمة التجارة العالمية؟

- يشرف على المفاوضات لجنة تعمل على جمع أجوبة مدراء المنشات والمؤسسات الوطنية الاقتصادية بعد اجتماعها معهم، وتتكون لجنة المفاوضات من لجنتين:

1/ اللجنة الحكومية : تضم الجهات الوزارية المسؤولة عن المفاوضات مع منظمة التجارة العالمية. والتي تتشكل من الوزير الأول رئيسا للجنة ويرافقه مسؤولي الوزارات المعنية بالتجارة في إطار المنظمة العالمية للتجارة، إلى جانب وزير التجارة، وزير المالية، وزير العدل، وزير الصناعة وإعادة الهيكلة والمساهمة، وزير الثقافة والاتصال، وزير الفلاحة والصيد البحري، وزير الصحة والسكان، وزير المؤسسات الصغيرة والمتوسطة.

2/ اللجنة الوطنية : وتضم وزير التجارة ومعه فريق يضم : 10 أعضاء من بينهم رئيس المجموعة وأربع وزراء للوزارات السيادية (التي تتضمن وزارة الشؤون الخارجية، وزارة الداخلية والجماعات المحلية، وزارة الدفاع الوطني، والسكرتارية العامة للدولة)، إلى جانب مجموعة تقنية مع دبلوماسية اقتصادية.

3) – هل استفادت الجزائر من المرحلة الانتقالية الممنوحة لها؟

–لم تستغل تلك الفترة جيدا لكنها عموما تعمل الجزائر على إعادة بعث قطاع النسيج، وتشجيع الزراعة وترقية الاستثمارات المحلية والأجنبية المباشرة.

4)–هل الاقتصاد الوطني الجزائري قادر على الصمود والتكيف مع الاقتصاد العالمي الذي ستنخرط فيه؟

– بمجرد الانضمام إلى المنظمة فعلى الأغلب، أن ثلث المنشات الوطنية الاقتصادية لن تحتمل حدة المنافسة ما عدا الشركات الكبرى مثل سيفيتال وغيرها، لان مشكل المؤسسات الإنتاجية بالجزائر يكمن في ضعف القدرة التنافسية، هذا على مستوى المدى القصير لكن إن تمكنت من تطوير قدرتها التنافسية لاحترام معايير مثل الجودة والمعايير الأخرى. كما أن التكيف مع الواقع الجديد يتوقف على فعالية الاقتصاد الوطني، وعلى الإرادة السياسية التي تتسم بالقوة حاليا وجديتها في دفع التحول الاقتصادي، من خلال تدعيم الترسانة القانونية بسياسات وممارسات فعلية تتميز بالرشادة والعقلانية، من اجل تنويع إنتاجها الصناعي خاصة والزراعي ومن اجل تجنب الصدمات البترولية .

5)– ما هي العقبات التي تقف في وجه استقطاب الاستثمار الأجنبي المباشر؟

– تبقى العقبة في الطريق قاعدة 49٪ و51٪ التي عرقلت المفاوضات، من خلال معارضة بعض الدول عليها بحكم منطقها وتعاملها ببراغماتية مع الأمور، حيث انها ترى انه لا يمكن أن تطبق تلك القاعدة على كل القطاعات .

قائمة المراجع

1/ المراجع باللغة العربية:

❖ **المصادر** :

1)- السوسوة امة العليم- **المنتدى الدولي حول مسارات التحول الديمقراطي(تقرير موجز حول التجارب الدولية والدروس المستفادة)** – برنامج الأمم المتحدة الإنمائي- واشنطن – 2011.

www.undp.org/.../1110_cairo%20Report%20WEB

2)- اولسن ميشلن – **القيادة من خلال الحوكمة الرشيدة** – مركز المشروعات الدولية الخاصة للتنمية (قضايا الإصلاح الاقتصادي 25 عام من تعزيز الديمقراطية عبر الإصلاح الاقتصادي)- الولايات الأمريكية المتحدة – 2010.

Web :www.cipe.org

3)- بوعياد سفيان – **ملف صحفي : انضمام الجزائر إلى منظمة التجارة العالمية** – المصدر: الخبر ووكالة الأنباء الجزائرية – نوفمبر 2012.

www.mincommerce.gov.dz/arab/.../aps041112ar.pdf

4)- خالد مالك – **تقرير التنمية البشرية (نهضة الجنوب:تقدم بشري في عالم متنوع)**- صادر عن برنامج الأمم المتحدة الإنمائي UNDP- ترجمة لجنة الأمم المتحدة الاقتصادية والاجتماعية لغربي آسيا (الإسكوا)- 2013.

hdr.undp.org/en/media/HDR_2013_AR_complete.pdf

5)- **المجتمع المدني والأجندة العالمية:من التقييم إلى الفعل**- قمة الأمم المتحدة لمراجعة الألفية- الفدرالية العالمية للأمم المتحدة –نيويورك- 2005.

www.wfuna.org

6)- **صندوق النقد الدولي صحيفة وقائع** – واشنطن – 2012 .

www.inf.org/external/np/exr/facts/civ.htm

7)- **تطور معدلات البطالة مابين1990 و 2011** – الديوان الوطني للإحصائيات – الجزائر.

8)- **معطيات اقتصادية واجتماعية** - تقرير وزارة الخارجية وصندوق النقد العربي:التقرير الاقتصادي العربي الموحد2007/2008 .

9)- ملخص تقرير نبني **2020 – خمسينية الاستقلال: دروس ورؤية لجزائر2020**- جانفي 2013.

http://www.nabni.org/wp-content/uploads/2013/02/synthese-rapport-nabni-2020_AR.pdf

❖ **الكتب :**

1)- أبو الخير السيد مصطفى – **إستراتيجية فرض العولمة الآليات ووسائل الحماية** – ايتراك للطباعة والنشر والتوزيع – القاهرة – 2008.

2) – الالوسي رعد صالح – **التعددية السياسية في عالم الجنوب**- دار مجدلاوي للنشر والتوزيع – الأردن – 2006 .

3) – التكريتي هيفاء عبد الرحمن ياسين- **آليات العولمة الاقتصادية وأثارها المستقبلية في الاقتصاد العربي** – دار الحامد للنشر والتوزيع – الطبعة الأولى – الأردن – 2010.

4) – الجيلالي عجة – **التجربة الجزائرية في تنظيم التجارة الخارجية: من احتكار الدولة إلى احتكار الخواص** – دار الخلدونية- الجزائر – 2007.

5)-الزيات السيد عبد الحليم – **التنمية السياسية (دراسة في علم الاجتماع السياسي)**- دار المعرفة الجامعية – الجزء الأول- جامعة الإسكندرية – 2002 .

6)- الزيات السيد عبد الحليم – **التنمية السياسية (دراسة في علم الاجتماع السياسي)**- دار المعرفة الجامعية – الجزء الثاني- جامعة الإسكندرية – 2002 .

7)- الشريفي نداء ومطرش صادق- **تجليات العولمة على التنمية السياسية دراسة استقرائية استنباطية** – دار جهينة – عمان -2007 .

8)- الصاوي علي- **النخبة السياسية في العالم العربي**- مركز البحوث والدراسات السياسية – القاهرة- 1996.

9)- العفوري عبد الواحد- **العولمة والجات (التحديات والفرص)**- مكتبة مدبولي للنشر- الطبعة الأولى- القاهرة- 2000.

10)- القصبي عبد الغفار رشاد- **التطور السياسي والتحول الديمقراطي(الحراك السياسي وإدارة الصراع)** – الطبعة الثانية – جامعة القاهرة – 2006 .

11)- المراكبي السيد عبد المنعم – **التجارة الدولية وسيادة الدولة(دراسة لأهم التغيرات التي لحقت سيادة الدولة في ظل تنامي التجارة الدولية)** – دار النهضة العربية – القاهرة – 2005 .

12)- النجفي سالم توفيق- **اقتصاد العولمة (مقاربات اقتصادية للرأسمالية وما بعدها)**- دار النفائس- الطبعة الأولى – بيروت – 2010.

13)- أنور احمد- **الانفتاح الاقتصادي وتغير القيمة**- دار المعرفة – مصر – 1993.

14)- بن علي بلعزوز – **محاضرات في النظريات والسياسات النقدية –** ديوان المطبوعات الجامعية الجزائر- الطبعة الثالثة- 2008 .

15) – بهلول محمد بلقاسم حسن بهلول- **الجزائر بين الأزمة والاقتصادية** – مطبعة دحلب – الجزائر 1993.

16) – بيلس جون وسميث ستيف- **عولمة السياسة العالمية**- مركز الخليج للأبحاث – الإمارات العربية المتحدة – 2004 .

17) – تشومسكي نعوم- **العولمة والإرهاب حرب أمريكا على العالم**- ترجمة حمزة المزيني – مكتبة مدبولي- الطبعة الأولى – القاهرة- 2003 .

18) – حتى ناصيف يوسف- **النظرية في العلاقات الدولية**- دار الكتاب العربي- الطبعة الأولى – لبنان – 1985 .

19) – حسين خليل- **التنظيم الدولي-النظرية العامة والمنظمات العالمية البرامج والوكالات المتخصصة** – دار المنهل اللبناني للدراسات – المجلد الأول – الطبعة الأولى – بيروت -2010.

20)- خضر لطيفة إبراهيم- **الديمقراطية بين الحقيقة والوهم**- عالم الكتب- نشر توزيع طباعة- الطبعة الأولى – القاهرة – 2006.

21)- سلاطنية بلقاسم- قيرة إسماعيل- غربي علي- **المجتمع العربي(التحديات الراهنة وأفاق المستقبل)** – منشورات جامعة منتوري- قسنطينة- 2000.

22)- سلامة محمد علي- **الانفتاح الاقتصادي وأثاره الاجتماعية على الأسرة**- دار الوفاء لدنيا الطباعة والنشر- الإسكندرية – مصر- 2002.

23)- شارب جين - **من الدكتاتورية إلى الديمقراطية إطار تصوري للتحرر**- ترجمة خالد دار عمر- مؤسسة البرت اينشتاين - الطبعة الثانية -بوستن الولايات الامريكية المتحدة - 2003. ص:33.

www.aeinstein.org

24)- طاشمة بومدين - **دراسات في التنمية السياسية ببلدان الجنوب**- ديوان المطبوعات الجامعية- الجزائر - 2011 .

25)- عارف نصر مهنا - **ابستومولوجيا السياسة المقارنة** - مجد المؤسسة للدراسات والنشر والتوزيع - الطبعة الأولى - القاهرة -2002 .

26) -عبد الباسط وفا- **النظريات الحديثة في مجال النمو** - دار النهضة العربية- القاهرة- 2000 .

27) - عبد الحي وليد - **تحويل المسلمات في نظريات العلاقات الدولية " دراسة مستقبلية**"- مؤسسة الشروق للإعلام و النشر - الطبعة الأولى - الجزائر - 1994م .

28)- عزمي بشارة - **المجتمع المدني دراسة نقدية** - مركز الوحدة العربية - بيروت - 1998.

29)- علي داود حسام- أبو خضير أيمن- الهزايمة احمد - صوفان عبد الله -**اقتصاديات التجارة الخارجية -** دار المسيرة للنشر والتوزيع والطباعة - الطبعة الأولى- الأردن - 2002.

30)-عودة جهاد -**النظام الدولي نظريات وإشكاليات**- دار الهدى للنشر والتوزيع- الطبعة الأولى- الجزائر- 2005.

31)- فؤاد عبد الله ثناء- **الدولة والقوة الاجتماعية في الوطن العربي علاقات التفاعل والصراع** - مركز دراسات الوحدة العربية - الطبعة الأولى - بيروت -2001

32)- كاظم حبيب - **دراسات في الاقتصاد والمجتمع وحالة حقوق الإنسان في الدول المغاربية تونس الجزائر المغرب -** بدون دار النشر - برلين- 2000.

33) - كولير بول - هوفلر دفيد - **العولمة والنمو والفقر بناء اقتصاد عالمي شامل**- ترجمة هشام عبد الله - المؤسسة العربية للدراسات والنشر المركز الرئيسي -الطبعة العربية الأولى - بيروت -2003.

34)- متيكس هدى- **دراسة النظم السياسية في العالم الثالث(اتجاهات حديثة في علم السياسة)**- اللجنة العلمية للعلوم السياسية والإدارة العامة- القاهرة- 1999.

35)- مصباح زايد عبيد الله- **السياسة الدولية بين النظرية والممارسة** - دار أمواج للنشر والتوزيع- لبنان - 2002.

36) – منذر محمد – **مبادئ في العلاقات الدولية من النظريات إلى العولمة** – مجد المؤسسة الجامعية للدراسات والنشر والتوزيع – الطبعة الأولى– لبنان – 2002.

37)–منيسي احمد–**التحول الديمقراطي في دول المغرب العربي**– مركز الدراسات السياسية الإستراتيجية– القاهرة– 2004.

38)– ناجي عبد النور– **النظام السياسي الجزائري من الأحادية إلى التعددية السياسية** – مديرية النشر لجامعة قالمة – منشورات جامعة قالمة – الجزائر –2006 .

39)– هانتنغتون صامويل – **الموجة الثالثة التحول الديمقراطي في أواخر القرن العشرين**– ترجمة عبد الوهاب علوب – دار سعاد الصباح– الطبعة الأولى – الكويت– 1993.

❖ **الرسائل والأطروحات ومداخلات الملتقيات :**

1/ الرسائل والأطروحات :

1.بروسي رضوان**– الدمقرطة والحكم الراشد في إفريقيا: دراسة في المداخل النظرية، الآليات والعمليات ومؤشرات قياس نوعية الحكم** (مذكرة مقدمة لنيل شهادة الماجستير في العلوم السياسية تخصص: تنظيمات سياسية وإدارية) – كلية الحقوق قسم العلوم السياسية – جامعة باتنة – 2009/2008.

2. بوزيدة حميد – **النظام الضريبي الجزائري وتحديات الإصلاح الاقتصادي في الفترة (1992–2004)** (أطروحة لنيل درجة دكتوراه دولة في العلوم الاقتصادية) – كلية العلوم الاقتصادية وعلوم التسيير– جامعة الجزائر– 2006/2005 .

3. زريق نفيسة– **عملية الترسيخ الديمقراطي في الجزائر وإشكالية النظام الدولاتي"المشكلات والأفاق** " مذكرة مقدمة لنيل شهادة الماجستير في العلوم السياسية والعلاقات الدولية تخصص: تنظيمات سياسية وإدارية)– كلية الحقوق قسم العلوم السياسية – جامعة باتنة – 2009/2008.

4. طاشمة بومدين– **مسألة التنمية السياسية والتجربة الديمقراطية في الجزائر–1988 –1992** – (رسالة ماجستير في التنظيم السياسي والإداري، قسم العلوم السياسية) –جامعة الجزائر– 2001.

5. عبدوس عبد العزيز – **سياسة الانفتاح التجاري ودورها في رفع القدرة التنافسية للدول "دراسة حالة الجزائر**"– (أطروحة مقدمة لنيل شهادة دكتوراه دولة في العلوم الاقتصادية تخصص : اقتصاد التنمية) – كلية العلوم الاقتصادية والتجارية وعلوم التسيير– جامعة تلمسان – 2011/2010 .

6. غربي احمد– **انضمام الجزائر إلى المنظمة العالمية للتجارة وأثره على السياسات النقدية والمالية** دراسة مقدمة للحصول على شهادة الدكتوراه في العلوم الاقتصادية)– كلية العلوم الاقتصادية وعلوم التسيير– جامعة الجزائر – 2009/2008 .

7.مشمس نجاة –**فعالية السياسة النقدية والمالية في علاج التضخم(دراسة حالة الجزائر1986–2004)**– مذكرة ماجستير – غير منشورة –جامعة بسكرة– 2004.

8.ملوخ ماجدة– **فعالية السياسة النقدية في تحقيق الاستقرار الاقتصادي في ظل الإصلاحات الراهنة مذكرة ماجستير** – غير منشورة ،جامعة بسكرة 2003/2002.

2/ مداخلات الملتقيات :

1. عبد القادر بريش– زهير غراية – **دور القطاع الخاص في الجزائر في تعميق مبادئ وممارسات المسؤولية الاجتماعية للشركات** – بحث مقدم إلى الملتقى الدولي الثالث "منظمات الأعمال والمسؤولية الاجتماعية" المحورالثاني: التأصيل النظري لماهية المسؤولية الاجتماعية والعوائد المحققة من جراء تبنيها – جامعة بشار .

http://www.google.dz/url?sa=t&rct=j&q=&esrc=s&source=web&cd=1&ved=0CC4QFjAA&url=http

2. روابح عبد الباقي وجمال علي–**التقييم الأولي للمضمون ونتائج برنامج التصحيح الهيكلي في الجزائر**–مداخلة مقدمة في:(**الملتقى الدولي حول: العولمة وبرامج التصحيح الهيكلي والتنمية**)– جامعة فرحات عباس –سطيف– أيام 15–16 ماي 1999.

3. عياد محمد سمير – **إشكالية العلاقة بين التنمية السياسية والتحول الديمقراطي(ورقة بحث قدمت في الملتقى الوطني حول التحولات السياسية وإشكالية التنمية السياسية في الجزائر : واقع وتحديات)** – فرع العلوم السياسية – جامعة الشلف – الجزائر – 2010 .

4.درحمون هلال– تزير علي –**إستراتجية التشغيل في الجزائر ودورها في معالجة البطالة (الملتقى العلمي لدولي حول: إستراتيجية الحكومة في القضاء على البطالة وتحقيق التنمية المستدامة)** – مخبر الاستراتيجيات والسياسات الاقتصادية في الجزائر– كلية العلوم الاقتصادية والتجارية وعلوم التسيير– جامعة محمد بوضياف –المسيلة – 2011.

5. زوبيري عبد الله – **دور النخبة السياسية والمجتمع المدني في التنمية (مداخلة في الملتقى الوطني حول التنمية والتحول الديمقراطي في العالم العربي)**– جامعة محمد خيضر– بسكرة. 2005.

6.مفتاح صالح – **تطور الاقتصاد الجزائري وسماته منذ الاستقلال إلى إصلاحات التحول نحو اقتصاد السوق**– مداخلة مقدمة في :(**الملتقى الوطني حول:** "**الإصلاحات الاقتصادية في الجزائر**") – جامعة بسكرة– الجزائر– يومي 16– 17 نوفمبر 2004.

❖ **القواميس والمعاجم المجلات، الموسوعات والجرائد :**

1/ القواميس والمعاجم:

- بدون مؤلف – **المنجد في اللغة والأعلام** – دار المشرق المكتبة الشرقية – الطبعة 22 – بيروت – 1973 .

– سهيل إدريس وجبور عبد النور– **المنهل قاموس فرنسي عربي**– دار الآداب ودار العلم للملايين– الطبعة السابعة – بيروت – 1983 .

2/المجلات، الموسوعات والجرائد

1) العلكيم حسن حمدان – **التحديات التي تواجه الوطن العربي في القرن الحادي والعشرين: دراسة استشرافية** – المجلة العربية للعلوم السياسية (حماد عدنان السيد) – العدد 08– مركز دراسات الوحدة العربية – بيروت – 2008 . (ص من 75 – 105)

2) الكافي إسماعيل عبد الفتاح – **الموسوعة الميسرة للمصطلحات السياسية** – مركز الإسكندرية للكتاب – القاهرة – 2005.

3) الميلي محمد – **الجزائر .... إلى أين ؟** – مجلة المستقبل العربي – العدد 271 – 2001.

4) بن محمد الخثلان صالح – **السياق الدولي للإصلاح السياسي في الوطن العربي** – المجلة العربية للعلوم السياسية (حماد مجدي ، هلال علي الدين) – العدد 08 – مركز دراسات الوحدة العربية – بيروت– 2006 . (ص من 127–141) .

5) بوضياف عمار – **أهمية الدساتير في حياة الأمم والشعوب**– أصداء جامعية نشرية إعلامية تصدر عن مصلحة الإعلام والتوجيه للمركز الجامعي العربي التبسي– تبسة العدد11– 2007.

6) بومدين بوزيد – **حدود قوة الشارع في التغيير السياسي وسبل تعزيز التحول الديمقراطي محاولة في فهم تعثر التجربة الديمقراطية في الجزائر**– المجلة العربية للعلوم السياسية (حماد عدنان السيد)– العدد 12– مركز دراسات الوحدة العربية – بيروت –2006. (ص من 51 إلى 63)

7) بهلولي فيصل –**التجارة الخارجية بين اتفاق الشراكة الاور –ومتوسطية والانضمام إلى منظمة التجارة العالمية** – مجلة الباحث – العدد 11 – جامعة البليدة – 2012.

8) روابح عبد الباقي وغياط شريف **– الآثار الاقتصادية والاجتماعية لبرنامج التصحيح الهيكلي في الجزائر**– الجمعية العلمية: "نادي الدراسات الاقتصادية"– كلية العلوم الاقتصادية وعلوم التسيير– ملحقة خروبة، جامعة الجزائر– لا توجد سنة النشر.

9) زياني صالح– زقاع عادل– **مسار الإصلاحات الدستورية وأثرها على الممارسة السياسية في الجزائر المشكلات والأفاق**– مجلة دراسات إستراتيجية – العدد 14– مركز البصيرة للبحوث والاستشارات والخدمات التعليمة الجزائر– 2011.

10) سويقات أحمد– **التجربة الحزبية في الجزائر 1962– 2004**– مجلة الباحث الجزائر– العدد4– 2006.

11) محمد حسين– **78 ألف جمعية بالجزائر تتعرض لاتهامات بالانتهازية لنهب الأموال**– جريدة الاتحاد الإماراتية – 2011 .

12) -منصوري كمال– **المنظمات غير الحكومية ودورها النشاط الخيري والتطوعي**– مجلة العلوم الإنسانية – العدد 30– تاريخ الزيارة 2010.

www.ulum/b185.htm

12) ويليامسون جون– **تاريخ مختصر لتوافق واشنطن واقتراحات لم يتعين عمله**– مجلة التمويل والتنمية صندوق النقد الدولي– مجلد 40 –العدد03– 2003.

❖ **المقالات الالكترونية :**

1–الداوي الشيخ – **الإصلاحات الاقتصادية وإشكالية البحث عن كفاءة المؤسسات العامة**– مجلة جامعة دمشق للعلوم الاقتصادية والقانونية –المجلد – 25 العدد الثاني – 2009.

www.damascusuniversity.edu.sy/mag/…/255-283.pdf

2– المهداوي وفاء– جاسم محمد احمد– **الاقتصاد الصيني ومنهج التدرج في التحول نحو اقتصاد السوق(سياسات ومؤشرات)**– المجلة العراقية للعلوم الاقتصادية– السنة العاشرة – العدد 33 – العراق– 2012.

www.iasj.net/iasj?func=fulltext&aId=65427

3– المرشد عباس– **مؤتمر التغيير الديمقراطي: السلطوية المحدثة في البحرين أحجية بقاء الاستبداد** – 2013.

Alwefak.net/cms/2013/08/31/22432/

4- بطاهر علي- **سياسات التحرير والإصلاح الاقتصادي في الجزائر**- مجلة اقتصاديات شمال إفريقيا – العدد الأول – جامعة الشلف – 2002.

www.univ-chlef.dz/renaf/Articles…/article_07.pdf

5- بن عراب عبد الكريم- فريد كورتل- **أشكال ومحددات الاستثمار الأجنبي المباشر مع الإشارة لواقعه بالدول العربية وبعض الدول النامية** – الجزائر- بدون تاريخ

. http://www.google.dz/url?sa

6- بوحفص حاكمي- **الإصلاحات والنمو الاقتصادي في شمال إفريقيا(دراسة مقارنة بين الجزائر – المغرب – تونس)** – مجلة اقتصاديات شمال إفريقيا- العدد السابع – بدون التاريخ.

www.univ-chlef.dz/renaf/Articles…/Article_01.pdf

7- بيجوفيتش بوريس- **هل تؤدي المساعدة الأجنبية الغرض منها؟** – جامعة بلغراد – الصرب- بدون العام .

www.developmentinstitute.org

8- تلمساني رشيد- **أوراق كارنيغي" الجزائر في عهد بوتفليقة: الفتنة الأهلية والمصالحة الوطنية**" مركز كارنيغي للشرق الأوسط – العدد07- بيروت – 2008 .

carnegieendowment.org/files/bouteflika.pdf

9- حنفي عبد العظيم محمود- **استراتيجيات الانتقال الديمقراطي**- المركز العربي للأبحاث ودراسة السياسيات –الدوحة – 2011 .

www.dohainstitute.org

10- حنفي عبد العظيم محمود- **إشكاليات العلاقات بين الداخلي والخارجي وفق رؤى المدارس الكبرى**

http:// www.aljazeera.net/NR/exres/42417B-D503-4848-B87F-98c45F93A11E.htm>

11- زرمان كريم-**التنمية المستدامة في الجزائر من خلال برنامج الإنعاش الاقتصادي2001 -2009** – جامعة محمد خيضر بسكرة كلية العلوم الاقتصادية والتجارية وعلوم التسيير- أبحاث اقتصادية وإدارية –العدد السابع – 2010 .

www.univ-biskra.dz/rem/n7/8.pdf

12- زيان عبد القادر- **الواقع السياسي الجزائري (مسودة حول الواقع السياسي الحزبي في الجزائر)**- تاريخ الزيارة في 15/يناير/2013 – منشور من طرف :المنسق العام.

http://zianeprof.blogspot.com/search/label/%

13- زيان عبد القادر- **مسودة حول الواقع الاجتماعي في الجزائر**- تاريخ الزيارة في 15/يناير/2013 - منشور من طرف :المنسق العام.

http://zianeprof.blogspot.com/search/label/%

14- شكوري بتول- **الترابط بين السكان والتنمية والفقر على صعيد الاقتصاد الكلي**- اللجنة الاقتصادية والاجتماعية لغربي آسيا (ألا سكوا)- المنتدى العربي للسكان- بيروت – 2004.

www.escwa.un.org/popin/.../new/sdd-2004-11.pdf

15- صالح تومي – شقبقب عيسى**- النمذجة القياسية لقطاع التجارة الخارجية في الجزائر خلال الفترة 2002**- جامعة الجزائر- بدون سنة النشر.

www.univ-ouargla.dz/pagesweb/.../doc/.../R0404.pdf

16- كربالي بغداد- **نظرة عامة على التحولات الاقتصادية في الجزائر**- مجلة العلوم الإنسانية- جامعة محمد خيضر- بسكرة – 2005 .

www.webreview.dz › ... › Numéro 08

17- لعشي عزيز – **الوضع الاقتصادي الجزائري**- تاريخ الزيارة في 30/ 09/2013.

(2 -http://www.djazairnews.info/on-the-cover/122-on-the-cover/62489-2013-09-30-20-40-57.html

18-محمد محمود صدفة-**تجربة التحول السياسي والاقتصادي في البرازيل الدلالات والدروس المستفادة** – كلية الاقتصاد والعلوم السياسية – جامعة القاهرة- 2013.

www.academia.edu

19- منصوري كمال- **المنظمات غير الحكومية ودورها النشاط الخيري والتطوعي** – مجلة العلوم الإنسانية – العدد 30- تاريخ الزيارة 2010.

www.ulum/b185.htm

20- حلف شمال الأطلسي في عامه الستين – حلف قيم ومبادئ أم حلف عسكري ؟

<http://www.aljazeera .net/.../B794.72-08-91 BA - 43E8-8A2E-37028D08>

21- **الليبرالية إيديولوجية مراوغة**

wikipedia, the free encyclopedia,liberalism .www. Wikipedia.fr/ar

22- **مشروع الشراكة الأورو متوسطية :التعاون الاقتصادي أكثر الجوانب تقدما**

<http:// www.dw-world.de/ dw/article/0.1789193.00.htm>

2/ المراجع باللغة الفرنسية:

❖ **المصادر** :

-CHIBI Abderrahim, BENBOUZIANE Mohamed and CHEKOURI Sidi Mohamed -**THE MACROECONOMIC EFFECTS OF FISCAL POLICYSHOCKS IN ALGERIA: AN EMPIRICAL STUDY –** working paper series - n°536 – Economic Research Forum – Algeria- 2010.

www.erf.org.eg/cms.php?id=publication_details.

-Secteur de l'énergie et des mines – **Énergie et Mines**- Revue Énergie et Mines - N°05 - Algérie – 2006 .

http://www.mem-algeria.org/larevue/energie5.pdf

-Secteur de l'énergie et des mines -**1ere Multinational d'intervention contre la pollution marine**- Revue Énergie et Mines- N°07- Algérie – 2007.

http://www.mem-algeria.org/larevue/energie7.pdf

❖ **الكتب** :

1/ BAYLIS John and SMITH Steve – **Globalization of World Politicism** – 2th Edition – Oxford University Press – Newyork -2001 .

2/ BENACHENHOU Abdelatif **–Les Nouveaux Investisseurs**- Alpha Design- Alger- 2006.

3/ BENNOUN Mahfoud – **L'Amérique de l'Etat providence au pouvoir néolibéral** – ENAG Edition- ALGER-1992 .

4/ BRATTON Michael – **Civil Society and political transition in Africa** – IDR (Institute Development Research) report - vol11- n°6 – 1994 .

5/ CARREAU Dominique et Juillard Patrick - **Droit international économique** – Editions DALLOZ – 4e édition – Paris -2010.

6/ CROZIER Michel – **L'acteur et le système** – édition du seuil collection – Paris – 1977.

7/ HAMADOUCHE Louisa Dris-Aït and ZOUBIR Yahia H. - **Power and Opposition in Algeria: Toward a Protracted Transition**?- in L'année du Maghreb CNRS Editions - Paris: 2009.

8/ Jan Aart SCHOLTE – Global Trade and Finance in the – **Globalization of World Politicism** : an introduction to international relations Baylis John and Steve Smith – 2th Edition – Oxford University Press – Newyork -2001.

9/ MOHAMMEDI Omar T.– **INTERNATIONAL TRADE AND INVESTMENT IN ALGERIA :AN OVERVIEW**– Michigan State Journal of International Law – 2010 .

10/ Nasr Salim – **arab civil societer and public governance reform : an analytical . frame work andoverview development in the arab countries** – dead sea– Jordan–2007.

11/ THACKER Strom c. – **Does Democracy Promote Economic Openess?** – BOSTEN University– 2004.

12/ Freedom House– **Algeria ,Countries at the Crossroads** – Freedom House– New York– 2011.

13/ – **International Monetary Fund**– Article IV Consultation—Staff Report –Algeria – 2011– 2012.

❖ **القواميس :**

–GION Pierre–**Dictionnaire quillet flammarion** – laibrairie quillet flammarion– Paris–1974.

❖ **المقالات الالكترونية :**

1/– ABBAS Mehdi – **L'accession de l'Algerie à l'OMC entre ouverture contrainte et ouverture maitrisée** –laboratoire d'economie de la production et de l'intégration internationale (LEPII) – UPMFO – France – 2009.

www.umpfgrenoble.fr/lepii

2/ –BOUHOU Kassim – **L'Algérie des réformes économiques: un goût d'inachevé** – **politique** étrangère– l'Université Paris III–Sorbonne nouvelle:2009

www.ifri.org/downloads/PE_2_2009_Bouhou.pdf

3/ –BOLDUC David et Antoine Ayoub Green **– La Mondialisation et ses Effets Revue de la littérature** – Université Laval – Québec Canada – 2000.

www.creden.univ–montp1.fr/Reseau/publis/Bolduc–Ayoub.pdf

4/ –BRATTON Michael– **Civil Society and Transition in Africa** –(Institute of Development Research IDR) Report – Vol n°6 1999

5/– CAROTHERS Thomas – Ottaway Marena – Pothier Fabrice – Emerson Michael – **What future for democracy promotion in U.S Foreign policy after Bush ?**

< http://www.carnegieendowment.org/events/?fa=eventdetail&id=1165>

6/ –CHERIF Abdelkader – **Algerian 'Reforms' Are All Smoke, But No Real Substance** – National – 2011.

www.thenational.ae/thenationalconversation/comment/algerian-reforms-are-all-smoke-but-no-real-substance

7/ -DZUNIC Marija – **Political Liberalization and economic reforms (mutual effects)** – series : Economics and organization – faculty of economics – University of Nis –Serbia – 2006 .

facta.junis.ni.ac.rs/eao/eao2006/eao2006-10.pdf

8/ -EDMOND J. Keller – **Structure , Agency and Political Liberalization in Africa** – African association of political science (Afr.j.polit) vol.1 no.2.202- 216.1996 .

www.sscnet.ucla.edu/polisci/.../StructureAgency.PDF

9/ -GUEDON Jean-Mikaël **-LE LIEN SOCIAL CHEZ ADAM SMITH : LE MARCHÉ, LA SYMPATHIE, L'ÉTAT** PARIS -2008 .

http://www.revueithaque.org/fichiers/Ithaque5/08Guedon.pdf

10/-GUENARD Florent – **la promotion de la démocratie : une impasse théorique ?** 2007.

<http://www.laviedesidées-fr/la-promotion-de-la-démocratie-une.html>

11 /- HELD David **– promotion de la démocratie**.

<http://webcast-international.gc.ca/cpc/podcasts/held.pdf>

12/ -HELD David - **Compte Rendu de la discussion en ligne sur la promotion de la démocratie**-direction de la recherche sur les politiques affaires étrangères et commerce international- canada-20/04/2007

http://www.international.gc.ca/cip-pic/discussions/democracy-Démocratie/policy-politiques/index-asp?

13/ -MOLD Andrew et Felix Zimmermann **– La Fin de la Conditionnalité des politiques** – Centre de développement de l'OCDE – Paris – 2008.

www.oecd.org/dev/repères

14/ -SHUBBER Mohamed Hussein - **What is the position of the media in Iraq's current political process ?** – School of oriental and African Studies – University of London MSC Middle East Politics -2003 .

www.stanhopecentre.org/.../shubber_dissertation.pdf

فهرس المحتويات

المحتويات	الصفحة
الإهداء	
الشكر	
خطة الدراسة	
قائمة الجدول	
قائمة الأشكال	
قائمة المختصرات والرموز	
الملخص باللغة العربية	
الملخص باللغة الفرنسية	
الملخص باللغة الانجليزية	
مقدمة.....	01
الفصل الأول: الإطار المفاهيمي والنظري للانفتاح السياسي والاقتصادي.....	08-36
المبحث الأول: مدخل مفاهيمي للعولمة والانفتاح السياسي والاقتصادي.....	09
المطلب الأول: ضبط المصطلحات المركزية	09
الفرع الأول: مفهوم العولمة.....	09
الفرع الثاني:مفهوم الآلية.....	11
الفرع الثالث:مفهوم المنظمات الدولية.....	12
المطلب الثاني: مفهوم الانفتاح السياسي والاقتصادي.....	13
الفرع الأول:الانفتاح والمفاهيم ذات الصلة.....	13
الفرع الثاني:الانفتاح السياسي.....	14
الفرع الثالث:الانفتاح الاقتصادي.....	17
المطلب الثالث: الانفتاح السياسي والاقتصادي مؤشرات، أسباب وأهداف.....	19

الفرع الأول:مؤشرات الانفتاح على المستويين السياسي والاقتصادي.....	19
الفرع الثاني:مسببات الانفتاح السياسي والاقتصادي.....	24
الفرع الثالث:أهداف الانفتاح السياسي والاقتصادي.....	27
المبحث الثاني : المقاربات النظرية المفسرة للانفتاح السياسي والاقتصادي.....	30
المطلب الأول: مقاربة الاقتصاد السياسي.....	30
المطلب الثاني: المقاربة النظمية.....	31
المطلب الثالث:المقاربات النيو- ليبرالية.....	33
الفصل الثاني: التجربة الجزائرية للانفتاح السياسي والاقتصادي.....	37-71
المبحث الأول: البيئة الداخلية والانفتاح السياسي والاقتصادي	37
المطلب الأول: لمحة مختصرة عن الأوضاع السياسية والاقتصادية الجزائرية.....	37
الفرع الأول : تطور الأوضاع السياسية الجزائرية المهيئة للانفتاح.....	38
الفرع الثاني: الواقع الاقتصادي للانفتاح السياسي والاقتصادي.....	41
المطلب الثاني: الضغوطات الداخلية المؤدية للانفتاح السياسي والاقتصادي.....	44
الفرع الأول: الأسباب السياسية للانفتاح السياسي والاقتصادي.....	44
الفرع الثاني: الأسباب الاقتصادية للانفتاح السياسي والاقتصادي.....	45
المطلب الثالث: الدور الداخلي في ضبط الإصلاحات السياسية والاقتصادية.....	46
الفرع الأول:الإصلاحات السياسية.....	46
الفرع الثاني: الإصلاحات الاقتصادية.....	50
المبحث الثاني: دور الأطراف الخارجية في دفع الانفتاح السياسي والاقتصادي.....	55
المطلب الأول: الانفتاح الجزائري والمؤسسات الدولية المانحة.....	55
الفرع الأول: برامج الجيل الأول للإصلاحات في المجال الاقتصادي.....	55
الفرع الثاني: برامج الجيل الثاني للإصلاحات في المجال السياسي.....	56
المطلب الثاني: انضمام الجزائر إلى OMC والانفتاح الاقتصادي والسياسي.....	58
الفرع الأول: مفاوضات الانضمام إلى منظمة التجارة العالمية للتجارة.....	58

الفرع الثاني: تحرير التجارة الخارجية والاستعداد للانضمام إلى OMC.....	59
المطلب الثالث: الانفتاح الجزائري بين الشراكات والشركات الدولية النشاط.....	62
الفرع الأول: الشراكات المقترحة على الجزائر.....	62
ا الفرع الثاني: الشركات الدولية النشاط والاستثمارات الدولية في الجزائر	65
الفصل الثالث: انعكاسات الدور الاقتصادي الدولي على الانفتاح الجزائري.....	97-72
المبحث الأول: مخرجات الانفتاح السياسي والاقتصادي.....	73
المطلب الأول: الآثار السياسية للانفتاح.....	73
المطلب الثاني: الإفرازات الاقتصادية للانفتاح.....	76
المطلب الثالث: المخلفات الاجتماعية للانفتاح.....	88
المبحث الثاني: تقييم الدور الاقتصادي الدولي على الانفتاح الجزائري.....	89
المطلب الأول: ايجابيات التدخل الخارجي.....	89
المطلب الثاني: سلبيات التدخل الخارجي.....	89
الفرع الأول: في المجال السياسي.....	89
الفرع الثاني: في المجال الاقتصادي.....	90
المطلب الثالث: اقتراحات لتفعيل الانفتاح السياسي والاقتصادي.....	92
الفرع الأول: اقتراحات بشان الانفتاح السياسي.....	92
الفرع الثاني: اقتراحات بشان الانفتاح الاقتصادي.....	93
الخاتمة.....	99
الملاحق.....	101
قائمة المراجع	110
فهرس المحتويات.....	123